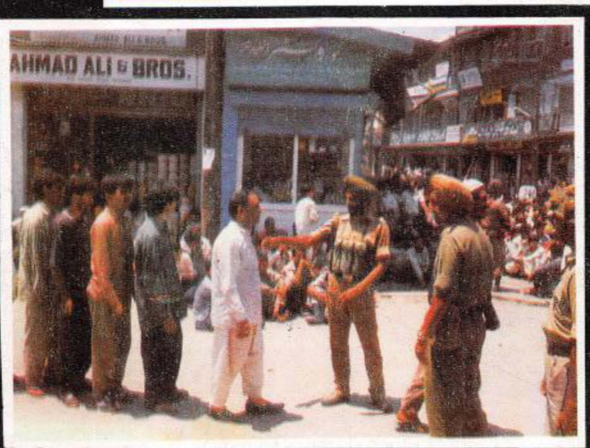
صرخة من كشمير





حمدي شفيق

صرخة من كشمير

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

صرخة من كشمير

حمدى شفيق

إهـــــداء

إلى المعذبين فى السند والهند

يــــا شـــــاعــــــرا عينـــــاك قـــــد فـــــاضتــــاً
دمعـــــــــــــاً ولم تنطــق ولم تنشـــــــــــــــد
أمــــــــا تــــــــــرى كشمير مـــــــذعــــــورة
تسـاءلنــــــا عـن سيفنـــــــا المغمـــــــــــد؟!
أمــــــــا تــــــــــرى الشيـخ الـــــــــذى لم يجد
إلاركـــــــــام الـــــــدار والمسجــــــــــــــد؟!
أمــــــــا تــــــــــرى تلـك العجــــــــوز التـى
تسحـب جســم الــــــــواهــن المقعــــــــــد؟!
أمــــــــا تــــــــــرى تلـك الفتــــــــاه التى
تستر وجـــــــــــه البـاس المجهـــــــــــــــد؟!
أمــــــــا تــــــــــرى اليتيـم الـــــــــــذى
أمسـى بـــــلا ثــــوب ولا مـــــرقــــــــد؟!
كشمير يـــــا لـــــــوحـــــة حـــــزن تــــرى
عينـــــــاى فيهـــــا صـــــورة المعتـــــــدى

«من شعر د. عبد الرحمن العشماوى»

الفصل الاول

مهزلة تاريخية

«جنة الارض» هـذا هو الاسم الذى يطلقـه سكان شبه القارة الهنـدية على ولاية جـامو وكشمير لكثرة الحدائق والبسـاتين والبحيرات بها.. وتتمتع الولايـة التي تقع في قلب اسيا الـوسطى بمناخ لطيف وتتميز بوجـود اعلى القمم الجبلية في العالم ومنها الجبل الشهير المعـروف باسم «سياشين جليشيو» ويمـر بها طريق «الحريـر» الذى يـربط بين باكستـان والصين الشعبية تبلغ مسـاحة كشمير بشقيهـا الحر والمحتل ٢٤٠ الف كيلـــو متر مـربع تحتل الهنـد معظمهـا وعـاصمتهـا هي «سرنجار» امـا مساحة كشمير الحرة التابعـة لباكستان فهى ١٢ الف كيلو متراً مـربعاً فقط ويبلغ عدد سكان كشمير اكثر من ١٢ مليون نسمة ٨٥٪ منهم يدينون بالاسلام، بينما الباقون أخلاط من الهنـد وسى السيخ والبـوذيين وغيرهم.. وعلى خلاف مـزاعم الهنـود فإن أهل كشمير لا ينتمـون الى العـرق الهندى ، لانهم بيض البشرة طـوال الاجسام، ولهم لغـة خـاصة بهم لا تشبـة أية لغـة من اللغات الهندية.

وقد انجبت كشمير الكثير من العلماء والمفكـرين الأفذاذ منهم المفكر والشاعـر الاسلامي الاشهر العلامة محمد إقبال.

وكشمير تلك البلاد الجبليـة بها واديان فقط هما وادى «جامـو» ووادى «كشمير» وأكبر انهارها السند وحليم وخباب» وتنبـع الانهار الثلاثة من كشمير لتنساب الى المصب في بـاكستان التى يمتد شريطها الحدودى مع كشمير نحو ٧٠٠ ك متر مربعاً، بينما لا يزيد طول حدود الهند مع كشمير على ٣٠٠ كيلـو متراً مربعـاً فقط، وهى تجاورها مـن الجنوب امـا الصين فتحد كشمير من جـزء كبير في الشمال والشرق وبعض الجنوب الشرقى، وهناك افغانستان التى تجاورها من الشمال الغربى.

وتقول كتب التاريخ أن الاسلام دخل كشمير في القرن الثامن الهجرى على يدى مسلم تركستانى هـو «بلبل شاه» الـذى نشر دعـوة الحق في ربوع البـلاد. وتـوجت جهـوده بإسلام حـاكم كشمير الهندوسى «رنجن شاه» الذى غير إسمه الى (صـدر الدين) وبإسلام الحاكم أسلم معظم الهندوسى واستمر الحكم الاسلامي في كشمير سبعة قرون تقريباً حتـى قام السيخ بحركة دموية سيطروا بها على المنطقة عام ١٨١٩ م وحتى عام ١٨٤٦م وخلال تلـك الفترة مارس السيخ أشد صور الاضطهاد والقهر ضـد اغلبية السكـان من المسلمين.. وفي عام ١٨٤٦ إحتلت بريطـانيا الهنـد وكشمير . وبعد الاحتلال الانجليـزى بعام واحـد ـ اى في سنة ١٨٤٧ م ـــ وقعت واحدة من أسخف مهـازل التاريخ بمكيدة بريطانية مفضوحة.. فقد باعت بريطـانيا منطقة كشمير وجامو بأرضها وشعبها وكنوزها الطبيعية النـادرة الى مهراجا هندوسى يـدعى: «جولان سيح» بمبلغ سبعة مـلايين ونصف مليون روبية(!!)

وتعرف هـذه الصفقة بالغة الغـراية بإسم إتفاقية «أرميستـاز» وقد اعادت الى الاذهان مـا كان يحدث في القرون الاولى من بيع للاراضى والاقاليم بما عليها من النـاس والدواب والخيرات!!

وهكذا باع من لا يملك لمن لا يستحق إقليما وشعبـاً باكمله بابخس الاثمان!!

وكانت هـذه لعبة إستعمارية مقصـودة كعادة الاستعمار الاوروبي الـذى داب على بث الالغام القابلة للتفجير في ايـة لحظة تارة بحدود مصطنعـة متنازع عليها بين الدول، أو تحريضـا الاغلبية ضد الاقليـة أو العكس ، أو زرع عوامل الفتن والقـلاقل والحروب الاهلية بمثل هـذه الصفقة المثيرة للسخريـة، والتي بمقتضاهـا اشترى مهراجا نصف مخبـول شعباً بما يعـادل ثلاثمائة الف دولار امريكي !! وبعـد قرن كـامل من العام الذى سطـر فيه صك البيع للمهراجـا دخلت القوات الهنـدية كشمير، وبذلك إنكشف المخطط الخبيث الذى اعده الانجليز والهندوس..

ويصف مؤرخ كشميرى ما حدث قائلا:

المعروف أن الاستعمار البريطـاني لم يترك واحدة من مستعمراتـه إلا بعد أن يزرع فيهـا بذور الفتن والاضطرابـات .. فعل هذا في فلسطين والصومال والحدود بين العراق والكـويت وغيرها.. وفي كشمير كان المثـال صارخاً.. فالغـاصب الذى احتل شبه القـارة الهندية بأكملها عمـد الى بيع ولاية معظم سكانها من المسلمين الى مهراجـا هندوسي غريب عن المنطقة، وبـذلك تركت بريطانيـا شوكة مسمومة في ظهور مسلمي المنطقة!!

وفي اغسطس ١٩٤٧ أصدر البرلمان البريطاني قـانون إستقلال الهند، وينص القـانون على قيام دولتين مستقلتين هما الهند وباكستان. وطبقاً لخطـة التقسيم تنضم المناطق ذات الاغلبية المسلمة الى باكستان في حين تنضم المناطق الاخرى ذات الاغلبيـة الهندوسية الى الهند، ويتعين تبعاً لذلك أن تنضم كشمير ذات الاغلبية المسلمة الى باكستان.

وكانت تلك هي رغبة الاغلبية الساحقة من سكان كشمير وهم من المسلمين، بل كان عدد كبير من الاقلية غير المسلمة يفضلون الانضام الى باكستان، وتـؤكد حقائق الجغرافيا ايضاً حتمية إنضمام كشمير الى باكستـان، إذ ليس لها طريق للاتصال بـالعالم الخارجي سوى الاراضي الباكستـانية، والميناء البحرى الـوحيد لكشمير هو مرفـأ كراتشي بباكستان كما أن كشمير هـي الامتداد الحيوى والاستراتيجي لباكستان، إذ تنبع الانهار الثلاثة التي تروى أراضي باكستان من كشمير، وهي نهر «السند» الشهير وأخـواه جليم وجناب.. وللاسف الشـديد فـان ما تم تطبيقة مع عشرات الـولايات ذات الاغلبيـة الهنـدوسيـة التي انضمت الى الهنـد، رفضت هذه الاخيرة إعمالـه بـالنسبـة لكشمير المسلمة وثلاث ولايات أخرى ذات أغلبية إسلامية!!

فقد كان من المفروض ان تعلن كل الولايات قـرارها بلانضمام الى الهند أو باكستان قبل يوم ١٥ اغسطس ١٩٤٧م غير أن المهـراجا الهنـوسي الـذى يحكم كشمير لجا الى خدعـة مـاكرة اوهم فيهـا المسلمين أنه تفـاهم مع الحكومـة الباكستانيـة تمهيداً للانضمام رسميـا الى باكستـان .. وبدلاً من تنفيـذ الاتفـاق أو عـز المهـراجـا الى رجالـه بنـزع سـلاح المسلمين العـاملين في الجيش والشرطـة الكشميرية ثم هـاجم البيوت ونزع ما كـان لدى السكان المدنيين من أسلحة وعنـدما إعترض الاهالي على هذه الاجـراءات المريبة، إستعـان المهراجا بغـلاة الهندوس لإبـادة المتظاهـرين العزل ووقعت

مذبحة رهيبة استشهد فيها ٢٧٠ الف مسلم!! ولم يكن ممكنا أن تقف باكستان مكتوفة الأيدى حتى يفرغ عبدة الابقار من إبادة ملايين المسلمين فى كشمير..

ثارت القبائل الباكستانية، وزحف رجالها البواسل لنصرة إخوانهم وأصهارهم المستضعفين فى كشمير ، واستطاعوا تحرير جزء من كشمير تاسست فيه حكومة كشمير الحرة.. خشى المهراجا الهندوسي سوء العاقبة فبادر بالقرار الى ولاية جامو.. ومن المخبأ أرسل كتاباً يوم ٢٧ اكتوبر ١٩٤٧ م الى حاكم الهند العام اللورد مونتباتن يعلن فيه رغبته فى ضم ولاية كشمير الى الهند، ويطلب إرسال قوات من الجيش الهندى لقمع السكان المسلمين وانصارهم من قبائل «الباتان» القوية.. وفى اليوم الأسود ــ كما يطلقون عليه فى كشمير ـ وهو يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ م إجتاحت قوات الاحتلال الهندى «جنة الله فى أرضه» كشمير المسلمة..

الفصل الثانى

جرائم ضد الانسانية

منذ اللحظة الاولى لفترة الاحتلال التى دامت ٤٧ عاما حتى الان لم تتوقف الجرائم الوحشية ضد أبناء كشمير المحتلة.. فالقوات الهندية لا تتورع عن إستخدام أبشع الوسائل الشيطانية لقمع انتفاضة شعب كشمير المسلم، وتصفية شبابه واطفاله خشية أن يأتي اليوم الذى يحررون فيه أرضهم وعرضهم ويطهرون فيه ديارهم من رجس عبده الابقار والاوثان.. ويمكن القول بأن الممارسات الهندية تندرج فى إطار مخطط متكامل للتطهير العرقي بعيد المدى.. فهناك الابادة الجماعية للرجال رمياً بالرصاص او ذبحاً بالسكاكين والمدى او حرقاً بالنار او بإلقاء احماض كيميائية قاتلة على راس وجسد الضحايا.. وهناك الاعتقال العشوائي المقترن بتعذيب عشرات الالوف بلا محاكمات أو تحقيقات عادلة، وإحراق المتاجر والمنازل والزراعات على أوسع نطاق وحظر التجوال معظم الوقت وبتر الأطراف .. إلخ

ومن أغرب وأبشع الوسائل التى تلجا إليها سلطات الاحتلال الهندى للحد من تزايد عدد السكان المسلمين إنهم يقومون بخصى الشباب والاطفال قهراً حتى لا ينجبوا ذرية فى المستقبل!!

كما يقومون بتعقيم الفتيات كى لا يلدن !! ومن الجرائم اليومية كذلك مصادرة إتلاف ممتلكات المسلمين وإحراق حقولهم ومواشيهم وأغنامهم حية، ومن يعترض يكن مصيره المحتوم رصاصة فى القلب أو طعنة مهلكة فى العنق أو الذوبان الرهيب فى أحد أحواض حمض الكبريتيك المركز!! وتضج التقارير الدورية لمنظمات حقوق الانسان الدولية (وعلى رأسها منظمة العفو ومنظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها) صارخة من هول وبشاعة جرائم سلطات الاحتلال الهندى ضد السكان العزل فى اقليمى جامو وكشمير ويكفى ان نستعرض بعض الارقام ذات الدلالة الواضحة على خطورة ما يجرى فى كشمير ..

خلال أقل من عامين ، وبالتحديد فى الفترة من أول يناير سنة ١٩٩٠ وحتى نهاية أغسطس سنة ١٩٩١ كانت خسائر المسلمين فى كشمير ما يلى:

١ــ إستشهاد ٣٥ الف مسلم ومسلمة ، منهم ٢٢٠٠ طالب احرقهم الجيش الهندى أحياء فى منطقة «كبوارة» وحدها.

٢ــ جرح وإعاقة ٣٠ الف شخص من بينهم عدد كبير أصيبوا بعاهات مستديمة إثر إعتداء من قوات الاحتلال.

٣ــ إعتقال ٦٩ الف شخص فى السجون ومعسكرات التعذيب

٤ــ طرد ٢٥ الف مسلم الى كشمير الحرة بعد هدم أو حرق منازلهم

٥ــ فصل الاف الموظفين المسلمين تعسفياً وحرمانهم من مورد الرزق الوحيد.

٦ـ إغتصاب ٣٥٧٥ مسلمة بصورة جماعية مروعة واستشهد من المجنى عليهن ١١٠ إثر الاغتصاب، كما جرى إغراق ٢٠ من الضحايا فى الانهار لبث الرعب فى المنطقة

٧ـ تعرضت ٦٠٠ إمراة للاجهاض بعد الإغتصاب البربرى.

٨ـ تم نزع الخصيتين لاكثر من ٤١٥ رجلاً فى قرية سنور كليبورة وغيرها

٩ـ إحراق ٢١ الف متجر ومنزل و ٥٥٠ مدرسة وكلية، وقامت سلطات الاحتلال بإحراق حبوب غذائية قيمتها تفوق المليار دولار واعدموا ٣٠٠ رأس من المواشى والاغنام الحية!!

كما تولى أعداء الحياة الهندوس تخريب و إحراق مساحات هائلة من الغابات الطبيعية والبساتين تفوق قيمة ما بها من اشجار وموارد طبيعية وثمار عدة بلايين من الدولارات!

إذا كانت تلك هى حصيلة أعوان الشيطان خلال بضعة عشر شهراً فقط من عمر إحتلال استمر منذ ٤٧ سنة حتى الان، فكم يبلغ حجم الحصاد الكلى لسنوات البطش الاسود المجنون ؟! إن هذه الارقام الفلكية للخسائر المادية والبشرية التى سببتها قوات الاحتلال الغشم ليست من عندنا و إنما هى من إحصاء هيئات دولية ومنظمات عالمية محايدة تتولى الدفاع عن حقوق الانسان فى مختلف أنحاء العالم..

وعلى الرغم من السياسة الهندية الثابتة والمتمثلة فى منع دخول الصحفيين وبعثات منظمات حقوق الانسان الى كشمير المحتلة لمتابعة ما يدور هناك، إلا أن هذه المنظمات استطاعت بمصادرها ووسائلها الخاصة ان تخترق الستار الحديدى، وأن تجمع المعلومات الوفيرة والادلة القاطعة على جرائم القوات الهندية ضد شعب كشمير الاعزل الامن الصبر والايمان بالله الواحد الاحد ولو كره الهندوس.

تقول منظمة العفو الدولية ان القوات الهندية تورطت فى انتهاكات واسعة لحقوق الانسان من بينها عمليات إعدام بدون محاكمة وجرائم إغتصاب و إعتقال وتعذيب و إغتيال للعاملين فى الرعاية الصحية بصورة متعمدة» وقد ساهمت نيودلهى فى انتهاكات حقوق الانسان عن طريق ممارستها المتمثلة فى عدم تقديم جنودها وضباطها الذين ارتكبوا المخالفات الى المحاكمة» وكذلك (الاكتفاء بعقوبة ضئيلة مثل وقف الترقية أو تسجيل ملاحظات بلفت النظر فى ملفات أفراد القوات المسلحة رغم خطورة الجرائم التى أرتكبوها مثل الاغتيال والاغتصاب)

وتصف منظمة (اسيا ووتش) عمليات القتل الجماعى لمئات المعتقلين اسبوعياً داخل السجون بانها (يجرى تنفيذها على انها مسالة سياسية بحتة) وتهاجم المنظمة الدولية حكومة الهند بشدة وتتهمها بالتراخى فى معاقبة الفاعلين فى مثل هذه الجرائم الخطيرة والتستر عليهم فى بعض الاحيان..

منظمة دولية ثالثة هى الرابطة الدولية لمنظمات حقوق الانسان) أدانت أعمال التعذيب

والاغتصاب والقتل التى ترتكبها القوات الهندية فى مراكزها بكشمير ، واكدت ان عدداً كبيراً من الضحايا هم من الثوار المطالبين بالاستقلال أو المتعاطفين معهم ونقل تقرير المنظمة شهادات واقوال شهود عيان بشان جرائم التعذيب الوحشي والاغتصاب واطلاق النار عشوائيا على المواطنين.

وقالت المنظمة الدولية (ان الاجراءات التى تدعى الهند انها تتخذها دفاعاً عن النفس لا يمكن ان تكون مبرراً لوحشيتها و إهدارها للقوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان) وأكدت المنظمة ان التعذيب للحصول على معلومات من المعتقلين اثناء التحقيقات هو عملية شائعة فى معسكرات الاستجواب الهندية.. و إختتمت المنظمة التى تتخذ من باريس مقراً لها تقريرها بمطالبة السلطات الهندية بإحترام حقوق الانسان فى كشمير وغيرها من المناطق و إيجاد حل عادل وسلمي للقضية طبقاً لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن التى توجب إعطاء الكشميرين حق تقرير المصير وسحب، قوات الاحتلال الهندى من الولاية ذات الاغلبية المسلمة وشاركت منظمة المانية هى (جمعية مناصرة الشعوب المضطهدة) فى تاكيد خطورة ما يقع فى كشمير من إنتهاكات بشعة لحقوق الانسان . ووجهت المنظمة إنتقادات لاذعة للحكومة الهندية وجيشها الذى وصفته بانه (ذو مستوى أخلاقى منحدر) وقالت المنظمة فى رسالة وجهتها الى حكومة نيودلهي: (إن كشمير فى عهد حكومتكم التى تدعى انها ديمقراطية تحولت الى معسكر تحقيق ملىء بالتعذيب والارهاب.. وأن فرض احكام الطوارىء على الولاية منذ أربع سنوات أحال حياة المواطنين العادية الى جحيم لا يطاق، وهم فى أمس الحاجة الى العلاج والرعاية الطبية).

واعربت المنظمة الالمانية عن قلقها البالغ بشان أوضاع مئات الالوف من المفكرين والابرياء المعتقلين بدون محاكمة، كما ادانت بشدة عمليات قتل المحتجزين على نطاق واسع وكذا قتل المدافعين عن حقوق الانسان فى كشمير ، مؤكدة أن هذه الاجراءات الاجرامية لن ترهب أنصار ودعاه حقوق الانسان.

وفى يوليو ١٩٩٢ اضطر الكونجرس الامريكى الى الموافقة على مشروع قرار تقدم به السناتور الجمهورى دان بيرتون يقضى بخصم ٢٤ مليون دولار من المساعدات الامريكية للهند عقاباً لها على ما ثبت وقوعه من ممارسات قمعية و إنتهاكات دامية لحقوق الانسان فى كشمير المحتلة وقد تم إقرار المشروع بصعوبة بعد ان سبق رفضه فى عام ١٩٩١، بسبب تآمر النواب اليهود لصالح الهند ذات العلاقات القوية مع إسرائيل فى كافة المجالات وخاصة المجال العسكرى!!

وبالاضافة الى ما أوردته تقارير وتحقيقات المنظمات الدولية، هناك شهود عيان على المذابح والمخازى التى تقترفها قوات الاحتلال الهندية بصفة يومية. تقول الطفلة زينب على ٥ سنوات ـ انها رات الجنود يذبحون أمها أمام عينيها بلا شفقة او ادنى إستجابة لصرخات الطفلة المسكينة التى فقدت كل أهلها بهذه الوسائل الاجرامية.

أما الطفلة كلثوم ـ ٧ سنوات ـ فهي مصابة بغرغرينا في ساقها بعد إعتداء بربري شنته قوات الاحتلال على منزلها وكانوا قد اخذوها رهينة حتى يذعن أبوها لرغباتهم المجنونة ويرشدهم الى المكان الذى تختبيء فيه أمها ليغتصبوها !!

وعندما أصر الأب الشجاع على الرفض قطعوا ساق الطفلة وتركوها تنزف بلا اية إسعافات!!

وهناك الطفلة فاطمة المصابة بحالة نفسية تجعلها ترتعد رعباً حين ترى الغرباء ... فقد شاهدت الهندوس يلقون بامها في نهر «جليم» إثر الاعتداء عليها!!

ويقول غلام بني راجا ـ ١٩ سنة ـ أن قوات الاحتلال إعتقلته من منزله مع مجموعة كبيرة من شباب المنظمة و إقتادوهم الى أحد مراكز الاعتقال المنتشرة في «الله اباد» و«فاراناسي» و«كومباتور» و«جابابور» و«ساتنا» وغيرهم.. وهناك ضربوه مراراً باحزمة من الجلد الغليظ كما تعرض للصعق الكهربائي لاجبارة على العمل مرشدا والتجسس على الثوار الكشميرين.

أما عبد المجيد خان من منطقة «لان كان» فهو يعاني من عجز بدني دائم نتيجة تعرضه لتعذيب بشع مستمر في مركز إستجواب «كبواري» حيث كان الهندوس يضعون يديه ورجلية في ماء مملح لفترة طويلة ثم ينقلوه مباشرة ليضعوا أطرافة في ماء مغلى !!وترتب على هذا التعذيب المتواصل إصابته بغرغرينا في أصابعة وتركوه بلا أى علاج، وكانت النتيجة بتر أصابع يديه وقدمية وبطبيعة الحال لا يمكنه الان القيام باى عمل لكسب الرزق!!

عبد الخالق سومور ـ ٢١ سنة ـ أحرق الهندوس بطنه بعد إعتقاله إثر الادعاء بإطلاق اعيرة نارية في سماء القرية التى يسكن بها الضحية!!

ضحية أخرى.. شاب في عمر الزهور إسمه إخطار الدين محمد حاول الجلادون الهندوس ارغامه على الجلوس فوق جمر ملتهب ، وعندما رفض أحرقوا أعضاءه التناسلية بالنار عقاباً له لانه لم يرشدهم الى مكان أحد المجاهدين!!

وفيما يلى تعرض بإيجاز لحالات أخرى من ضحايا التعذيب والقهر وجميعهم يرقدون الان بحالة يرثى لها في مخيمات اللاجئين بالجزء المحرر من كشميرى

١ـ أمير دار شاب يسكن في بلدة «ناركاه بدجام» تعرض للضرب المبرح بالعصى والهراوات على رأسه احدث به إنفجاراً في المخ، وانقذت حياته بصعوبة بعملية جراحية.

٢ـ عبد العزيز شيخ محمد شفيع . اعتقله الهندوس من منزله في (تكيركب وارى) وعذبوه أثناء الاستجواب حتى تحطمت ساقه، ويرقد الان رهين العلاج في مخيم «باغ».

٣ـ محمد يوسف فيروز وزميله حبيب الله عبد الاحد بير. مدرسان تم أعتقالهم مع اخرين يوم ٢٠ مايو ١٩٩٠ وجردوهما من الملابس تماماً في ساحة عامة أمام القرويين بما فيهم النسوة وأعتدى

جنديان عليهما جنسياً أمام الناس(!!!)

٤ـ ألطاف أحمد محمد ملك من سكان العاصمة «سرينجار» اعتقلوه ٢٠ يوماً وأثناء الاستجواب وضعوه على الارض وعلى ظهره جسم حديدى يزن ٥٠ كيلو جراماً حتى حطموا أضلاعه.

٥ـ أثنــاء اعتقال الشاب مهراج خــالد محمد أمين إقتيد الى مــركز تحقيق مقره الكلية الاســلامية (سابقا) وتعرض للضرب المبرح ورش «الفلفل» فى عينيه وجراحه وذات الامر مع اخرين لا يحصى عددهم!!

الفصل الثالث

الإغتصاب الجماعى

نص تقرير منظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بلا حدود عن كشمير.

يعتبر تقرير البعثة المشتركة لمنظمتي (مراقبة حقوق الانسان واطباء بلا حدود) عن (الاغتصاب الجماعي في كشمير) من أخطر التقارير الموثقة عن المخطط الهندى الرهيب لإذلال المسلمين في كشمير وإضعاف الروح المعنوية لديهم، ومن تم تسهيل عملية التطهير العرقي، وإجبارهم على الهجرة الى باكستان أو الجزء المحرر من كشمير تمهيداً لاحلال الهندوس بدلاً منهم، وبذلك تضييع كشمير الى الابد!! ونظراً لاهمية وخطورة التقرير رأيت انه من الافضل سرده حرفيا بلا اى رتوش، أو تدخل من جانبي ويكفى أن نشير الى ما تضمنه التقرير من أدلة طبية قاطعة وشهادات الضحايا وشهود اخرون، بل وإعترافات جنود ومسئولين هندوس بوقوع مثل هذه الجرائم الفاضحة.. وفيما يلي النص الكامل للتقرير..

لقد أصبحت ولاية جامو وكشمير الواقعة بين الهند وباكستان منذ شهر يناير عام ١٩٩٠ مسرحا لصراع وحشى بين قوات الامن الهندية والمسلمين المسلحين الذين يطالبون بالاستقلال عن الهند أو الانضمام الى باكستان. ولقد انتهجت الحكومة المركزية في الهند سياسة قمعية في كشمير وذلك في اطار جهودها لسحق الحركة المسلحة هناك مما نجم عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان من جانب قوات الجيش والقوات شبه العسكرية الهندية وطوال فترة الصراع اتخذت قوات الامن الهندية عن عمد المدنيين هدفا لها حيث انه من المعتقد أن الغالبية العظمى من المدنيين يتعاطفون مع الجماعات المسلحة في كشمير ولقد دابت قوات الامن الهندية المؤلفة من قوات الجيش وفئتين من القوات شبه العسكرية هما قوات البوليس الاحتياطي المركزى وقوات امن الحدود، دابت هذه القوات على الاعتداء على المدنيين خلال عمليات البحث عن المسلحين التى تقوم بها وكذلك تعذيب واعدام المعتقلين في السجون الى جانب قتل المدنيين في هجمات انتقامية.

ولقد قام ممثلون عن منظمتي «مراقبة اسيا و«أطباء من أجل حقوق الانسان» بزيارة لكشمير في اكتوبر عام ١٩٩٢ بغرض جمع الادلة عن عمليات الاغتصاب وانتهاكات حقوق الانسان الاخرى وكذلك انتهاكات قوانين الحرب التى ترتكبها قوات الامن الهندية، ولقد قامت المنظمتان بادانة هذه الجرائم باعتبارها انتهاكا لحقوق الانسان الدولية وانتهاكا للقانون الانسانى.

ومنذ أن بدأت الحكومة الهندية حملتها القمعية ضد المسلمين في كشمير بشكل جدى في يناير عام ١٩٩٠ ازدادت بشكل كبير عمليات الاغتصاب التى يرتكبها افراد الامن والتى غالبا ما تحدث أثناء عمليات الحصار والبحث والتفتيش التى تقوم بها قوات الامن الهندية حيث يتم احتجاز الرجال من سكان كشمير في الحدائق العامة أو في افنية المدارس، بينما تقوم قوات الامن بمداهمة منازلهم بغرض تفتيشها، وكثيرا ما تقوم قوات الامن الهندية في هذه الحالات بفرض عقاب جماعى على السكان المدنيين يتمثل في الضرب والاعتداء على المواطنين وكذلك حرق منازلهم وتلجأ قوات الامن الهندية الى اغتصاب النساء كوسيلة لعقاب هؤلاء السيدات اللاتى تتهمهن قوات الامن

بالتعاطف مع المسلحين كما تعتبره وسيلة لاذلال المجتمع باسره فى كشمير!!

وتحدث عمليات الاغتصاب ايضا خلال الهجمات الانتقامية التى تقوم بها قوات الامن الهندية ضد المدنيين فى كشمير فى أعقاب الهجمات التى تنفذها الجماعات المسلحة الكشميرية ففى هذه الحالات يكون اى مواطن يقيم فى المنطقة التى وقع فيها الهجوم هدفا لانتقام قوات الامن الهندية حيث يتعرض المدنيون للقتل بالرصاص ويتم حرق المنازل والممتلكات الى جانب اغتصاب النساء، وفى بعض الحالات تتعرض النساء للاغتصاب لمجرد اتهامات بتقديم الطعام والملجا للجماعات المسلحة أو لرفضهن الإعتراف على اقربائهن من الرجال اعضاء الجماعات المسلحة ، غير أنه فى الحالات اخرى لا يكون هناك سبب واضح لاغتصاب النساء فى كشمير وفى كثير من الحالات يكون اختيار الضحايا اعتباطيا فالنساء مثلهم مثل الاخرين من المدنيين يتعرضون للاعتداء والقتل لمجرد تواجدهن فى المكان الخطا فى الوقت الخطا، وحيث ان معظم حالات الاغتصاب تحدث خلال عمليات الحصار والبحث والتفتيش التى تقوم بها قوات الامن الهندية فان مجرد العيش فى منطقة بعينها يمكن ان يعرض النساء لخطر الاغتصاب.

ويتضمن هذا التقرير معلومات عن بعض حالات الاغتصاب التى جرت فى كشمير. وبالرغم من ان جماعات حقوق الانسان الهندية والصحافة العالمية قد تناولت فى تقاريرها قيام قوات الامن الهندية بعمليات اغتصاب على نطاق واسع فى كشمير الا ان ذلك نادرا ما يحظى بالادانة على المستوى الدولى، ولقد أمضى ممثلو منظمتى مراقبة (حقوق الانسان) باسيا ومنظمة اطباء من اجل حقوق الانسان اسبوعا فى كشمير تم خلاله تسجيل خمس عشرة حالة إغتصاب و ٤٤ حالة تعرض اصحابها لاحكام مبالغ فيها وثمانية حالات تعذيب وعشرين حاله اصابة ناجمة عن قيام قوات الجيش وقوات الامن الهندية بإطلاق النيران بصورة عشوائية على اناس غير مسلحين وقد حدث ٨٠٪ من هذه الانتهاكات خلال فترة زيارة ممثلى حقوق الانسان وخلال الايام العشرة التى سبقت الزيارة، كما قام ممثلو منظمتى حقوق الانسان بجمع وثائق عن عدد كبير من الانتهاكات التى جرت خلال الأسابيع والشهور التى سبقت الزيارة كما ان المنظمتين لا تزا لان تستقبلان العديد من المعلومات فى هذا الصدد.

وحيث ان هذه المعلومات ترد من مصادر موثوق بها فاننا نعتقد ان هذه الانتهاكات استمرت دون فتور بل تزايدت لتشمل قتل أنصار حقوق الانسان الكشميرى الذين ساعدوا منظمتى مراقبة حقوق الانسان فى اسيا واطباء من أجل حقوق الانسان والذين قدموا معلومات للمنظمات العالمية وللصحافة الاجنبية!!

ان هذا التقرير هو الثانى فى سلسلة تقارير تنشرها منظمتا مراقبة حقوق الانسان فى اسيا وأطباء من أجل حقوق الانسان حيث تتناول هذه التقارير قضية حقوق الانسان فى كشمير.

وتامل المنظمات من نشر هذا التقرير توجيه نظر المجتمع الدولى الى ان اللجؤ الى الاغتصاب قد

اصبح تكتيكا من تكتيكات الحرب فى كشمير كما أصبح على راس سياسات الحكومة الهندية الامر الذى دفع قوات الامن الهندية الى الاعتقاد بأن إرتكاب جريمة الاغتصاب لا يوجب العقاب، ان حالات الاغتصاب التى يتضمنها هذا التقرير نذكرها على سبيل المثال حيث ان جرائم الاغتصاب التى ترتكب فى كشمير من الكثرة بحيث يعجز مثل هذا التقرير أن يحويها جميعها.

ان قيام قوات الشرطة الهندية بعمليات اغتصاب يعتبر امراً شائعا فى جميع أنحاء الهند وغالبا ما تكن الضحايا نساء فقيرات تنتمين الى طوائف اجتماعية ضعيفة او الى جماعات الاقليات فى الهند ، ففى بعض الحالات يتم اخذ النساء رهن الاعتقال للاشتباه فى ارتكابهن جرائم صغيرة للغاية او الاتهامهن بجرائم اكبر. كما يتم اعتقال النساء كرهائن لقرابتهن لاشخاص مطلوب القبض عليهم فى جرائم سياسية أو جنائية، كما انه يتم فى بعض الحالات اعتقال النساء كوسيلة من جانب رجال الشرطة للحصول على رشوة فى مقابل اطلاق سراحهن ، وتكن النساء فى جميع هذه الحالات عرضة للاغتصاب من جانب رجال الامن، كما تحدث عمليات الاغتصاب على نطاق واسع خلال عمليات قمع حركات التمرد التى تحدث فى انحاء مختلفة من الهند خاصة فى ولاية اسام ومناطق الصراع الاخرى فى شمال شرق الهند، إن قوات الجيش والشرطة الهندية تلجأ الى الاغتصاب كسلاح لتوقيع العقاب والترهيب والاكراه والاذلال والامتهان.

وفى الحقيقة لا توجد هناك احصائيات دقيقة عن عدد حالات الاغتصاب التى ترتكبها قوات الامن الهندية فى كشمير غير ان جماعات حقوق الانسان قد سجلت الكثير من الحالات منذ عام ١٩٩٠ ولكن نتيجة لان حالات اغتصاب عديدة قد جرت فى قرى نائية فانه يكون من المستحيل الاقرار برقم محدد، غير انه مما لا شك فيه هو ان اللجوء الى ارتكاب جرائم الاغتصاب يعتبر امراً شائعا فى كشمير وغلابا ما يمر دون عقاب!!

ان السلطات الحكومية الهندية نادرا ما تجرى تحقيقات بشان الاتهامات الموجهة لقوات الامن والخاصة بارتكاب جريمة الاغتصاب فى كشمير. وتعد محاكمة اثنين من الجنود الهنود لاغتصابهما سائحة فى اكتوبر عام ١٩٩٠ هى الحالة الوحيدة على حد علمنا التى سمحت الحكومة الهندية بنشرها على العامة ، وقد تم الحكم على الجنديين بالسجن بيد انه حتى شهرابريل عام ١٩٩٣ كان الجنديان لا يزالان فى مواقعهما العسكرية حيث ان القضية لا تزال امام محكمة الاستئناف.

وبالرغم من ان الحكومة الهندية ادعت انها امرت باجراء تحقيقات حول ما تردد عن حدوث حالات اغتصاب الى جانب اتخاذ اجراءات ضد المذنبين الا ان السلطات الهندية لم تعلن حتى الان عن اية محاكمات او عقوبات ضد اى من رجال الامن المتورطين فى مثل هذه القضايا وبالرغم من انه ليس هناك دليل على اجازة عمليات الاغتصاب باعتبارها احدى سياسات الحكومة الهندية فى كشمير، إلا أن عدم محاكمة ومعاقبة المسئولين عن عمليات الاغتصاب أو عدم الاعلان عن إتخاذ اى إجراء ضد رجال الامن المتهمين فى جرائم الاغتصاب، يعنى أن السلطات الهندية تكون بذلك قد

أظهرت ان ممارسة الاغتصاب هو امر يمكن التسامح فيه والتغاضي عنه. ولقد حاول مسئولو الحكومة الهندية فى ردهم على تقارير الصحافة وجماعات حقوق الانسان بشان حوادث الاغتصاب حاولوا التشكيك فى شهادة النساء اللاتى تعرضن للاغتصاب باتهامهن بانهن متعاطفين مع الجماعات الكشميرية المسلحة.

نبذة قانونية

ان الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية يحرم التعذيب وجميع الاشكال الاخرى من التعامل غير الانسانى الذى يتسم بالقسوة والاذلال، وقد صدقت الحكومة الهندية على هذا الميثاق، كما صدقت على اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة عام ١٩٤٩.

وتتناول المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الصراعات الداخلية حيث تحرم قتل وتعذيب واساءة معاملة المدنيين سواء من جانب القوات الحكومية أو من جانب الجماعات المسلحة وتحرم المادة الثالثة بوضوح عملية الاغتصاب الذى يعد تعاملا وحشيا وانتهاكا للكرامة الشخصية.

وبالرغم من ان الصراع فى كشمير لا يفى حاليا بالشروط اللازمة لتطبيق البروتوكول الثانى لاتفاقية جنيف (والذى يحكم ايضا الصراعات الداخلية) ولكن باسلوب مختلف الا اننا نعتقد ان هذا البروتوكول يعتبر مرشدا حاسما بالنسبة لما تحرمه المادة الثالثة والخاصة بانتهاكات الكرامة الشخصية، والبروتوكول الثانى يجرم انتهاكات الكرامة الشخصية، اشكال الاعتداء الانحطاطى ، ان التعليق الذى نشرته اللجنة الدولية للصليب الاحمر يوضح ان هذا البروتوكول يؤكد ويكمل المادة الثالثة لانه يظهر بوضوح ضرورة التاكيد على حماية النساء اللاتى قد تصبحن ضحايا للاغتصاب أو ممارسة الدعارة بالاكراه او الاعتداء المنحط.

وبالرغم من ان الخط الفاصل بين المعاملة غير الانسانية القاسية وبين التعذيب ليس واضحا تماما سواء فى القانون الانسانى اوقانون حقوق الانسان الا ان الاغتصاب يعتبر ايضا انتهاكا للميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية وللمادة الثالثة وذلك فيما يتعلق بالتعذيب ، ان الاتفاقية التى تناهض التعذيب والانماط الاخرى من التعامل او العقاب غير الانسانى والذى يتسم بالقسوة والاذلال يضع تعريفا للتعذيب يتمثل فى اعتباره اى الم حاد أو معاناه سواء كان ذلك جسدياً ام عقليا يقع عن عمد على شخص بغرض الحصول منه او من شخص اخر على معلومات او اعترافات تعرضه للعقاب نتيجة لقيامه هو او الشخص الاخر بعمل ما او نتيجة للشك فى قيامه بهذا العمل او تعرضه هو اوالشخص الاخر للترهيب او الاكراه لاى سبب يرتكز على التميز من اى نوع ، وحينما يقع هذا الالم او هذه المعاناة من جانب مسئول عام او بتحريض من مسئول عام او من جانب شخص يمتلك سلطة رسمية.

وعندما يقوم اى طرف فى اى صراع مسلح سواء داخليا أو دوليا باللجوء الى الاغتصاب او بتقبله

من مقاتلية بهدف احداث الام حادة ومعاناة قاسية وذلك بغرض الاكراه على الطاعة او انزال العقاب او الترهيب او الحصول على معلومات او اعترافات فان ذلك نوع من انواع التعذيب.

ولقد كان الاغتصاب حتى وقت قريب لا يحظى بالادانة او التحقيق الدولى بما فى ذلك الاغتصاب الذى يرتكب فى اطار الصراع المسلح، ففى الماضـى كان الاغتصاب يعتبر من «غنائم الحرب» او يتم اعتبـاره حوادث عـارضة فى الصراع او شكل مـا أشكال التجـاوزات الجنسية التى تـدفعها نـوازع شخصية وليس تجاوزا فى استخدام القوة ينطوى على مسئولية عامة.

ولقـد تم تـوظيف التقـاريـر التى تشير الى اللجـوء الى الاغتصـاب على نطـاق واسع كتكتيك من تكتيكات الحرب فى يوغوسلافيا السابقـة ثم توظيفه فى تركيز الانتباه على دور الاغتصاب فى الحرب فى اثـارة الادانة الحاليـة، ويتعين زيادة نطـاق الادانة ليشمل اللجـوء الى الاغتصاب فى الصراعـات الداخلية.

وأخيراً فان القـانون الجنائى الهندى يجعل من التعـذيب جريمة ويفرض عقـوبات محددة على رجال الشرطـة أو قوات الامن التى تتهم بالاغتصاب، فطبقـا للفقرة ٣٧٦ (١) من قانون العقـوبات الهندى فان اقل عقوبة يمكن الحكم بها على جريمة الاغتصاب هى السجن لمدة سبع سنوات.

بالاضـافة الى ذلك فـان القانون الجنـائى فى التعديل الـذى ادخل عام ١٩٨٣، أضـاف لاول مرة جريمـة الاغتصاب فى السجن، وحدد عقـوبة قدرها السجن عشر سنـوات لضباط الشرطة فى حـالة اغتصابهم النســاء رهن الاعتقال، كما يمكن ان تزداد مـدة العقوبات لتصل الى السجن مـدى الحياة هذا بالاضافة الى امكانية اشتمالها على دفع غرامة.

كما نصت الفقـرة ٣٧٦ (٢) (ب) من قـانون العقـوبـات الهنـدى على ان ضباط القـوات شبـه العسكرية والقوات المسلحة يخضعون ايضا لنفس العقوبات.

ولقد ادى التعديل الذى أدخل عام ١٩٨٣ فى القـانون الجنائى الهندى الى حدوث تغيير فى شروط توفير الادلـة خاصة تلك المتعلقة بمـوافقة المتهم. وبالرغم من التغييرات التى ادخلت على القـانون فـانه لا يـوجد دليـل على ان السلطات لـديها النيه على تنفيـذه، بل ان الفقـرة ١٥٥ (٤) من قانـون الشهادة الهنـدى لا تزال سـارية المفعول والتى تنص على انـه يمكن التشكيك فى صدق الشـاهد من جانب الطرف الاخـر، أو بموافقة المحكمة او من جانب الطـرف الذى استدعى الشاهد عنـدما يكون الشاهد قد تمت محاكمته من قبل فى قضية اغتصاب او محاولة اغتصاب.

ويكشف عرض احكام قضـايا الاغتصاب فى السنوات السبع بعد ادخال التعـديل فى القانون ان القضاة استمروا فى بناء قـراراتهم غالبا على «شخصية» الضحية المغتصبة ان القـوانين العسكرية الهنـدية خـاصة قـانون الجيش والتشريعـات الموازية لـه والتى تحكم القوات شبـه العسكريـة الفيدراليـة، تشكل ايضـا محاكم عسكريـة وتفرض عقـوبات على افراد هـذه القوات المسئـولين عن

عمليات الاغتصاب، غير انه قد ثبت بشكل عام ان المحاكم العسكرية في الهند ليست على الدرجة الكافية من الكفاءة للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة بل انها تعمل على إخفاء الادلة وحماية الضباط المتورطين.

وفي هذا التقرير فان منظمتي مراقبة حقوق الانسان في اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان اوصتا بمحاكمة العسكريين وشبه العسكريين المشتبه فيهم في حالات الاغتصاب امام المحاكم المدنية.

٣ـ عمليات اغتصاب ترتكبها قوات الحكومة الهندية في كشمير.

ظهرت تقارير الاغتصاب التي قامت بها قوات الامن الهندية في كشمير بعد وقت قصير من الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة الهندية في ينـاير ١٩٩٠ ، وبالرغم من التاكد من ان الجيش والقوات شبه العسكرية كانت ضالعة في عمليات اغتصاب واسعة النطاق فان حالات قليلة هي التي قامت السلطات الهندية بالتحقيق فيها، وحتى هذه الحالات التي اعلنت السلطات الهندية اجراء تحقيق فيها لم تسفر عن اجراء محاكمات جنائية لافراد الامن المتورطين فيها.

نموذج للإفلات من العقوبة

من الحالات المعروفة ما حدث في مايو ١٩٩٠ حيث تم احتجاز واغتصاب عروس صغيرة بواسطة جنود قوات حرس الحدود حينما كان موكب عرسها متجها الى منزل زوجها كما تم اغتصاب عمتها!! كما اطلقت قوات الامن النيران على الحفل فقتلت رجلا، واصابت العديدين وزعمت الحكومة الهندية انه وقع تبادل لاطلاق النيران «بين القوات الهندية والميليشيات المسلحة» اثناء حفله العرس، غير انه بعد نشر الحادث في الصحف المحلية والعالمية امرت السلطات الهندية الشرطة باجراء تحقيق، وبالرغم من أن التحقيق توصل الى أن النساء قد تم اغتصابهن فعلا فان قوات الامن لم تتعرض للمحاكمة على الاطلاق!!

وفي يوليو ١٩٩٠ قامت شرطة سوبور بتسجيل قضية ضد قوات الحدود لاغتصابهم (هاسينا من حامير كاديم) والتي تبلغ من العمر أربعة وعشرين عاما وذلك في السادس والعشرين من يونية عام ١٩٩٠ وطبقا لما ذكره الاطباء في المستشفى الفرعي في سوبورفان قوات حرس الحدود انتشرت في المنطقة السكنية المجاورة لهم في الحادية عشرة مساء بعد عملية تبادل لاطلاق النيران بينهم وبين جماعات ملسحة، وبعد ذلك قامت قوات حرس الحدود بعملية بحث في المنطقة السكنية، وذكر الاطباء انه عندما تم احضار هاسينا الى المستشفى كانت تعاني من نزيف مهبلي.

وذكر تقرير المراقب الطبي انه كانت هناك علامات للعض في الوجه والصدر والثديين وخدوش في الوجه والصدر والرجلين وجروح في المنطقة التناسلية، وقد قامت الشرطة في الخامس من يوليو ١٩٩٠ باعداد تقرير تضمن اتهام بعض افراد القوات حرس الحدود بعملية الاغتصاب، وبالرغم من

ذلك، وطبقا لمعلومات منظمتي مراقبة حقوق الانسان في اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان ، فانه لم يتم التحقيق في القضية حتى الان!!

وهناك حادثة الاغتصاب التي جرت في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩١ لسيدة من قرية كونان بوشبورا على ايدى بعض جنود الجيش الهندى التابعين للكتيبة الرابعة لرماة الراجيوتانا الهندوسي وتعطى هذه الحادثة مثالا حيا على فشل الحكومة الهندية في اجراء تحقيقات عادلة وفي محاسبة افراد الجيش المتهمين باتهامات تتعلق بانتهاك حقوق الانسان، ولقد وقعت حادثة الاغتصاب هذه خلال قيام وحدة من الجيش بعملية تفتيش في القرية، قام رئيس القرية والشخصيات المهمة الاخرى بابلاغ مسئولى الجيش بحادثة الاغتصاب في يوم السابع والعشرين من شهر فبراير غير ان هؤلاء المسئولين انكروا هذه الاتهامات ولم يتخذوا اى اجراء وقام احد القضاه المحليين الذين زاروا القرية بمطالبة الشرطة باجراء تحقيق اكثر شمولاً في حادثة الاغتصاب.

ولقد تم اخباره ان المسئولين في دلهى قد انكروا هذه الاتهامات دون مناقشة الموضوع مع مسئولى الولاية، واخيرا صدرت الاوامر الى الشرطة باجراء تحقيق غير ان هذا التحقيق لم يبدأ ابدا بحجة ان ضابط الشرطة المكلف باجراء هذا التحقيق كان في اجازة في ذلك الوقت ثم بعد ذلك قام رؤساؤه بنقله الى مكان اخر.

ونتيجة للإنتقادات الموجهة للتحقيقات التى تجريها الحكومة الهندية فقد طلب بعض مسئولى الجيش من مجلس الصحافة بالهند والذى لا يضع للحكومة باجراء تحقيق في حادثة الاغتصاب هذه، ولقد قام المجلس بارسال لجنة الى الغرب وذلك بعد ما يزيد عن ثلاثة شهور من وقوع الحادثة ، وبعد ان قامت اللجنة باجراء عدد من المقابلات مع عدد من النساء من المحتمل تعرضهن للاغتصاب خلصت الى ان التناقض الذى اشتملت عليه الشهادة التى أدلت بها هؤلاء السيدات الى جانب تغير عدد النساء اللاتى يحتمل وقوعهن ضحية الاغتصاب قد جعل تهمة الاغتصاب، لا اساس لها ولقد قامت اللجنة بدراسة التقارير الطبية التي ترتكز على فحوص طبية تم اجراؤها على اثنتين وثلاثين امراة بعد اسبوعين وبعد ثلاثة اسابيع من وقوع الحادثة اى يومى ١٥ مارس و ٢١ مارس وقد اكدت الفحوص الطبية انه حدث تمزق لغشاء البكارة لثلاثة من النساء غير المتزوجات ، غير ان اللجنة قررت ان هذه الادلة الطبية لا قيمة لها حيث ان الفحوص الطبية المتاخرة لا تثبت شيئا كما ذكرت اللجنة ان مثل هذه السحجات تعتبر امراً شائعا بين سكان كشمير، كما عزت اللجنة تمزقات غشاء البكارة الى عوامل طبيعية أو اصابات أو ممارسات جنسية قبل الزواج!!

وعلى الرغم من ان نتائج الاختبارات ليست دليلاً كافيا لاثبات تهمة الاغتصاب، فان هذه النتائج تؤدى الى اثارة شكوك قوية حول رواية الجيش للاحداث في كونان بوشبورا. فالأسلوب الذى تكذب به السلطات العسكرية والحكومية الهندية ادعاءات الاغتصاب وعدم انتهاجها

الاجراءات التي يمكن ان تؤدى الى ادلة خطيرة في اى قضية ــ وخاصة فيما يتعلق بالاختبارات الطبية غير الرسمية للضحية المدعية ــ مما يشوه سلامة التحقيق - الامر الذى يظهر حرص السلطات الهندية الشديد على حماية القوات الحومية من تهم تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان وتحت هذه الظروف، فان تحمس اللجنة لإلغاء اى دليل يناقض رواية الحكومة للاحداث، يظهر الحكومة على انها لا تلقى بالا للتعرض للنقد على المستوى الداخلي والعالمي، وانما ما تهتم به هو عدم اظهار الحقيقة، غير ان التقرير يروج لرأى الحكومةفيما تتعرض له من نقد على المستوى الدولى مؤكدة ان الاتهامات الموجهة الجيش ما هي إلا «خدعة كبيرة تروج لها الجماعات المسلحة والمتعاطفين معهم في كشمير والخارج وذلك لاعادة وضع كشمير في جدول الاعمال الدولى كقضية لحقوق الانسان.

وقد قامت قوات الامن الهندية بايذاء أولئك الذين حاولوا اعداد وثائق حول حوادث الاغتصاب، ففي نوفمبر سنة ١٩٩٠ تم القبض على د. ك. ، جراح في مستشفى انانتناج الاقليمي ، بعد ان اتخذ الترتيبات المطلوبة لطبيب امراض نساء لفحص سبع سيدات ادعين انهن تعرضن للاغتصاب من جانب قوات الامن الهندية، وقد ذكرت النساء اللاتى حضرن الى المستشفى اثناء وردية د.ك الليلية ان قوات الامن هاجمت حفل زفاف وقامت باغتصابهن بما في ذلك العروس!!

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٩٠ قامت قوات البوليس المركزى الاحتياطي بمحاصرة منزل الطبيب والقاء القبض عليه، وقامت هذه القوات بوضع عصابة على عينيه مع اثنين من اصدقائه كانا موجودين معه في ذلك الوقت ثم تم اقتيادهم الى معسكر حربي وسألت قوات الامن د.ك . لماذا قمت باحضار طبيب امراض النساء؟ وعندما اجابهم: انا أتعامل مع الناس بصرف النظر عن هويتهم، بادروا بضربه بالعصى والجنازير المعدنية، وتم ضرب زملائه بنفس الطريقة وظل الثلاثة محتجزين لمدة أربعة ايام.

وحتى عندما تصدر الاوامر باجراء تحقيقات ، فانها لا تؤدى الى محاكمات فقد صدر امرقضائي بالإستفسار عن حالة خمس سيدات ذكرت التقارير تعرضهن للاغتصاب قرب انانتناج في الخامس من ديسمبر ١٩٩١ غير ان القاضي لم يتسلم التقرير على الاطلاق وطبقا لما ورد في «كشمير تايمز» في الرابع من يناير ١٩٩٣ فان الحكومة المحلية امرت بالتحقيق في ٨٧ حادثة قتل واغتصاب وحرق منازل الا ان هذه التحقيقات لم تسفر عن صدور احكام جنائية !!

ولقد جرت سبع محاكمات في الفترة ما بين ابريل ١٩٩٠ ويوليو ١٩٩١ بشان حوادث اغتصاب وموت في السجن والاحتجاز غير القانوني واطلاق جنود الجيش النيران على مدنيين بلا تمييز غير ان هذه المحاكمات لم تسفر الا عن طرد ضابط واحد، وكان أشد عقاب للضباط الباقين إما الإستبعاد مؤقتا أو علامات، إستياء شديد في ملفاتهم!!

وقد أعدت منظمتا مراقبة حقوقو الانسان باسيا وأطباء من اجل حقوق الانسان وثائق بشان

١٥ حالـة من حالات الاغتصـاب التي قامت بها قوات الجيش الهنـدى وقوات حـرس الحدود، وقد وقعت اثنتان من هذه الحالات خلال زيارة فـريق المنظمتين لكشمير ، والثالثة حدثت قبل ذلك بعدة شهور.

وحسب المعلومات المتوافـرة فان السلطات الحكومية امرت باجـراء تحقيق في حالة واحدة فقط من هذه الحالات، ولم يتم الاعلان عن نتائج هذا التحقيق حتى مارس عام ١٩٩٣

اغتصاب في شوبيان

في ليلة العاشر من اكتوبر سنة ١٩٩٢ دخلت وحدة من الجيش تتالف من اثنين وعشرين جنديا مدججين بالسـلاح قرية شاك سيدابورا والتى تبعـد اربعة كيلو مترات جنوبى مدينـة شوبيان في مقاطعة بولو في عملية بحث عن مسلحين مشتبه فيهم وفي اثناء عملية التفتيش قام الجنود بعملية اغتصاب جماعية لعدد من النسـاء يتراوح من ست الى تسع سيدات من بينهن فتاه في الحادية عشر من عمرها وسيده في سن الستين!!

وتقابل فريق منظمتى مراقبة حقوق الانســان في اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان مع طبيبة امراض نسـاء ومساعـدة جراح في مستشفى شـوبيان الاقليمي والتى قامت بـالكشف على سبع من النساء في الحادى عشر من اكتوبر وكشفت على الاثنين الاخريين في الثانى عشر من اكتوبر، وصرحت الطبيبة بان سبعا من النساء احضرهن في الساعة الواحـدة والنصف صباحا ضابط مركز الشرطة المحلية لجامـو وكشمير في شوبيـان، وقالت لمنظمتى حقـوق الانسان: ان جميع النسـاء كن يبكين واخبروها بـان «شيئا سيئـا» قد حدث حـوالى منتصف الليل حيث جاء خمسـة وعشرون من رجال الجيش الى القريـة واتجهوا اليمنازلهم ، وقد قـام الجنود باتهامهن بـاطعام والتستر على المسلحين ووجه اليهم الجنود اسئلة عن عدد المسلحين الذين اقاموا لديهن.

وقد قامت الطبيبة بإجراء إختبـارات على السائل المنوى وفحصت النساء السبع كل على حدة في ذلك اليـوم، وحينما ذكـرت منظمـة اطبـاء من اجل حقـوق الانســان ان عـدد الحالات تسع اتجهت الطبيبة في اليـوم الثاني عشر من اكتوبـر الى القرية التي ورد في التقـرير ان عمليات الاغتصـاب قد جرت بها حيث قامت بالكشف على السيدتين الاخـريين حيث تبلغ احداهما (ن) العشرين من عمرها بينما تبلغ اختها (ا) الثامنة عشر، وفي الرابع عشر من اكتوبر حضر مساعد الشرطة في مركز شرطة جامو وكشمير في شوبيان ويدى غلام نابى وأحضر السيدتين الى المستشفى لعمل اختبارات كاملة.

ووصفت الطبيبة للمنظمتين ما وجدته في النساء التسع كالاتي:ـ

(ز) ١١ سنة لـديها خدوش وكـدمات في الصدر وبـالوجه وضعف في منطقـة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها ونصف سنتيمتر من المهبل، وتجلطت الدماء التى نـزلت من التمزقات وكانت نتيجة اختبار السائل المنوى إيجابية.

(س) ٦٠ سنة ، ليس لـديها اية عـلامات جـروح فى كل جسدهـا ، منطقة المهبل ضعيفـة وكان اختبار السائل المنوى إيجابياً.

(هـ) ٢٠ سنة، لديها ضعف حول منطقة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها.

(ب) لديها علامات خروج فى الصدر والبطن ، وكان اختبار السائل المنوى أيجابياً.

(ا)، ١٨ سنة، منطقة المهبل ضعيفة وغشاء بكارتها ممزق.

وقالت ان اختبـار السائل المنوى لـــ (ج)،(س)،(ا)،(ب) كان سلبيا ولكن كـان لديهن الضعف وبعض علامات الجروح.

واعلنت الطبيبة للمنظمتين انها أعطت نسخة من التقرير الطبى لضباط مركز الشرطة المحلية ، وانــه فى الثانى عشر من اكتـوبـر حضر ضابط عسكـرى الى المستشفى ليسال عن الحادث وقـامت الطبيبة باخباره بنتائج الاختبارات.

ولقد تقابلت المنظمتان مع النساء اللاتى قصصن الروايات التالية:ـ

(س) . حوالى ٢٥ سنـة، شهدت بـانه فى ليلـة العاشر من اكتـوبر كـانت فى المنزل الـذى يمتلكه حماها الذى يبلغ من العمر سبعين عاما وزوجته، وكان الإثنان فى المنزل فى ذلك الوقت.

وأخبر حماها المنظمتين بانه فى اثناء الليل كان هناك طرق على الباب ودخل ثلاثة جنود وسالوا «اين نساء المنـزل» واستمر قائلا أخبرتهم بـانهن نائمات، فدخلـوا الى حجرة النوم لكى يفتشـوها وعندما بدأوا عملية التفتيش امرونى بالخروج وقام جنود اخرون بحجزى.

وتقول س للمنظمتين:

قام احـد الجنود بحراسـة الباب وقام اثنـان باغتصابـى، لقد قالـوا «لدينا اوامـر من الضباط باغتصــابك، قلت: «يمكن ان تقتلونى لكن لا تغتصبونى» وظلـوا هناك لمدة نصف ساعـة حيث قام اثنان بـاغتصابى كما قـام اثنان اخران بإغتصـاب اخت زوجى ثم رحلوا وتم اطـلاق سراح حماها بعد نصف ساعة.

وقالت(ا) ،(ن) للمنظمتين انهما كـانتا نـائمتين سويـا عندما حضر الى المنـزل فى منتصف الليل ثمانية أو تسعة جنود. وعندما ذهب اخــاهما للباب ليستطلع الامر، قال «لقد حضر الجيش ليفتش منزلنــاه ، ودخل اربعة جنـود المنزل وامـروا باخـراج الاب والاخ خارج المنـزل ، ودخل الجنود الى الحجرة التى تنام بها السيدات ، وقالت (ا)،(ن) للمنظمتين : الجنود

لم يقولوا اى شىء عندما دخلوا ولكن كـانوا يتكلمون فيما بينهم ولم نستطع فهمهم ولقد غطوا أعيننا وافواهنا بالملابس وامرونا بالرقود.

وتقول «ن»و«ا» ان كل الجنود اغتصبوها «وضربوا اخت زوجها البالغة من العمر عشر سنوات باعقاب البنادق والقوا بها خارج الغرفة» وقالت «ن» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه كان هناك قرع على باب منزل اهل زوجها في منتصف الليل تقريبا.

وعندما ذهب والد زوجي ليرى من بالباب ، دفع بعيدا ودخل ثلاثة جنود الحجرة وامروني ان ابعد ابنتي جانبا، وعندما رفضت ، التقطها احدهم ووضعها في احد اركان الحجرة، طلبت الا يلمسني فقال لي :«لدينا اوامر ، فلماذا نفعل؟» فما كان منهم إلا ان اغتصبوني جميعً.

وقالت «ز» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه حضر اربعة جنود الى المنزل ودخل إثنان فقط بينما ظل الاخران بالخارج وقالت انه عندما فتح والدها الباب ركله الجنود بالاقدام وابعدوه، وعند هذه النقطة إنهارت «ز» ولم تستطع ان تكمل رواية ما حدث.

وقالت (ج) ان ثلاثة جنود دخلوا الى منزلها واخذوا زوجها الى الخارج ودخل واحد منهم فقط الى الحجرة.

قال لي :«على ان افتشك » قلت له ان النساء لا يفتشن ولكنه قال /«لدى أوامر» ثم مزق ثيابي واغتصبني.

وقالت (س) ،(ب) ان ثلاثة جنود دخلوا حجرتها وامروها ان تخلع ملابسها وعندما رفضت قائلة انها امراة عجوز ضربها احدهم في صدرها فوقعت ثم وضع احدى يديه على فمها ونزع سروالها واغتصبها.

وفي رد على طلبات منظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لمعلومات من الحكومة حول الحادث، قالت السلطات ان وحدات الجيش المتمركزة بشكل طبيعي في «شاك سيدابورا» قامت بعمليات تفتيش للقرية بناء على معلومات بان بعض المسلحين مختبئين هناك، واضافت السلطات أن عمليات البحث تمت ما بين الساعة العاشرة والساعة الثانية إلا الربع وانه تم خلالها تفتيش سبع منازل بحضور رجل مسن واعترف مسئولون كبار بالحكومة ان البحث كان مخالفا لقواعد الجيش التي تحرم على الجنود دخول القرى بعد حلول الظلام.

وفي البيان الذى قدم لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من أجل حقوق الانسان ادعت السلطات الهندية ان سكان المنازل السبعة تعرفوا على ثلاثة جنود مؤكدين انهم هم الذين فتشوا كل المنازل !! ومن الصعب تصديق ان الثلاثة جنود قاموا بعمليات الاغتصاب في عدة منازل في مدة ساعة و٣٥ دقيقة !! واضافت بيانات الحكومة ان «إمراتين من اللاتي ادعين اغتصابهن كن زوجات لإرهابيين «هما «تاكوب حسين » قائد كتيبة من حزب المجاهدين و«محمد

يعقوب» قائد لاحدى فرق نفس المجموعة المسلحة.

وكما أشرنا انفا، فان القوات الامنية في كشمير تستخدم الاغتصاب كسلاح ضد النساء المشتبه في انهن متعاطفات مع او على صلة بمن يدعى انهم مسلحون، وبينما لا تعرف منظمتا حقوق الانسان ما اذا كانت مثل هذه الشكوك دافعا للجنود المسئولين عن اغتصاب هؤلاء النساء أم لا، فانه من الواضح ان السلطات تستخدم اتهام النساء بأنهن على صلة «بارهابيين» لكى يضعفوا الثقة بشهادتهن وكذلك لكى، (على الاقل ضمنيا) يتهربوا من المسئولية.

وحتى اذا كان لتلك الاتهامات اساس من الصحة فان ذلك لا يبرر باى حال من الاحوال استخدام قوات الامن للاغتصاب.

وتدعى البيانات الحكومية ايضا ان أربعة فقط من النساء خضعن للكشف الطبى وبالتالى شككوا في صدق شهادتهن، وكانت منظمتا حقوق الانسان قد حصلتا على ادلة طبية محددة وشهادات عن كل الحالات التسع، وقال مسئولو المستشفيات ان الادلة كانت قد قدمت لمسئولى الجيش ايضا وهو ما يفترض ان يكون عاملاً عاماً في قرار الحكومة بالامر باجراء تحقيق في القضية.

وقد حاول بيان الحكومة بشكل خاص ان يضعف الثقة بشهادة «ز» ذات الاحدى عشر ربيعا قائلا: تبين اثناء التحقيق انه لم يكن هناك اية علامات ظاهرة على وجود جروح بها او ما يدل على تعرضها لإعتداءات جسدية، كما انها لم تظهر اى خوف او فزع وبدت وكانها غير متذكرة للحادثة المزعومة، وفي الواقع فان الطبيب والذى فحص «ز» في اليوم التالى للحادثة اكد ان غشاء بكارتها مزق وان الدم تجلط حول المزق، وان المنطقة المحيطة بالمهبل كانت حساسة وعندما وصفت «ز» لمنظمة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان كيف تم اغتصابها انهارت وعجزت عن استكمال الحديث.

وطبقا للجريدة اليومية الصادرة باللغة الإنجليزية «كشمير تايمز» والتى صدرت يوم ١٤ اكتوبر ١٩٩٢، فان الشرطة في «شوبيان» قد سجلت حالة جنائية لاغتصاب جماعى ارتكبته القوات الامنية في ١٣ اكتوبر وقال البيان ان الجريمة قد احيلت الى «فرع الجريمة» وهو فرع خاص للتحقيقات في الشرطة، ومنذ أبريل ١٩٩٣ لم تعلن الحكومة عن نتائج التحقيقات ولم يتخذ اى إجراء لمقاضاه ومعاقبة المسئولين عن تلك الجريمة.

اغتصاب في «هاران»

وقعت هذه الحادثة يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٢ اثناء عملية تفتيش عسكرى قرب مدينة هاران والتى تقع على بعد ٢٥ كم تقريبا من «سرنجار» وقد اجرت منظمة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لقاء مع «ج» والتى تقيم في هاران حيث قالت انه في حوالى الساعة السادسة

والنصف دخل خمسة جنود ساحة منزلها وامروها ان تقدم لهم بعض الماء ، ثم قام اثنان من الجنود بسحبها الى غرفتها ونزع احدهما عنها ملابسها بينما وقف الاخر عند الباب وقالت الضحية:

صفعني الجندى الاول ثم الثانى على الارض حيث سقطت على قطعة خشب جرحت ظهرى واغتصبني الجنديان وفقدت الوعى وعندما افقت وجدت زوجى قد وضع بطانية يغطيني بها.

امرأة اخرى نرمز لها بـ (هـ) قالت لمنظمتى حقوق الانسان انها كانت فى منزلها فى حوالى الساعة التاسعة صباحا عندما دخل اثنان من جنود السيخ الى منزلها وكانت «هـ» حاملا فى ذلك الوقت وبقى جنود اخرون خارج المنزل ، قالت:

قالوا لى انه يجب على ان اذهب معهم الى محل لكى يفتشوه وقال والدى انه سيذهب معهم ولكنهم قالوا: «لا» هى التى يجب ان تحضر رفضت ثم طلب أحدهم بعض اللبن وعندما اعطيته له تحسس الثدى ودفعنى الى احد الاركان ثم وضع أحدهم يده على فمى بينما كان الاخر يحمل مسدسا وأمرونى ان استلقى على الارض واغتصبنى احدهم ثم فقدت الوعى.. بعدها بثلاثة ايام ذهبت «هـ» الى طبيب.

وتقول «ف» والده «هـ» انها كانت فى فراشها عندما حضر الجنود، حاولت الهروب عندما رأت الجنود يدخلون حجرة هـ ولكن جنوداً اخرين امسكوا بها وأعادوها الى الغرفة، ولم تغتصب او يعتدى عليها، وقد طالبت منظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا وكذلك منظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان معلومات من الحكومة الهندية عن الحادث ولكن منذ ابريل ١٩٩٣ لم تتلقيا اى رد!!

اغتصاب «جوريها خار»

لقد ارتكبت قوات الامن الاغتصاب كنوع من الانتقام من المدنيين حيث يعتقد ان معظمهم متعاطفين مع المسلحين ، ومثل هذا الانتقام كان يحدث عادة بعد هجمات المسلحين على دوريات الامن، وفى احدى هذه الحالات والتى وقعت فى يوم أول اكتوبر ١٩٩٢، تعرضت دورية كانت عائدة من هجوم على قرية باخه كار فى مقاطعة هانوارا لهجوم من المسلحين، وقتل احد افراد الدورية، وبعد الكمين، انطلق جنود قوات الامن الهندية فى ثورة واهتياج الى قرية باتيكوت القريبة «فقتلوا عشرة افراد واضرموا النيران فى المنازل ومخازن الحبوب، وبعد ان غادروا باتيكوت دخلوا قرية جوريها خار.

«ب» عمرها ٣٥ عاما ومقيمة فى جوريهاخار شهدت بانه فى يوم ١ اكتوبر ظهراً كانت فى منزلها مع اخت زوجها ووالدته عندما دخلت قوات الامن المنزل، انتظر احد الجنود بالخارج بينما دخل الاخر الى الحجرة والتى كانت هى فيها مع طفلها «قالت «ب» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من أجل حقوق الانسان،لقد صوب الجندى مسدسه تجاه الطفل وامرنى ان ابعده

جانبــا، رفضت فضربني بمؤخرة البندقيــة على ظهري ووضع يده على فمي، ثم القاني ارضــا ونزع عني ملابسي واغتصبني ثم سمعنا صوت طلقات بالخارج وغادر المنزل.

«ز» التي تبلغ من العمر ٢٥ عاما قالت ان قــوات الامن دخلت حجرتها حيث كانت تطعم طفلها واضافت وهي تخفي وجهها:

القاني أحدهم على الارض ووضع قطعة قماش على فمي ثم غطـوا عيني. هددني احدهم قائلا إذا صرخت سنقتل اطفالك.. ثم اغتصبني.

وفي يوم ٢ اكتوبر ١٩٩٢ أخذت الشرطة المرأة الى طبيبة في هاندوارا أكدت ان النساء تم التحرش بهن بشكل حــاد ولكن لم يكن من الممكن القــول مــا اذا كــان الاغتصــاب قــد حــدث أم لانهن لم يكن عذارى.

ثم قابلت بعثة منظمتي حقوق الانسان ام فتاه تبلــغ من العمر ثلاثة عشر عاما تعيش في نفس البلدة وصفت الاغتصــاب كما لو كــانت هي، وليس ابنتها، التي تعــرضت للاغتصــاب وذلك على ما يبــدو لكي تحمي ابنتها مــن الفضيحة والــذل، فهي كضحيــة يمكن ان تصبح منفية اجتماعيــا ولا يمكنها ان تتــزوج ابدا إمــرأة رابعة في القــرية تــدعى «س» والتي كانت قــد وضعت مــولوداً في ١٨ اغسطس قيل أنها اغتصبت ايضا في نفس الهجــوم، وقال الشاهــد الذى اجرت معه منظمتــا حقوق الانسان لقاء ان «س» قد أصابها ذهول منذ الحادث وتتردد في الحديث الى الاغراب.

وطلبت منظمتا حقــوق الانسان معلــومات من الحكومــة عن هذه الحالات، ولكنهما كــالعادة لم تتلقيا أية معلومات من حالات الاغتصاب هذه!!

الفصل الرابع

رداً على مزاعم الهند

رفضت الهند كل المقترحات الدولية، وبصفة خاصــة مقترحات باكستان الداعية الى حل القضية بالسبل السلمية.

وتزعم الهند أن فترة إستقـلال جامو وكشمير إنتهت يوم ٢٦ أكتوبـر عام ١٩٤٧م .. وهى تستند فى ذلك الى بعض الوثائق المصطنعة وهى:

أ ـ وثيقة ضم جامو وكشمير الى الهند، وهى وثيقة تـزعم الهند أن المهراجا حاكم جامو وكشمير) وقعها يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٤٧ م أى قبل الاجتياح الهندى للولاية بيوم واحد فقط.

ب ـ قبول حاكم عام الهند اللورد مونتباتهم والمؤرخ ايضا بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧م.

ج ـ رسـالة من المهـراجا الى اللـورد مونتاتن بـذات التاريخ طلب فيهـا تدخل القـوات المسلحة الهندية مقابل الانضمام الى الهند وفقاً لشروط زعم أنها موجودة بوثيقة مرفقة كما تتضمن الرسالة تعيين كشميرى صديق لنهرو هو الشيخ عبد الله ليراس الحكومة المؤقتة بالولاية.

ويزعم الهنـدوسي ايضا أن اللورد مونتبـاتن الحاكم العام للهند أرسل رداً الى المهراجـا يوم ٢٧ اكتوبر ١٩٤٧ ـ ذات تاريخ الاجتياح العسكرى الهندى ـــ يوافق فيه على كل ما سبق مؤكدا أنه فور عودة الامن والنظـام الى الولاية سـوف يتم الرجوع الى الشعب لتسـوية موضـوع الانضمام للهند.. وشاء اللـه جلت قدرتـه أن يتولى الـرد على مزاعم الهنـد مؤرخ أجنبى شهير هـو المحقق الانجليزى «إسترلامب» حتى لا يقدح فى شهادته أحد بحجة أنه منحاز للجانب الاسلامى.

وقـد أصدر «إسترلامـب» كتابـاً تحت عنـوان (كشمير ميراث متنـازع عليه) يعتبر فى الأوســاط الغربية حجة علمية وتاريخية فى قضايا منطقة جنوب شرق اسيا باسرها، ومن خلال مجموعة من الادلة والبراهين ببساطة ويسر عجيبين.

يقول العـلامة إسترلامب أنه لاحظ أن كل الوثـائق الهندية المزعومـة مؤرخة بيوم ٢٦ أكتـوبر ١٩٤٧ أى قبل الغزو الهندى للولاية بيوم واحد، ويقال أن اللورد مونتباتن أصر على توقيع المهراجا بنفسه على قرار التدخل العسكرى الهندى فى ولاية يفترض انها كانت مستقلة . ووقع كل المراقبين فى خطا قبول يـوم ٢٦ أكتوبر المزعوم كتـاريخ حقيقى صحيح لكل الوثائق والمراسـلات التى تستند اليها الهند.

والواقع كما يقول «إسترلامب» أن خدعة ماكرة قد تم تمريرها، وان هذا التاريخ «مزور» ويثبت «إسترلامب» ذلك ببراهين قاطعــة من خلال السجلات ومذكرات رئيـس وزراء جامو وكشمير فى ذلك الوقت ويدعى «موشانـد مهاجان» وكذلك المراسلات المطبوعة مؤخـراً والمنسوبة الى جواهر لال نهر رئيس وزراء الهنـد إبـان الاحـداث ، وكل هـذه السجـلات والمذكـرات والمراسـلات ـــ التى حققهـا إسترلامب ـ تقطع بأن مـا تم سرده على أنه أحـداث وقعت يوم ٢٦ أكتوبـر ١٩٤٧ هى قصص ملفقة وغير حقيقية على الاطلاق !!

ومن الادلة التى يسوقها المؤرخ العالمى لإثبات هذا التزوير:

١ ـ لم يكن المهراجا موجوداً فى العاصمة سرينجار يوم ٢٦ أكتوبر المشاراليه، بل كان طوال ذلك اليوم مسافراً بطريقة البر الى «جامو» وكان رئيس وزرائه . س. ماهاجان مسافراً بدوره مع المسئول الهندى «ف . ب. مين» مسئول شئون الولايات. وتاكد مراقبون بصورة قاطعة من وجودهما طوال يوم ٢٦ أكتوبر وليلة ٢٧ أكتوبر فى (نيودلهى) عاصمة الهند، ولم تكن هناك أية وسيلة إتصال بين نيودلهى والمهراجا المسافر براً، وإستقل الاخران (مين وهاجان) الطائرة فى العاشرة من صباح ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ بعد بدء الغزو العسكرى، ولم يقابلا المهراجا الذى عاد بدوره من (جامو) إلا بعد ظهر يوم ٢٧ الذى تم فيه الاحتلال ويخلص من كل ذلك الى ان كل الوثائق لم يتم التوقيع عليها يوم ٢٦ كما تزعم الهند، وإنما جاء التوقيع بعد ظهر يوم الاحتلال بقوة السلاح (هذا إذا افترضنا انه قد تم التوقيع المزعوم بالفعل)

ويؤكد المؤرخ البريطانى أن توقيع الاتفاقيات لصالح الهند بعد تدخلها العسكرى يثبت قطعاً انها تمت بالإكراه السافر، ولا يمكن الإطمئنان الى سلامتها او صحة ما ورد بها.

أكثر من ذلك.. يثير المؤرخ الذكى نقطة اخرى بالغة الأهمية وهى انه لو كان صحيحاً حدوث تبادل للرسائل بين المهراجا واللورد مونتباتن ، فلابد للرسالة التى تاتى رداً عليها أن تكون بتاريخ لاحق للرسالة الأولى. وقد تصادف إذاعة أنباء تحركات (فى بى مين) ورئيس الوزراء (ماهاجان) بصورة صحيحة عبر جريدة (لندن تايمز) الشهيرة، التى أثبتت وصول الرجلين الى مطار سرينجار بعد أن دخلته القوات الهندية. ولما كانت الهند تزعم أن الرجلين حملا رسالة اللورد ورسالة المهراجا ، فإن تطور الاحداث على هذا النحو يقطع بأن رسالة المهراجا الخاصة بطلب التدخل العسكرى قد أمليت عليه بالقوة عقب احتلال كشمير بساعات.

هذا أيضا إذا إفترضنا صحة مزاعم الهند حول طلب المهراجا.

ومن الادلة القوية على تزوير الوثائق الهندية ان حكومة نيودلهى نشرت وثيقتان فقط يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٤٧ وهو اليوم التالى للغزو العسكرى لكشمير.. ولم تنشر الوثيقة الاهم، وهى وثيقة طلب الانضمام المزعوم الى الهند!! ولم ترسل صورة الوثيقة الى باكستان عند بداية التدخل الهندى السافر فى جامو وكشمير ، كما لم ترسل صورة منها الى الامم المتحدة ضمن أوراق القضية التى أحالتها الهند الى مجلس الامن الدولى !! فلماذا أخفت الهند هذه الوثيقة الخطيرة الحاسمة من وجهة نظرها ؟!!

كذلك لم يتضمن ما يسمى (بالكتاب الابيض) الذى أعدته الهند سنة ١٩٤٨ م (ويتضمن وجهة نظرها الرسمية حول قضية جامو وكشمير) لم يتضمن وثيقة الضم!! والمثير للسخرية والارتباب أن الهند زعمت أن الوثيقة ضاعت من المهراجا !!

وبدلاً من الوثيقة الاصلية قدمت الهند صورة خالية من التوقيع!!

ويرى المؤرخ البريطاني (إسترلامب) أنـه حتى لو كانت رسالة اللورد مـونتباتن الحاكم العام للهند في ذلـك الوقت صـحيحـة، فإنها تتضمن شرطاً واضحـاً هو الـرجوع الى شعب جـامو وكشمير للموافقة على إنضمام الولاية الى الهند..

والرجوع الى الشعب بمشاركة الامم المتحدة هو ما أطلق عليه فيما بعد بالإستفتاء العادل الحر، وهو ما ترفض الهند السماح بتنفيذه حتى الان ضاربة بالقرارات الدولية عرض الحائط!!

ويفجر «الاسترلامب» قنبلـة هائلـة في وجه الهنـود في ختام دراسته التـاريخية للنـزاع، معلناً رفضه للزعم بان المهراجا حاكم كشمير وقع على أيـة وثيقة لضم الولاية الى الهند، ويؤكد أن ذلك لم يحدث قط اكثر من ذلك يتهم المؤرخ العـالمي الحكومة الهندية صراحـة بانها لفقت وثيقة للضم لا اساس لها على الاطلاق ولا أصل.

ويحلل الإسترلامب موقف المهـراجا سنة ١٩٤٧ بقولـه أن الرجل واجه فوضى داخليـة تتصاعد حدتها يـوماً بعد الاخر، وخشى إنفـلات الزمام من يـده، وربما دفعه ذلك الى طلب معونة عسكـرية هنديـة للسيطرة على الموقف، ولكن بدون أدنى رغبـة او تفكير في التنازل عن إستقلال ولاية جـامو وكشمير.. ويضيف المؤرخ البريطـاني أن الهند ما طلـت في البداية وأرجـات مساعدتها للـرجل عن قصد، لتجعلـه يصل الى حالة من اليأس والانهيـار فيوافق على الانضمام الى الهند كشرط لتسـاعده الأخيرة (عسكريـاً) على الإحتفاظ بمقعده ، ولكن المهراجـا الماكر رفض توقيع اية وثيقـة قبل عودة الاستقرار والنظام الى الولاية، واضطرت الهنـد الى التدخل عسكرياً بدون وثيقة الضم، ثم إصطنعت بعد ذلك وثيقة مزورة لتغطيتة الموقف بعد تهرب المهراجا من التوقيع على مثل هذه الوثيقة.

وفي نهاية دراسته التاريخية الحاسمة يؤكد «إسترلامب» أن تزوير الوثائق من الجانب الهندى على هذا النحـو يكشف طبيعة النوايـا الهندية الحقيقية في كشمير . فقـد تدخلت القوات الهنـدية في ولاية مستقلة وكـانت تعلم ذلك جيداً رغم الإدعاء الكاذب مـن جانب الحكومة الهنديـة بانها كانت تدافع عن نفسها!!

وللأسف لو كـانت باكستان تعلم منذ البـداية بحقيقة التزويـر الهندى الفاضح لتغير الموقف تماماً في المحـافل الدولية، ولو كـانت الامم المتحدة على دراية بهذا التـزوير في بداية النـزاع لتلاشى تمامـاً التعاطف الملحـوظ من جانبهـا تجاه الموقف الهنـدى.. ويحسم المؤرخ البريطاني القضيـة قائلا: «تاسيساً على كل هذه الحقائق فإن أية محكمة دولية محايدة ستقرر بوضوح انه ليس الهند اى حق مطلقا في البقاء داخل جامو وكشمير..

مراسلات الهندوس

وفي بحث قيم حـول تحديد الطرف المعتـدى في ولاية جـامو وكشمير وأبعـاد المخطط الهندى

للتدخل العسكرى هناك،يؤكد المؤلف الدكتور خـان زمان مرزا الأستاذ بمعهد الدراسات الكشميرية فى جامعـة ازاد كشمير بمظفر اباد (عـاصمة كشمير المحررة) يـؤكد المؤلف أن التدخل الهنـدى كان مدروساً ومعداً له منذ فترة طويلـة قبل الإجتياح الفعلى الذى تم فى أكتوبر ١٩٤٧م. فليس صحيحاً أن الهند أرسلت جحـافلها العسكريـة الى كشمير المستقلة بعد أن طلب حـاكمها المهراجـا ذلك بيوم واحـد كما يزعمـون، والصحيح أن الكـونجرس الهنـدى خطط منـذ فترة طـويلة قبل ولادة دولـة باكستـان لإضعافها وخنقها قبل أو بعـد الولادة. ومن بين الوسائل التى تضمنتهـا الخطة لتحقيق ذلك إحتلال كشمير للتحكم فى الطرق ومنـابع الأنهار الثلاثة التى تعتمد عليها الحيـاة فى باكستان بصورة مطلقة.

كما أن إحتلال كشمير ذات الموقع الاستراتيجى يكفل للهند مكانة إستراتيجية تحاول إستغلالها لزعزعة الاستقرار فى باكستان.

أيضا كـان اللورد مـونتباتن حاكم الهنـد (إبان الإحتلال الإنجليـزى للمنطقة) صـديقاً حميماً للبانـديت نهرو وعائلتـه، وعلى العكس تماماً كـان عدواً حاقـداً على القائد الأعظم محمـد على جناح مؤسس دولة باكستان الاسلامية.

وكـان من الطبيعى ان يستغل الهنـود هذا العـداء المستحكم إلى أقصى قـدر ممكن، وتم لهم مـا أرادوا إذ تعاون معهم مـونتباتن وكان أن مكنهم فى النهـاية من احتلال جامـو وكشمير وعلى خلاف مزاعم الهنـد كلية، فإن بـاكستـان لم تمارس أيـة ضغوط على اللـورد مونتبـاتن أو المهراجـا حاكم كشمير، والعكس هـو الصحيح تمامـاً ومن بين الأدلة التى تفضح هـذه الضغـوط (ومن ثم تكشف النوايا الهندية المسبقة لإلتهام كشمير) فقرة من رسـالة وجهها القائد الهندوسى كريشنا ميمون فى ١٣ يونيو ١٩٤٧ م يحذره فيهـا من مجاملة باكستان، ويطالبـه صراحة بـالعمل على ضم كشمير الى الهنـد رغم أغلبيـة سكـانها المسلمين: «إذا إختارت كشمير لسبب أو لاخـر الإنضمام الى بـاكستـان سيكون هناك تطور خطير بهذا الصـدد، وإذا كانت بريطانيا ستؤيد ذلك فإنه سيكـون أمراً مؤسفا وخطأ خطيراً، وسيكون مـوقف الهند سـاخطاً للغـاية، وإذا حـدث إنضمام كشمير وأقاليم الحدود الشمالية الغربية لباكستان فسوف تتلاشى أهداف خطتنا المشتركة (؟!!)

(من مجلد «نقل السلطة ومؤلفه نيكولاس ما نسرغ ـ المجلد رقم ١١ ص ٣٩٠ ـ ٣٩١).

ومن البراهين التى يسوقها خـان زمان مرزا فقرات عديدة من المراسـلات بين رئاسة الكونجرس الهندى وه سئولين حكوميين بـارزين، تثبت ممارسة السلطات الهندية لضغـوط مكثفة على مهراجا كشمير لإرغامـه على الانضمام الى الهند. وقـد إعترفت لجنة العمل المنبثقـة عن الكونجـرس الهندى بوقوع أعمال قمع علنية مخيفة فى كشمير (وكذلك الصحف الهنـدية والغربية الشهيرة مثل التايمز اللندنيـة والفيجار والفرنسيـة ومجلة «تايـم» الأمريكية «والنيـوزويك» وغيرها التى تنشر دائما جرائم ـ ـلطات الاحتـلال ضد المسلمين) ورغم اعترافها بـالجرائم حاولت لجنة الكـونجرس الهندى

الاصلاح بين المهراجا والشيخ عبد الله زعيم حركـة (اتركوا كشمير) المطالبة بتحرر كشمير من اية تدخـلات هندية فى شئونها وايضـا كانت الحركة تطالب بإبعـاد المهراجا الغريب عن حكم الـولاية المسلمة . وتطـورت الأحداث على نحـو أدى الى سجن الشيخ عبد اللـه ورفاقه قـادة حركـة تحرير كشمير لمدة ٣ سنوات (رغم الصـداقة المزعـومة بين نهروا والـزعيم الهندى والشيخ عبـد الله زعيم كشمير)!!

وفى مراسلات سردار باتيل ـ ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٠ التى سجلهـا دورجا داس المجلد رقم ١ صـــ ٢٣ ـ ٢٤ ـ وردت مكاتبات بالغة الخطورة والدلالة على تحركات وتدخلات الهند المريبة التى تعود لسنـوات طوال قبل الاحتـلال الفعلى لجامو وكشمير. من هـذا مـا أورده المؤلف حول القضيـة التى اثارها تشودرى حميد الله رئيس مجموعة حزب المؤتمر الاسلامى فى برلمان كشمير بجلسة يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ التى جاء فيهـا: (التمس من البرلمان مناقشة أمر ذو اهميـة كبرى وهو المتعلق بقلق المسلمين من تعهد رئيس وزراء الولاية للسردار باتيل بإنتهـاج سياسة الكونجرس الهندى فى كشمير، وقمع كافة الميول نحو تنمية الأيدلوجيات الباكستانية فى ولاية جامو وكشمير) من خطاب كـاك الى باتيل فى يـوم ١٣ أكتوبـر ١٩٤٦م وسجله دورجـا داس فى كتاب «مـراسلات سردار بـاتيل السابق الاشارة إليه ، وفى صفحة ٢٥ من ذات المرجع (مـراسلات باتيل) اورد المؤلف إحتجاجاً اخر بـجلسة تالية للبرلمان الكشميرى، اثارة العضو المنتخب بالرام داس الذى قال: (نود مناقشة قضية فى غاية الاهمية، هى محـاولات لجنة العمل المنبثقة عن حزب الكونجرس الوطنى الهندى للتدخل فى شئـون ولاية جـامـو وكشمير الـداخلية، ويتضح ذلك من قـرار إرسـال وفـد الى كشمير، وهو أمـر يتنـاقض تمامـاً مع سيـاسـة الحزب المعلنـة التى تـؤكـد عـدم التـدخل فى شئـون ولايـة كشمير الداخلية).. وثمة براهين أخرى عديدة على أن حزب الكـونجرس الهندى الذى شكل حكومة مركزية مؤقته ظل يمارس ضغوطاً شديداً على الولايات لإجبارها على الانضمام الى الهند

فى وقت من الأوقات كان غـاندى متوتراً على إعتبار انه فشل فى تحقيق مهمتـه التى كرس حياته من أجلهـا وهى منع قيـام بـاكستان وضم كشمير و إستخـدام مـونتبـاتن كل الـوسائل لإقنـاعـه والتخفيف عنه) نص ما ورد بكتـاب «مهمة مع مونتباتن» صـــ ١١٠ للمـؤلف ان كمبل جونسون. ومن هذه الفقرة يتضح أن القـادة الهنود كانوا يحاولون خنق باكستان وضـم ولاية جامو وكشمير وسـائر الأقاليم الـواقعة على الحدود الشماليـة الغـربية لمحـاصرة بقية الأقـاليم التى إنضمت الى باكستان ، وبهذا تجد باكستان نفسها مضطرة الى الاتحاد مع الهند مرة أخرى. وذات الافكار وردت بقرار حزب الكونجرس المؤرخ فى ١٤ يونيو ١٩٤٧ م الذى جاء فية:

«إن لجنة حزب الكونجرس لعموم الهند ترى أنـه فى حالة هدوء الاوضاع الحالية يمكن معالجة مشاكل الهنـد من منظار جديد حيث تفشل نظـرية أن شبه القارة مكونـة من امتين ، وسوف يتخلى انصار هذه النظرية عنها» من السجل الهندى يناير / يونيو ١٩٤٧ صـــ ١٢٢

وتجب ملاحظة ان قادة حزب الكونجرس الهندى لم يكونوا جادين جدا فى التدخل بشئون كشمير الداخلية فحسب وحتى قبل الإعلان عن الخطة ، بل انهم كانوا حريصين جدا على ضم ولاية جمو وكشمير للهند ، لذلك فانهم التمسوا من اللورد مونتباتن ان يستخدم نفوذه فى ذلك وفى هذا المجال فان تعليقات (فى . بى. مينون) تستحق الذكر

دور مونتاباتن

ويمكن تقرير ما يلي.

بعد الاعلان عن خطة ٣ يونيو وعندما كان اللورد مونتباتن يناقش مصير الولايات الهندية كان قلقا بشكل خاص حول كشمير. فكشمير تتمتع باكبر مساحة بالمقارنة مع بقية الولايات الهندية كما ان الغالبية العظمى من سكانها من المسلمين ويحكمها المهراجا الهندوكى ، وكان اللورد مونتباتن يعرف سير هارى سنغ جيدا فقد كان ضمن موظفى امير ويلز عند زيارة امير الولاية لبريطانيا فى ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ م . وقبل دعوة كانت موجهة اليه منذ امد بعيد لزيارة كشمير وذهب الى هناك فى الأسبوع الثالث من شهر يونيو».

(فى. بى مينون. قصة اتحاد الولايات الهندية ص : ١٩٤)

وقبل التعليق على ابعاد زيارة مونتباتن لكشمير فانه من المفيد الاشارة الى ملاحظات فى . بى منيون:

«وعندما اتصلت بسردار باتيل ذكرت له مختصر الخطة التى تقدم بها اللورد لينليتغو وبينت فوائد انضمام الولايات للهند.. فبذلك يمكن ضمان وحدة الهند الاساسية وعند تبنى الدستور الجديد فانه سيكون بوسعنا التخلى عن التفاصيل غير الضرورية فيما يتعلق بالعلاقة بين الولايات والمركز، واضحت للسردار كيفية صياغة القوانين. فموضوع الدفاع هو امر لا يسع ايه ولاية ان تقوم به كما ان الشئون الخارجية ترتبط ايضا بالدفاع ونظرا لان الولايات الهندية ـ وحتى اكبر الولايات فيها ـ لم تمارس ذلك من قبل مطلقا، فانها لن تامل ممارسة الشئون الخارجية بصورة فعالة. اما فيما يتعلق بالمواصلات فانه امر يتعلق بالخطوط الحياتية للولايات، ولا يسعها القيام باى شىء دون تعاوننا، واوضحت ان الاضطرابات الطائفية فى شمال الهند قد جعلت حكام الولايات غير المسلمين يتجنبون الباكستان واقترحت ان نستفيد من تلك التطورات لصالحنا، واذا لم نطلب اية تعهدات مالية او تعهدات اخرى فان حكام الولايات لن يكونوا غير راضين عن اقتراحنا «غير ان الوقت المتوفر لدينا قليل جدا فاذا اردنا انضمام تلك الولايات للهند فيجب ان ننفذ ذلك قبل ١٥ اغسطس !!» إن اهم امر يجب ان ناخذه فى الاعتبار هو امن البلاد العام، فعند موافقة حكام الولايات على (الدفاع) لا تشمل العدوان الخارجى فحسب بل على الامن الداخلى ايضا، وكان سردار ميالا للموافقة على اقتراحى ، وقد اقترحت عليه ان يضع الاقتراح امام نهرو وان يحصل على

موافقتـه ولم يكن من المستحسن تقديم ذلك الاقتراح بصـورة مكتوبـة خوفا من تسربـه والدعـاية الناتجة عن ذلك التـي قد تكون مضرة بـالخطة وفي اليوم الثـاني اعلمني سردار ان نهرو يتفق مع اقتراحي اذا امكن تحقيقه وكـان يبدو لي ان نهرو يشك في نجاح الخطـة، كما ان سردار نفسه لم يكن متفائلا جدا، لانه كان يشك في مقدرتنا على تنفيـذ الخطة خلال مدة اسابيع قليلة قبل ١٥ اغسطس، ولكنني أكدت لسردار ان ضيق الوقت نفسه قد يؤدي الى إنجاح الخطـة».

وبالمصادفة فانني اقترحت ضرورة تعاون اللورد مونتبـاتن نظرا وعلاقته مع العائلة ونفوذه على حكام الولايات ووافق سردار من صميم قلبه على ذلك وطلب مني ان اتصل به دون اى تأخير»

«وبعد يوم أو يومين قابلت اللورد مونتبـاتن وذكرت له حديثي مع سردار وخطتنا، وطلبت منه المساعدة على انضمام الولايات للهند فيما يتعلق بالامـور الثلاثة (الدفاع والخارجية والمواصلات) وقلت له انهم لن يخسروا شيئـا من ذلك، واذا نجح في تحقيق الانضام فانه سيكـون له دور عظيم، وشعرت انـه تأثر تأثيراً كبيرا بملاحظـاتي التي جاء فيها انـه يمكن التئام جروح التقسيم لـدرجة كبيرة في حالة انضمام الولايات للحكومة الهندية، وأن تلك الخطوة قد تؤدي الى تحقيق وحدة البلاد الاسـاسيـة واود أن أعترف انني خشيت مـؤقتـا مـن مخاوف ان يتأثـر اللـورد مـونتبـاتن بـاراء مستشاريه ولكن لدهشتي وفرحتي وجدته يقبل الخطة، وناقش اللورد مونتباتن الخطة مع سردار وادت المباحثـات الصريحة الى تطابق وجهات نظـر الطرفين.واود ان اضيف ان نهرو فـوض اللورد مونتباتن ـ بعد مصـادقة مجلس الوزراء ـ بمهمة اجراء مباحثات مع حكـام الولايات حول مسألة الانضمام كما فوضه ايضا في التعامل مع حيدر اباد».

(في . بي مينون المصدر السابق ص :٩٧ ـ ٩٨)

اما فيما يتعلق بـدعوة المهراجـا هارى سنغ للورد مونتبـاتن لزيارة كشمير فقـد كتب القاضي محمد يوسف صراف في كتابه (الحرب الكشميرية من اجل الحرية) التعليقات التالية:

«لا يوجـد اى دليل على حصول لقاء بين المهراجـا ومونتباتن فيما بين ١٩١٢ ـ و١٩٤٧ م ولذلك فمن المثير ان نذكر مـونتباتن بالدعوة الموجهـة اليه سنة ١٩٢١ م ولابد وان يكون قد وجـد ما فيه الكفـاية لتلبيتهـا بعد مضى ٢٥ عـامـاً (محمد يـوسف صراف الحرب الكشميرية من اجل الحريـة المجلد رقم ٢ ص ٧٥٦).

ولا يخفى ان زعماء الكونجـرس قد طلبـوا المساعدة النشيطـة للورد مونتبـاتن من اجل ضمان انضمام الولايـات للهند لاسيما ولاية جـامو وكشمير . فقـد زار مونتباتن سرينغـر في الفترة ما بين ١٨ و ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٧ م بطلب من زعماء الكونجرس الهندى لذلك فمن المناسب الاشارة الى «رسالـة حول كشمير» ارسلهـا نهرو الى مونتباتن في ١٧ يـونيو سنة ١٩٤٧ م . وفي هـذه الرسـالة تستحق الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٨ أن نورد نصها فيما يلي:

«٢٢ ـ لا يمكن مواجهة الموقف فى كشمير دون تغييرات رئيسية تؤدى الى تنصيب حكومة مسئولة فى كشمير على أن يكون المهراجا رئيسها الدستورى ، وفى الواقع لا يوجد هناك اى خيار اخر واذا لم نتبع ذلك فان موقف المهراجا لن يكون فى مأمن أما فى حالة إنضمام المهراجا الى الجمعية التاسيسية الهندية واتخاذ خطوات الاصلاح فى الولاية، فانه سيضع نفسه مع الشعب، كما سيحصل على دعم الشيخ عبد الله واقوى حزب فى الولاية والذى على الرغم من ان غالبيته من المسلمين الا انه يضم ايضا الهندوكيين والسيخ».

«٢٣ــ وقبل تحقيق ذلك فإن الخطوات الفورية الواجب إتخاذها تشمل عزل السيد كاك من رئاسة الوزراء واخراج الشيخ عبد الله وزملائه من السجن.. ويقال انه يوجد هناك سجناء اخرون من أعضاء الرابطة الاسلامية (المؤتمر اسلامى) ولا يوجد هناك اى سبب لعدم الافراج عن أولئك السجناء ايضا. وفى حالة سوء سلوك اى شخص فى المستقبل فيمكن اتخاذ الاجراءات ضده»

«٢٤ ـ ان ما سيحدث لكشمير هو امر يحمل الاهمية الاولى للهند طبعا ليس بسبب احداث السنة الماضية فحسب بل لان الولاية هى ذات موقع استراتيجى هام كدولة حدودية»

«وتوجد كافة العناصر التى تشجع التعاون السلمى السريع مع الهند.. وموارد الولاية ضخمة جدا لكنها «من المؤسف» تنتهج سياسة قمعية بواسطة شخص لا توجد لديه رؤية واضحة وأدى طموحه الشخصى الكبير الى تقريب الولاية من حافة الدمار، ويوجد اجماع اليوم تقريبا بين كافة الطبقات والفئات فى كشمير على ضرورة عزل السيد كاك. اما اين سيذهب فهو امر من الصعب قبوله لانه جعل نفسه غير مقبول فى كل مكان فى الهند ولاسيما فى كشمير ولكن مهما يكن الحال فلابد من عزله عن السلطة، اما الخطوة الفورية الثانية الواجب اتخاذها فهى الافراج عن الشيخ عبد الله والزعماء السياسيين الاخرين، ومن الواضح لا يمكن التوصل الى اية شروط لاطلاق سراحه. وعند اطلاق سراح الشيخ عبد الله فانه يستشير بلا ادنى شك زملائه فى كشمير وخارجها قبل ان يقوم باية تصرفات ولولا انشغال نهرو لكان فى كشمير منذ امد بعيد ، وهو لا زال يفكر بالذهاب الى كشمير بالقريب العاجل. كما ان غاندى هو الاخر ينوى الذهاب الى هناك قريبا».

«٢٨ـ فى حالة بذل اية محاولة لدفع كشمير للانضمام الى الجمعية التاسيسية الباكستانية، فمن المتوقع حصول اضطرابات كبيرة لان حزب المؤتمر الوطنى لا يحبذ ذلك كما ان موقف المهراجا سيكون صعبا للغاية، لذلك فان الموقف الطبيعى الواضح هو انضمام كشمير الى الجمعية التاسيسية الهندية، وهذا الامر سيحقق الطلبات الشعبية بالاضافة الى رغبات المهراجا، ومن السخف التصور ان الباكستان ستخلق مشاكل اذا حصل ذلك»

(نيكولاس ما نسرغ. تحويل السلطة المجلد رقم ١١ ص ٤٤٦ الى ٤٤٨ (رسالة البانديت نهرو حول كشمير)

تعليق:

ومن محتويـات رسالـة الباندبت نهرو حـول كشمير المذكورة ومن رسالـة كريشنـا مينون الى اللورد مونتباتن، ووصف ق. بي. مينـو لمباحثاته مع مونتباتن، يتضح جليـا ان إدعاء الكونجرس الهندى بانه لم يحاول ممارسة الضغوط لانضمام ولايـة كشمير للهند هو خلاف للحقيقة وتزييف للتاريخ والحقائق الثابتة.

وحول زيـارة اللورد مـونتباتن الى كشمير تجدر الاشـارة الى ان الزيـارة قد تمت بنـاء على رغبة زعماء الكونجرس الذين أرادوا نائب الملك ان يزور الهند، وان يبذل اللورد مونتباتن الجهود اللازمة من اجل ضمان انضمام ولاية جامو وكشمير للهند. ولم تكن الزيارة تلبية لدعوة وجهها المهراجا الى اللورد مونتباتن ، كما نود ان نذكر انه لولا حرص زعماء الكونجرس الهندى على تلك الزيارة لما رفع مونتباتن تقريرا حول المباحثات التى اجراها مع المهراجا ورئيس وزرائه الى الباندبت نهرو، يقول السير كونارد كورتفيلد الذى كان المستشار السياسي لنائب الملك ما يلى:

«كانت هنـاك خلافات بيني وبين اللورد مـونتباتن حول كشمير وحيدر ابـاد، فقد نصحت بان تتاح الفرصـة للولايات لتقريـر مصيرها بعد الاستقلال حيث سيكون مـن الممكن التوصل الى اتفاق حول هـذا الامر بين الهند والباكستـان، وان كلا القضيتين «اى كشمير وحيدر ابـاد» يمكن ان تخلقا نوعـا من التوازن بين الهند والبـاكستان، ولكن مونتبـاتن لم يعط انتباها لنصيحتى وعنـدما زار كشمير خلافا لـلاعراف فانه لم يصطحب معه مستشاره السيـاسي، فما قلته عن كشمير لم يكن له اى وزن، لان نهرو كان مصمما على انضمام الولاية للهند»

(سي. ايچ فيليب ومارى دورين وينـرايت (تقسيم الهند السياسة والابعـاد) : ١٩٣٥ ـ ١٩٤٧ ص ٥٣١

ويدعى ق . بى مينون ق كتابه «صفقة اتحاد الولايات الهندية» ص ٣٩٤ ان اللورد مونتباتن قد اعلم المهـراجا انـه ق حـالة انضمامـه الى الباكستـان فـان الهند ستعتبر ذلك عمـلاً غير ودى تجاه الحكومـة الهنديـة وعبر عن نفس وجهة النظـر الن كيمبل جونسـون ص ٣٨٣ ـ امـا مؤلفـو كتاب (الحرية ق منتصف الليل ص ٢٥٠) فقد كشفوا ان المهراجا لم يامر بصورة قاطعة بالإنضمام للهند بل انه عرض ان ترسل فرقة مشاه من اجل الحفاظ على وحدة اراضى كشمير».

ولم يجر اللورد مـونتباتن مبـاحثات مسهبـة مع البانـديت نهرو حول كشمير بـل انه يعترف بمايلى.

«واعرب نهرو عن اسفه لانني لم اتمكن من حل الازمة الكشميريـة لانه كان يرى انه لا يمكن حل الازمة إلا باطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن واقـرار حقوق الشعب وكان نهرو يريد التوجه الى كشمير شخصيا لمعالجة القضية نيابة عن صديقه ومن اجل حرية الشعب».

(نيكولاس مـا نسيرغ المصدر السـابق ص ٥٩٣ للتفاصيل الكـاملة راجع المصـدر السابق ص ٥٩١ - ٩٣)

المراسلات بين حكومة المهراجا وقادة الكونجرس الهندى

يدعى قادة الكونجرس الهندى انهم لم يتدخلوا بشئون كشمير الداخلية ولم يمارسوا الضغوط على المهراجـا ورئيس وزرائه لانضمام الولاية الى الهنـد. ويدعـون انه بعد ان احتل رجـال القبائل كشمير التمس المهراجا انضمام الـولاية للهند. وبعد ذلك ارسلت الحكومة الهنـدية قواتها الى ولاية جامو وكشمير ، بينما الحقيقة خلاف ذلك كما يتضح الامر جليـا من الوثائق التى اشرنا اليها انفاو هى وثائق تاريخية ذات قيمة قانونية كبيرة. فـالحقيقة هى ان اللورد مونتباتن وقادة الكونجرس الهندى ظلـوا على اتصال دائم بـالمهراجـا. كما ان الزعماء الهنـود بصورة عـامة والبانـديت نهرو وسردار باتيل بصـورة خاصة ظلـوا على اتصال مستمر بـالمهراجـا ورئيس وزرائه مستفيدين من خدمـات صديقهم ومؤيـدهم اللورد مونتباتـن ـ فقد كان القـادة الهنود يستخدمـون كل الضغوط والممارسات للحصـول على تأييد المهراجـا ورئيس وزرائه من اجل انضمام الولايـة الى الهند وفى ٣ يوليو ١٩٤٧ م أرسل سردار باتيل رسالة الى البانديت رام جندرة كاك لاقناعه بإطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن لتمكينه من الانضمام الى الجمعية التاسيسية الهندية فى ١٥ اغسطس ، وقال :

«ولا بدوان تدركوا أن الهند فى ١٥ اغسطس ـ على الـرغم من تقسيمها ستكون حرة فى ذلك الوقت، وستنضم الغالبيـة العظمى من الولايات الى الجمعية التـاسيسية الهندية، وانني اعتقـد على الرغم صعوبات ولاية كشمير فلا يوجد لديها اى خيار اخر».

مراسلات سردار باتيل : ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ ص٣٢

وهكذا فان قـادة الكونجرس الهندى لم يمارسـوا الضغوط على المهراجا ورئيـس وزرائه لاقامة علاقات وثيقه مع الكونجرس فحسب، بل انهم استخدموا خدمات اللورد مونتباتن من اجل ممارسة الضغوط على المهراجا هارى سنغ لانضمام الولاية الى الهند وفى هذا الخصوص تجدر الاشارة الى ان نهرو وغاندى كانا حـريصين على زيارة سرينجار من اجل ضم كشمير للهند ولاطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن. وعلى الـرغم من ان حاكم دوغرا كان يعارض انضمام الولايـة الى الباكستان الا انه لم يـود زيارة قـادة الكونجـرس لكشمير نظرا لان الغـالبية العظمى من سكـان الولايـة هم من المسلمين، ولذلك فـانه لم يوافق فى البدايـة على زيارة غاندى، غير ان اللـورد مونتباتن كان ملتـزما لقادة الكونجـرس الهندى بانضمام كشمير للهند لدرجـة انه اخذ يمارس الضغوط ضـد المهراجا ـ ففى رسالته التى كتبها فى ١٢ يوليو ١٩٤٧ م أخطر غاندى بما يلى.

«انني مستعد طبعا لإرسال اى رد تريده للمهراجا فإما ان ارسل اليه رسالة مفصلة أو برقية عن طـريق المقدم البريطـانى المقيم فى كشمير، واكرر بـانني اضع نفسى تحت خـدمتك فى هذه المرحلـة

لكنني اشعر بضرورة مناقشة محتوى الرد معي، لذلك ساطلب من احد الموظفين التابعين لى ان يتصل بك هاتفيا لتقرير موعد الزيارة اليوم أو غداء

(نقل السلطة . المجلد ١٢ ص ١١٤ـ١١٥)

شاهد من أهلها

نص رسالة البانديت نهرو الى سردار باتيل بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤٧م

«١ ـ دور جاداس «مراسلات سردار باتيل ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ ص ٤٥ ـ ٤٧) عزيز ولا يهابى.

انني اكتب اليك عن كشمير ولقد قابلت مهاجـان قبل ان يذهب الى هناك وتكلمت معه وشعرت ان اسلوبه قد لا يكون ناجحا كليا.

٢ـ ويبدو لى انـه من الواضح على ضوء التقارير العديـدة التى تسلمتها، ان الموقف هناك خطير ومتردى فـالرابطـة الاسلاميـة فى البنجاب واقليـم الحدود الشمالية الغـربية تقـوم باستعـدادات للدخول فى كشمير باعداد كبيرة وعند مجيىء الشتاء فان كشمير ستعزل عن الهند والطريق الوحيد المفتوح عبر وادى جيلهم ـ وخلال الشتاء لا يمكن استخدام طـريق جامو ولا الخطوط الجوية التى ستظل مغلقة لاسيما فى نهاية اكتوبـر وبداية نوفبمر ـ وفى الواقع فـان المواصلات الجوية ستكون صعبة حتى قبل ذلك التاريخ.

٣ ـ أعتقد ان استراتيجيـة الباكستان هى التسلل فى كشمير الان والقيام بعمليـة كبيرة عند عزل كشمير بسبب الشتاء القادم.

٤ ـ ان نجاح هـذه الاستراتيجية او عدم نجاحها انما يعتمد على القـوات المعارضة لها. واشك فى مقدرة المهراجا وقواته على مواجهة الموقف دون الدعم الشعبى ـ فسيكونون منعزلين عن الهند واذا ظل شعب الولاية ضدهم فسيكون من الصعب مواجهـة الموقف ويبدو ان المجموعة الرئيسية التى ستساندهم هى مجموعة المؤتمر الوطنى برئاسة الشيخ عبد اللـه واذا ظل المؤتمر الوطنى معزولا بطريقة او اخرى او محايدا فان المهراجـا وحكومته سيكونان فى معزل عن الشعب وسيجد الشعب الباكستانى مجالا حرا نسبيا امامه

٥ـ لـذلك فان من المهم اقـامة عـلاقات ودية بين المهـراجا والمؤتمر الـوطنى للحصول على دعم شعبى ضد باكستـان ، وفى الواقع يبدو لى انه لا يـوجد اى طريق شعبى اخر غير هـذا الطريق امام المهـراجا (اى اطـلاق سراح الشيخ عبد اللـه وقادة المؤتمر الـوطنى واقـامة عـلاقات وديـة معهم والسعى الى التعاون معهم ثم الاعلان عن الانضمام لـلاتحاد الهندى) وعند التحاق الولايـة بالهند فسيكـون من الصعب على البـاكستان احتـلالها رسميـا أو بصورة غير رسميـة دون المجـابهة مع الاتحاد الهندى.. اما فى حالـة تاخير انضمام الولاية للهند، فان الباكستـان ستسير قدما دون خوف من العواقب لاسيما وان الشتاء سيعزل كشمير.

٦ ـ لذلك يبدو لى ان من الضرورى والعاجل ان تنضم الولاية بصورة مبكرة للهند كما من المهم ان يحصل ذلك بعد اقرار السلام بين المهراجا والمؤتمر الوطنى وتعاونهما لمواجهة الموقف، وهذه ليست مهمة سهلة ، ولكن يمكن القيام بها نظراً لان الشيخ عبد الله حريص على ان يكون خارج الباكستان وسيعتمد علينا اعتمادا كبيرا فى إسداء النصح له. وفى نفس الوقت لا يسعه قيادة شعبه معه ما لم يكن هناك شىء ثابت امامه ، ولا يسعنى فى الظروف الحالية تحديد تلك الامور، ولكن الشىء الرئيسى هو انه ينبغى على المهراجا ان يحصل على صداقة وتعاون الشيخ عبد الله ، وهذا اعتقاد مختلف الاقليات فى كشمير ايضا. والذين لا يجدون اى دعم اخر يعتمدون عليه. ولا اعتقد ان بوسع المهراجا ان يستمر بحكمة لمدة طويله دون وجود قسم رئيسى من الشعب يدعمه. وستكون مأساة فى حالة عزل المؤتمر الوطنى.

٧ ـ ولا يسع اى فرد ان يضمن ما الذى سيحصل فى هذا الموقف المعقد ـ لكن الطريق الذى اقترحته يبدو لى هو الافضل واكثر السبل احتمالا من المحتمل جدا ان يثمر ولا يسع المرء نسيان عنصر الوقت وينبغى عدم وجود اى تاخير، لان التاخير سيعزلنا عن كشمير كليا نظرا لموسم الشتاء القادم.

٨ـ لقد حاولت ان اشرح هذا الامر برمته لمهاجان واخشى انه يقدر جزءً مما قلت له فقط ولا اعرف النصيحة التى اسديتها له وغنى عن القول ان نصيحتك سيكون لها اثرها اما على المهراجا او على مهاجان..

٩ـ وفى الوقت الحاضر لا زال الشيخ عبد الله وزملاؤه فى السجن ، ويبدو لى ان ذلك سيىء جدا على مستقبل التطورات ، ولسوء الحظ فان المهراجا غير قادر على اتخاذ القرار بسهولة.

١٠ ـ واننى امل أن يكون بوسعك أن تقوم بعمل ما فى هذا الموضوع لتعجيل الامر ولتحويل الامور فى اتجاهها الصحيح، ولاشك ان المؤتمر الوطنى يعتبر ذخرا كبيرا لنا فى حالة التعامل معه بصورة صحيحة . وسيكون من المؤسف خسارة الشيخ عبد الله الذى اعطانا تاكيدات على معارضة الباكستان والتعاون معنا والالتزام بنصيحتنا.

١١ ـ واود ان اضيف ان جوهر الامر هو ان الامور يجب ان تعمل بصورة تمهد لانضمام كشمير الى الهند باقرب فرصة ممكنة وبتعاون الشيخ عبد الله.

المبجل : سردار والا بهالب باتيل

نيودلهى

المخلص جواهر لال

الفصل الخامس

قرارات الامم المتحدة

طبقت الهند المثل العامى المصرى الشهير:« ضربنى وبكى، وسبقنى و إشتكى» !! إذ أنها إحتلت جامو وكشمير فى أكتـوبر سنة ١٩٤٧ ثم بادرت بعرض القضية على مجلس الامن الـدولى أول يناير سنة ١٩٤٨م.. وزعمت الهند فى عـرضها على المجلس أن باكستان هى المسئولـة عن إثارة القلاقل فى كشمير!! وطـالبت الهند مجلس الأمن بان يـرغم بـاكستان على سحب رجـال القبـائل الذين دخلـوا الولايـة.. وشاءت عدالـة السماء أن تخيب خطة الهند، فلـم يصدر مجلس الأمن القرار الـذى كانت تتمناه، و إنما طالب الطرفين بوقف اية أعمال أو تحرشات جديدة تزيد من حدة الموقف، وتم تشكيل لجنة دولية خاصة بقضية كشمير، ومكونه من أعضاء ينتمون الى الولايات المتحدة الامريكية وعدة دول أوروبية والارجنتين، وقـرر المجلس إيفـاد اللجنة الى الهند وبـاكستان على الفـور للتحقيق فى القضية . وبعد المحادثات مع كلا الجانبين ومسح المنطقـة، إتخذت اللجنة الدولية قراراً وافق عليه الطرفان ، وفيما يلى نص قرار اللجنة الدولية:

الجزء الاول أو «أمر وقف اطلاق النار»

أ ـ وافقت حكومتـا الهند وباكستان على ان تقـوم القيادة العليا لهما باصـدار اوامر وقف اطلاق النار بصـورة منفصلة، وفى نفس الوقت، لجميع القـوات تحت سيطرتها فى ولاية جـامو وكشمير فى اقرب فرصـة ويطبق عمليا ويوافق عليه تنـائيا فى غضون اربعة ايـام بعد ان تقبل الاقتراحات من قبل الحكومتين.

ب ـ ان القيادة العليا للقـوات الهندية والقوات الباكتسانية وافقتا على الامتنـاع عن القيام باية إجراءات من شانها أن تـزيد من الطـاقات العسكـرية للقوات التى تحت سيطـرتها فى ولاية جـامو وكشمير.

ج ـ يقـوم كلاً من القـائد الاعلى للقوات المسلحـة الهنديـة والباكستـانية بالحث على تقـديم اى تغيرات ضرورية محلية فى الوضع الحالى يكون من شانها تسهيل وقف اطلاق النار.

د ـ تقوم اللجنـة بتعيين المراقبين العسكريين والذين سيعملون تحت سلطـة اللجنة وبتعاون القيادتين للإشراف على كيفية تطبيق وقف اطلاق النـار.

هـ ـ وافقت حكومتا الهند وباكستان على أن تطـالبا شعبيهما بالمساعدة فى خلق والمحافظة على ظروف مناسبة من أجل تهدئة الأوضاع ومزيد من المباحثات

الجزء الثانى: إتفاقية الهدنة:

بعد قبول الاقتراحات الرامية الى وقف مبـاشر للعداء كما تم فى الجزء الاول، فان كلتا الحكومتين تقبل المبادىء الاتيه كاساس لصياغة اتفاقية الهدنة

أولاً: نظـرا لان وجود قـوات من باكستـان فى ارض ولايـة جامـو وكشمير يشكل تغيراً ماديـاً فى الوضع لهذا توافق الحكومة الباكستانية على سحب قواتها من الولايـة.

ثانيا: ستستخدم الحكومة الباكستانية اقصى جهودها لضمان إنسحاب القبائل من ولاية جامو وكشمير وان لا يمكث المواطنون الباكستانيون هناك خاصة الذين دخلوا بهدف القتال

ثالثاً: في انتظار الحل النهائي فان الاراضي التي ستخليها باكستان سيتم إدارتها من قبل سلطة محلية وتحت اشراف اللجنة.

رابعا: عندما تبلغ اللجنة الحكومة الهندية بان رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين المشار إليهم قد أنسحبوا، فان ذلك سينهي السبب الذى تواجدت من اجله القوات الهندية في جامو وكشمير، بالاضافة الى ذلك فان القوات الباكستانية تنسحب من ولاية جامو وكشمير وتوافق الحكومة الهندية على البدء في سحب العدد الاكبر من قواتها من الولاية على مراحل يتم الموافقة عليها مع اللجنة.

خامساً: وفي انتظار الموافقة على الشروط لتسوية نهائية للموضوع في ولاية جامو وكشمير، ستحتفظ الحكومة الهندية بادنى ما يمكن من قواتها على الخطوط الموجودة حاليا لوقف ، اطلاق النار والتى تعتبر ضرورية لمساعدة السلطات المحلية في مراقبة وضع الامن والقوانين وستقوم اللجنة بمراقبة الاماكن التى تعتقد بانها ضرورية.

سادسا: تؤكد حكومة الهند ان حكومة ولاية جامو وكشمير ستقوم باتخاذ كل الاجراءات ضمن سلطتها للاعلان بان السلام والامن والقوانين سيتم حمايتها وسيتم ضمان جميع الحقوق الانسانية والسياسية.

سابعا: سيتم الاعلان عن التوقيع على النص الكامل لاتفاقية الهدنة او البلاغ الرسمي الذى يحتوى على المبادىء التى تمت الموافقة عليها بين الحكومتين واللجنة.

الجزء الثالث

تؤكد الحكومة الهندية والحكومة الباكستانية رغبتهما في أن مستقبل ولاية جامو وكشمير سيتم تقريره طبقاً لرغبة الشعب. وبهذا الصدد وافقت الحكومتان على الدخول في مشاورات مع اللجنة لتقرير وضمان اوضاع عادلة ومتساوية للتاكيد على سهولة التعبير الحر.

وخلاصة قرار اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ هى وقف اطلاق النار وإبرام اتفاقية هدنة مع إعادة تاكيد الرغبة في إجراء استفتاء في كشمير كذلك الاقرار بتعين مراقبين عسكريين للاشراف على مراعاة وقف اطلاق النار وقد قبلت كل من الهند وباكستان قرار اللجنة بتاريخ ١٣ اغسطس ١٩٤٨.

قرار يناير ١٩٤٩

بعد سلسة من الاتصالات مع ممثلى الحكومتين ارسلت اللجنة توصياتها الخاصة بالاستفتاء

في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ لكل من الباكستان والهند فقبلتا مقترحات وتوصيات اللجنة حيث تم ادراجها في قرار اللجنة المؤرخ في ٥ يناير ١٩٤٩م:

نص القرار

لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان.

استلمنا من حكومتي الهند وباكستان في بلاغين رسميين بتاريخ ٢٢ ديسمبر و٢٥ ديسمبر ١٩٤٨ قبول المبادىء التالية والتي هي مكملة لقرار اللجنة في اغسطس ١٩٤٨م:

١ ـ مسالة ضم ولاية جامو وكشمير الى الهند او باكستان سيتم تقريرها من خلال الطرق الديمقراطية المتمثلة في إستفتاء حيادي حر.

٢ ـ سيتم إجراء الاستفتاء عندما ترى اللجنة بان وقف اطلاق النار ومعاهدة الهدنة التي نظمت في الجزئين اولا وثانيا في قرار اللجنة في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ قد تم تنفيذها.

٣ ـ يعين امين عام الامم المتحدة بالاتفاق مع اللجنة منظم استفتاء والذي سيكون شخصية عالمية مرموقة وحاصل على الثقة وسيتم تعيينه رسميا في المكتب من قبل حكومة جامو وكشمير.

٤ ـ يقوم منظم الاستفتاء بانشاء السلطات في جامو وكشمير والتي يعتبرها ضرورية لتنظيم واجراء الاستفتاء والتاكيد على حرية وحياد الاستفتاء.

٥ ـ يتمتع منظم الاستفتاء بسلطة تخوله حق تعيين موظفين ومساعدين ومراقبين عندما يشعر بضرورة ذلك.

٦ ـ بعد تطبيق الجزئين اولا وثانيا من قرار اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ م وعندما تقتنع اللجنة بعودة الاوضاع السلمية في الولاية ستقرر اللجنة ومنظم الاستفتاء وبالاستشارة مع الحكومة الهندية ترتيبات القوات الهندية في الولاية ، وان هذه الترتيبات ستتم لضمان استفتاء حر في الولاية.

٧ ـ وبشان الاراضي التي تمت الاشارة اليها في القرار، فان الترتيبات النهائية للقوات المسلحة في المنطقة سيتم تقريرها من قبل اللجنة ومنظم الاستفتاء وبالتشاور مع السلطة المحلية.

٨ ـ يطلب من جميع السلطات المدنية والعسكرية وجميع العناصر السياسية للولاية التعاون مع منظم الاستفتاء في الاعداد من اجل اجراء الاستفتاء.

٩ ـ حرية عودة جميع مواطني الولاية الذين تركوها بسبب الاضطرابات الى الولايات المجاورة، وممارسة جميع حقوقهم كمواطنين ومن اجل تسهيل العودة سيتم تعيين لجنتين، واحدة تحتوي على مرشحين من الهند، والاخرى على مرشحين من باكستان وستعمل اللجنتان طبقا لتوجيهات منظم الاستفتاء، وستتعاون حكومتا الهند وباكستان وكل السلطات داخل الولاية مع منظم الادارة

فى جعل هذه الشروط نـافذة المفعول وعلى جميع الاشخاص غير مواطنـى الولاية الذين كـانوا فيها لاغراض غير قانونية قبل ١٥ أغسطس ١٩٤٨ الخروج من الولاية.

١٠ ـ جميع السلطات ضمن ولاية جامو وكشمير يجب أن تتاكد من التعاون مع منظم الاستفتاء فى الامور التالية:

١ ـ لا تهديد ولا اكراه او تخويف او اى نوع من التاثير.. بفرض على المواطنين فى الاستفتاء .

ب ـ لا تفرض أية قيود على النشاطات السياسية القانونية فى جميع انحاء الولاية.

بمعنى حماية حرية جميع رعايا الولايـة فى التعبير عن وجهة نظرهم فى التصويت حول مسالة انضمام الولاية الى الهنـد او الى باكستان بدون اعتبار العقيـدة او النسب او الحزب وستكون هناك حرية صحافة والقاء الخطب والاجتماع وحرية السفر فى الولاية بما فيها حرية الدخول او الخروج الشرعية.

ج ـ اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

د ـ تزويد الاقليات فى جميع انحاء الولاية بالحماية الكافية.

ه ـ منع الاحتيال واستغلال الناس.

١١ ـ يستطيع منظم الاستفتاء الرجوع الى لجنة الامـم المتحدة للهند وباكستان للبت فى المشاكل التى يراهـا تتطلب المساعـدة وتقوم اللجنـة من جانبهـا بتكليف منظم الاستفتاء بـاجراء مـا يراه مناسبا نيابـة عنها فيما يخص المسئوليات المخولة له. فى نهايـة الاستفتاء سيقدم منظم الاستفتاء تقريراً حول النتائج الى اللجنة والى حكومة جامو وكشمير .

ثم ستوضح اللجنة لمجلس الامن الدولى ما اذا كان الاستفتاء حراً وحيادياً أم لا؟

١٢ ـ حـول ارشادات معاهـدة الهدنة فان تفـاصيل الاقتراحات القـادمة ستوضع بـالاستشارة الموجودة فى الجزء ٢ من قرار اللجنة فى ١٣ اغسطس ١٩٤٨ . ويشترك منظم الاستفتاء مشاركة تامة فى هذه المشاورات.

١٣ ـ توصية حكومة الهند وباكستان لاتخاذ اللازم للامر بوقف اطلاق النار الذى يكون سارى المفعول بدقيقة واحدة قبل منتصف ليل الاول من يناير ١٩٤٩ والالتزام بالإتفاقية التى تم التوصل اليها عن طريق قـرار اللجنة فى ١٣ اغسطس ١٩٤٨، والتعهد بالعـودة فى المستقبل القريب الى شبه القارة لتولى المسئـوليات التى فرضت من قبل القرار فى ١٣ اغسطس ١٩٤٨ وبالتـاكيد على المبادىء المذكورة.

ملاحظـة: توصلت حكـومتا الهند وبـاكستان الى وقف اطلاق النـار قبل منتصف ليلة ١ ينـاير ١٩٤٩ بدقيقة واحدة كما هو منصوص عليـه فى القرار السابق ذكره ثم تعين خط وقف القتال فى ٢٧ يوليو ١٩٤٩م.

باكستان وقرارات الامم المتحدة

قبلت باكستان القرارين السابقين على اساس الشروط التالية:

١ ـ تسريح قوات كشمير الحرة وتجريدها من السلاح خلال مرحلة الاستفتاء بعد استكمال العمليات المنصوص عليها في المادتين اولا وثانيا من قرار ١٣ اغسطس ١٩٤٨م.

ب ـ سحب الجيش الباكستاني في وقت واحد مع انسحاب الجيش الهندي.

ج ـ عدم المساس بسيادة ولاية كشمير ووحدتها.

د ـ عدم السماح بدخول عسكريين او مدنيين تابعين لحكومة الادارة الباكستانية او الحكومة الهندية الى المنطقة التي تجلو عنها القوات الباكستانية لا باسم الادارة ولا باسم السيطرة.

هـ ـ يستمد المشرف على الاستفتاء سلطته من السلطات المعنية على جانبي خط الهدنة اي من كل من حكومة الولاية ومن حكومة كشمير الحرة.

و ـ لما كانت المناطق الشمالية مناطق خالية وكانت تحت السيطرة الفعلية للقيادة الباكستانية العليا، لذا فلا يسمح بمراكز لحاميات هندية في تلك المناطق.

قرارات أخرى لمجلس الأمن

لم تكن قرارات الامم المتحدة الخاصة بكشمير متمثلة فقط في قراري ٨ أغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ ولكن كانت هناك قرارات أخرى هي:

١ ـ في ١٤ مارس ١٩٥٠ اتخذ مجلس الامن الدولي قراره رقم ٨٠ واقترح فيه تحديد خط وقف اطلاق النار المحدد سلفا في ٢٧ يوليو ١٩٤٩ كما قرر تعيين ممثل للامم المتحدة للمساعدة في تنفيذ برنامج الاخلاء من القوات المسلحة والترتيب لتولي مدير الاستفتاء مهامة.

٢ ـ اتخذ مجلس الامن قراره رقم ٩١ لعام ١٩٥١ (٢٠ مارس ١٩٥١) وقد نص على انه بعد ان تلقى المجلس تقرير ممثل الامم المتحدة واحيط به علما. وبعد ان أكد ان عقد الجمعية التاسيسية التي اوصت بها في كشمير وعلى ان اي عمل تقوم به الجمعية العمومية لمؤتمر عموم جامو وكشمير، وعلى ان اي عمل تقوم به الجمعية لتحديد الشكل المستقبلي وتبعية الولاية كلها او اي جزء منها يشكل تحديد مصير الولاية وفقا لمبدأ ارادة الشعب التي يعبر عنها من خلال الطريقة الديمقراطية لاجراء الاستفتاء الحر النزيه الذي يتم تحت تحت رعاية الامم المتحدة فان المجلس.

أ ـ يصدر تلعيمات لممثل الامم المتحدة بان يتوجه الى شبه القارة لاخلاء ولاية جامو وكشمير عسكريا على اساس قراري اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و٥ يناير ١٩٤٩م.

ب ـ دعوة الاطراف الى قبول التحكيم في حالة النجاح في التوصل الى اتفاق خلال مناقشتهم مع

ممثل الامم المتحدة وذلك بشان نقاط الخلاف.

ج ـ ان تسهم مجموعة المراقبين العسكريين فى الاشراف على وقف اطلاق النار فى الولاية.

د ـ تغيير ممثل الامم المتحدة بامريكي بعد استقالة الممثل البريطاني.

٢ ـ بذلت محاولات عام ١٩٥٧ لاحياء قضية كشمير فى الامم المتحدة.

٣ ـ استخدم الاتحاد السوفيتي السابق فى ١٩٦٢ حق الفيتو ضد قرار وضع مشروعية مندوب ايرلندا على بناء تقرير ممثل الامم المتحدة.

٤ ـ اجتمع مجلس الامن الدولى فى مايو ١٩٦٤ لكن لم يتخذ قرارا بشان قضية كشمير.

تلك هى قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية كشمير حتى عام ١٩٦٤ م وكانت للقضية مسارات اخرى بعد قيام الحرب الثانية بين الهند وباكستان عام ١٩٦٥.

تعنت الهند

رفضت الهند تنفيذ التزاماتها بموجب القرارات الدولية المذكورة واصرت على نزع سلاح قوات كشمير الحرة أولاً قبل ان تقوم بسحب القوات الهندية من المنطقة ، الامر الذى يخالف القرارات .

كما طالبت بالسماح لها بالاستيلاء على أجزاء إستراتيجية من المناطق الشمالية للولاية رغم نص القرار على عدم السماح لأى هندى مدنياً كان ام عسكرياً بدخول المناطق الخالية؟!!

وعندما إقترحت الامم المتحدة لجوء الطرفين الى مبدأ التحكيم لحسم النزاع على النقاط الخلافية رفضت الهند رغم موافقة باكستان!!

وكان لزاماً على اللجنة الدولية إعادة الملف مرة أخرى الى مجلس الامم المتحدة الذى كلف الجنرال (مال نوتن) بالعمل على تسوية خلافات الطرفين و إقترح الجنرال إخلاء كشمير من جميع القوات العسكرية تماماً وتحويلها الى ولاية مدنية، ووافقت باكستان ايضاً ورفضت الهند!!

حاولت دول الكومنولث التوفيق بين الطرفين للمساعدة على إجراء الاستفتاء الحر المستقل تطبيقا لقرارات مجلس الامن، وقدمت ثلاثة مقترحات متتالية رفضتها الهند كلها، وقبلتها باكستان، مما يقطع بان الهند كانت عازمة على المضى فى طريق تكريس الاحتلال العسكرى، ولم يكن لجوئها الى الامم المتحدة سوى مناورة خبيثة لتخدير الطرف الاخر وكسب الوقت لصالحها . وفى مارس ١٩٥١ رفضت الهند مجدداً إقتراح رئيس المجلس باللجوء الى التحكيم لحل النقاط الخلافية بين الجانبين ولم يجد مجلس الامن الدولى مفراً من تعيين ممثل جديد للامم المتحدة فى كشمير هو الدكتور (فرانك جراهام) الذى تدخل فى اخر لحظة لمنع محاولة هندية مكشوفة لتمرير اتفاقية لضم كشمير عبر جمعية تاسيسية تكونها الهند من بعض عملائها تحت قوة السلاح. وفشلت هذه المحاولة.

ثم قدم الدكتور جراهام مشروعا يقضى بسحب القوات العسكرية الهندية والباكستانية من ولاية كشمير ، وقد قبلت باكستان المشروع دون اى تحفظ ورفضته الهند !! بعد ذلك تقدم الدكتور جراهام باقتراح اخر وهو تخفيض القوات المرابطة على جانبى وقف اطلاق النار الى ما كانت عليه فى ١ يناير ١٩٤٩ م فقبلت باكستان ورفضت الهند!!

مسلسل الرفض الهندى

فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ م اقترح الدكتور جراهام تحديد عدد الجنود الباكستانيين الذين يحق لهم ان يرابطوا على الحدود بسته الاف جندى وبتحديد عدد الجنود الهنود بثمانية عشر الفا، فوافقت باكستان على الدخول فى البحث على هذا الاساس لكن الهند رفضت الاقتراح بالمرة واعلنت اصرارها على الاحتفاظ بـ ٢١٠٠٠ جندى من جانبها وبقوة مدنية قوامها ٤ الاف فقط من باكستان.

وإزاء هذا التفاوت الضخم فى الاعداد والذى اقترحته الهند اعلن الدكتور جراهام فشل مهمته وغادر شبة القارة الهندية.

وعادت القضية مرة اخرى للمجلس الذى تبنى بدوره اقتراح الدكتور جراهام وطلب من كل من الهند وباكستان الدخول فى مباحثات مباشرة للوصول الى حل، وعاد الدكتور جرهام الى الهند ودخل الفريقان فى المباحثات وتوصلا الى الاتفاق التالى:

١ ـ يحسم النزاع وفقا لأمانى الشعب بطريقة الاستفتاء

٢ ـ يعين مشرف للاستفتاء فى نهاية ابريل ١٩٥٤م.

٣ ـ تنشا لجان من الخبراء للنظر فى المسائل التمهيدية.

٤ ـ بذل الجهود لتجنب الدعاوى العدوانية والعمل على خلق جو ملائم للعمل.

وبعد ذلك أعلن رئيس وزراء الهند ان قبول باكستان للمساعدات الامريكية قد غير مجرى المفاوضات وبذلك باءت كل المساعى الحميده بالفشل!!

حث مجلس الامن فى قرار له فى ديسمبر ١٩٥٢ م حكومتى الهند وباكستان على الموافقة على تقليل القوات العسكرية فى الولاية بحيث تكون ما بين ٩،٣ الاف على الجانب الباكستانى من خط وقف اطلاق النار، وما بين ١٨،١٢ الفا على الجانب الهندى فوافقت باكستان ورفضت الهند!!

ازاء كل انواع الرفض السابقة لم يبق امام باكستان الا العودة الى مجلس الامن الدولى للبحث عن حل. فتقدمت اسلام اباد بشكوى فى ٢ يناير ١٩٥٧ وتقدم ممثلو استراليا وكوبا وبريطانيا والولايات المتحدة بمشروع قرار مشترك يطلب إستخدام قوات الامم المتحدة فى المنطقة المتنازع عليها. وقد وافق جميع الاعضاء على هذا المشروع إلا الاتحاد السوفيتى السابق الذى استخدم الفيتو ضد المشروع !! وعلى الاثر عرض مشروع اخر اغفل فيه الاشارة الى قوات الامم المتحدة فاقره

المجلس بعشرة اصوات وامتنع الاتحاد السوفيتي عن التصويت وقد قبلت باكستان هذا المشروع ورفضته الهند!!

في ١٤ مارس ١٩٥٧ م ارسلت الامم المتحدة وسيطها الدولي الدكتور يارنج السويدي الاصل الى باكستان والهند لاكتشاف السبل الممكنة للتسوية . وأخيراً اقترح الدكتور يارنج على الطرفين قبول احالة الامور المتنازع عليها الى لجنة محكمة حيادية فقبلت باكستان ورفضت الهند هذا الاقتراح بحجة انه لا يتفق مع سيادة كشمير وحق الهند والتزاماتها فيها اضافة الى ان قبول التحكيم يشكل اعترافا بحق باكستان في القضية!!

في عام ١٩٥٨ م عاد الدكتور فرانك جراهام واقترح بان يقوم مجلس الامن الدولي بمطالبة الجانبين بما يلي.

١ ـ اعلان السلام

٢ ـ احترام قرار وقف اطلاق النار

٣ ـ القيام بدراسة تطويرية حول كيفية ادارة وحماية الأجزاء غير المسيطر عليها من قبل القوات الهندية بعد سحب القوات الباكستانية منها وامكانية تعيين قوات الامم المتحدة فيها.

٤ ـ الموافقة على شروط الاستفتاء والتي هي موجودة في قرارات لجنة الامم المتحدة بشان الهند وباكستان.

٥ ـ اجتماع رئيسي الحكومتين تحت اشراف ممثل الامم المتحدة.

ولم تتخل الهند ايضا عن رفضها المستمر لجميع قرارات ومحاولات الامم المتحدة فرفضت هذا الاقتراح ايضا في حين وافقت عليه باكستان!!

إندلاع الحرب

كانت النتيجة لفشل كافة المساعي الدولية في حل ازمة كشمير هو زيادة التوتر بين الهند وباكستان ، وزاد من هذا التوتر الاعلان الذى اعلنه وزير داخلية الهند في ١ يناير ١٩٦٥ م بان كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، كما اعلن وزير الدفاع الهندى ان القوات الهندية التى كانت تعبر خط وقف اطلاق النار في الماضي سوف تفعل ذلك مرات اخرى اذا دعتها الضرورة الى هذا. وتوترت العلاقات اكثر عندما اعلن رئيس وزراء الهند الجديد «شاسترى» تصميمه على اعتبار كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند.

وعلى اثر ذلك اندلعت الحرب بين البلدين في ٥ اغسطس ١٩٦٥ م واستمرت الحرب ١٧ يوما.

ولما اشتدت الحرب شعر مجلس الامن الدولي بخطورة الحالة، فعقد جلسة طارئة في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ م وأصدر قراره رقم ٢١١ بوقف اطلاق النار بين البلدين وسحب القوات الى المواقع التى كانت

تحتلها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ م في فترة لا تتعدى ٢٥ فبراير ١٩٦٦ م وعلى مراعاة شروط وقف اطلاق النار وخط وقف اطلاق النار وتم تنفيذ هذا الاتفاق فعلا. وقد طلبت باكستان خلال جلسة مجلس الامن هذه حل مشكلة كشمير التي هي اساس هذا النزاع ، ولكن المجلس وعد باتخاذ ما يمكن اتخاذه من اجراءات لتسوية المشاكل السياسية التي ينطوي عليها النزاع الهندي الباكستاني دون ان يذكر القضية الكشميرية صراحة!!

إتفاقية طشقند

عمل الاتحاد السوفيتي السابق على انهاء الازمة بين الهند وباكستان وحلها حلا سلميا بع اشتعال الحرب بين البلدين مباشرة، فقد تسلم الرئيس الباكستاني محمد أيوب خان دعوة من موسكو يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٥ م لعقد لقاء مع «لال بهادر شاسترى» رئيس وزراء الهند في طشقند بجمهورية اوزبكستان، وفعلا تم الاجتماع في يناير ١٩٦٦م بحضور رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي السابق، وتمخض الاجتماع عن توقيع اتفاقية عرفت باتفاقية طشقند ،، وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

أولا : يوافق كل من رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان يبذل كل منهما قصارى جهده لإحلال علاقات حسن الجوار بين باكستان والهند وفقا لميثاق الامم المتحدة وهما يؤكد ان بموجب الميثاق ألا يعمدا الى القوة وان يسويا المنازعات بالوسائل السلمية، وأقرابا بان مصالح السلام في بلديهما ومصالح شعبيهما لم تصب نفعاً من جراء استمرار التوتر بين البلدين، وعلى هذا الاساس جرى البحث بشان جامو وكشمير واوضح كل من الفريقين موقفه.

ثانياً: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب انسحاب جميع القوات المسلحة التابعة للبلدين الى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل ٥ اغسطس ١٩٦٥م وذلك في موعد اقصاه يوم الخامس والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٦٦ م ، وعلى الفريقين ان يلتزما بشروط وقف اطلاق النار عند وقف القتال.

ثالثا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان العلاقات بين باكستان والهند ينبغي ان تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لكل من البلدين

رابعا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على الا يشجعا اى دعاية موجهة ضد البلد الاخر وأن يشجعا الدعاية الرامية الى تنمية العلاقات الودية بينهما.

خامساً: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان يعود المندوب السامي الباكستاني في الهند والمندوب السامي الهندي في باكستان كل الى منصبه وان تعود البعثتان الدبلوماسيتان في كلا البلدين الى عملهما الطبيعي ، وعلى الحكومتين ان تلتزما بميثاق فيينا سنة ١٩٦١ م بصدد العلاقات الدبلوماسية.

سادسا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان ياخذا بعين الاعتبار الاجراءات التي من شانها إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمواصلات الى ما كانت عليه، وكذلك اعادة التبادل الثقافي بين باكستان والهند، وان يتخذا الاجراءات لوضع الاتفاقات القائمة بين باكستان وبين الهند موضع التنفيذ.

سابعا: وافق الطرفان على ان يصدرا تعليمات الى السلطات في بلديهما، للقيام باطلاق سراح اسرى و إعادتهم الى بلادهم.

ثامنا: وافق الطرفان على وجوب إستمرارهما في بحث القضايا الخاصة بمشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة غير المشروعة واتفقا ايضا على ان يعمل كلاهما على خلق الظروف التي تحول دون هجرة السكان كما اتفقا على ان يبحثا في اعادة الاملاك والاموال التي استولى عليها كل من الطرفين نتيجة النزاع.

تاسعا: وافق الطرفان على وجوب مواصلة الاجتماعات على اعلى المستويات وعلى مستويات اخرى فيما يختص بالشئون ذات الصلة المباشرة لكل من البلدين وقد اقر كل من الفريقين بالحاجة الى اقامة لجان باكستانية هندية مشتركة لتتقدم بتقاريرها الى حكومتيهما للبحث فيما يجب إتخاذه من خطوات اخرى.

الموقف الباكستاني من اتفاقية طشقند.

لخص الرئيس الباكستاني محمد ايوب خان موقف بلاده من اتفاقية كشمير في خطاب وجهة للامة الباكستانية في ١٤ يناير ١٩٦٦ م وفي النقاط الاتية.

اولا: ان باكستان تريد السلام للعالم كله وعلى هذا الاساس قبلت مبدأ تسوية الخلافات بالوسائل السلمية وعن طريق التفاهم المتبادل.

ثانيا: ان باكستان اوضحت مراراً ان السبب الاساسي في النزاع هو الخلاف حول جامو وكشمير وهناك قرار من مجلس الامن الدولي بشان هذه القضية ينص على احقية شعب جامو وكشمير في ان يقرر ما إذا كان يريد الانضمام الى باكستان او الى الهند ، وان الهند تعهدت امام الامم المتحدة بمنح شعب الولاية الحق في ان يقرر مستقبله بملء حريته.

ثالثا: ان اتفاقية طشقند لم تغير اراء باكستان القومية حول كشمير وما زال حق الشعب الكشميري في تقرير مصيره ومستقبله كما هو لم يمس ولم يتاثر.

اتفاقية طشقند ليست غاية في حد ذاتها ولا يمكن ان تصبح بحد ذاتها نقطة تحول في علاقات باكستان مع الهند إلا عندما يحصل شعب جامو وباكستان على حقه في تقرير مصيره وينتهي كل شك او غموض حول هذا الموضوع.

حرب ١٩٧١م

لم تشهد قضيــة (جامو وكشمير) احداثــا ذات اهمية او تطورات يمكن رصدهــا في الفترة ما بين يناير ١٩٦٦ م حتى عام ١٩٧١ م سوى قيام الحرب بين الهند وباكستان اواخر عام ١٩٧١ م بسبب الحركة الانفصالية في شرق باكستان والتي ادت الى قيام دولة بنجلاديش المستقلة.

ولم يستطع مجلس الامن الـدولي في ٤ ديسمبر ١٩٧١ التـوصل الى قـرار بشان الحرب الهنـديــة الباكستانيــة مما جعله يحيل المسالة الى الجمعية العــامة التي دعت البلدين في ٧ ديسمبر ١٩٧١ م الى وقف اطلاق النار فورا وسحب قواتهما المسلحة الى الحدود وكان مجلس الامن الدولي قد اجتمع في الفترة من ١٢ حتى ٢١ ديسمبر ١٩٧١م . واتخذ قراره رقم ٣٠٧ لعام ١٩٧١ م الـذي يطلب فيه وقفا دائما لاطلاق النــار وايقاف الاعمال العسكـرية في كــافة منــاطق النزاع حتى يتم سحـب القوات الى مناطق الحدود والى المواقع التي تحترم خط وقف اطلاق النار في جامو وكشمير، ويطلب من سكرتـير العام لـلامم المتحدة ان يحيط المجلس دون تاخير بالتطـورات ذات العلاقة بتنفيذ القـرار، ويقرر المجلس ان يظل على صلة بالموضوع وان يستمر في النظر فيــه بنشاط ومتابعة وقد تم وقف اطلاق النار رسميا وفعليا يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١م.

اتفاقية (شملا) ١٩٧٢م.

في يوليو ١٩٧٢ م اجتمع الرئيس الباكستاني (ذو الفقار على بوتو) برئيسه وزراء الهند (انديرا غاندى) في مدينة (شملا) بالهند، وتم التوصل الى اتفــاقية بين البلدين عرفت باسم (اتفاقية شملا) والتي تتكون من جزأين اساسين..

الاول :يتعلق بنتــائج الحرب التي نشبت بين البلدين عــام ١٩٧١م وهو جــانب تم الالتزام بــه وتنفيذه رسميا وعمليا، والجزء الثاني يتعلق بالقضية الاســاسية التي كانت سببا في النزاع الدائر بين البلدين وهي قضيــة كشمير التي لا تزال بــدون حل حتى الان. هذا وقد اثــارت (اتفاقيــة شملا) كثيراً من اللغط وسوء الفهـم لدى الكثيرين من المهتمين بقضية كشمير المسلمــة اضافــة الى ان الهند ذهبت الى تفسيرات بعيــدة كل البعد عن مضمـون وروح الاتفــاقية خــاصة الجزء الثــاني المتعلق بالقضية الكشميرية.

رؤية الهند للإتفاقية

أولاً: ترى الهنـد ان اتفاقيــة شملا تلغي جميع قـرارات الامم المتحـدة السابقة والخاصــة بحل قضية كشمير، كما تـزعم ايضا ان بــاكستان بتــوقيعها على هذه الاتفــاقية لا يحق لها اثــارة قضية كشمير مرة اخرى امام الامم المتحدة او اى محفل دولي اخر!!

وترتكز الهند في ذلك على الفقرة الواردة في الاتفاقية والتي تنص على ما يلي:

(ويقرر البلدان تسـوية الخلافات بينهما بالوســائل السلمية من خلال المفاوضــات الثنائية او

باية وسائل سلمية اخرى يتم الاتفاق عليهـا من الجانبين، وحتى تتم التسوية النهائية لاى مشكلة من المشاكل بين البلديـن لا يقوم اى جانب من طرف واحد بتغيير الـوضع، ويمنع البلدان تنظيم او مساعـدة او تشجيع ايـه اعمال تضر بالحفاظ على العـلاقات السلميـة التى تتسم بـالانسجام بين البلدين).

والرد على هذه الرؤية الهندية بسيط للغاية للاسباب الاتية:

(١) ان الفقرة (١) من اتفاقية شملا تقول (تحكم مبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة العلاقات بين البلدين) معنى ذلك ان ميثـاق الامم المتحدة هو الاسـاس فى بناء العلاقـات بين البلدين، والامم المتحـدة هى ذاتها التى اصـدرت قرارات وارسلت اللجـان والمبعـوثين لحل الأزمة الكشميريـة ولم تستجب الهند لكل تلك الجهود.

٢ ــ ان المادة التى تستند عليهـا الهند فى اتفـاقية شمـلا والسابق ذكرها اشـارت الى وسيلتين محدودتين للوصول الى حل وهما:

(ا) المفاوضات الثنائية.

(ب) ايه وسائل سلمية اخرى يتم الاتفاق عليها من الجانبين.

ومن المعروف ان ذكـر تعبير المفاوضات الثنائيـة فى تلك المادة ليس بالامر الجديـد المستحدث وذلك لان الفقرة رقم ٢٣ (١) من ميثاق الامـم المتحدة يطالب اطراف اى نزاع قـد يؤدى استمراره الى تهديـد السـلام والامن الـدوليين، يطـالبهم بـالبحث اولا عن حل ذلك النـزاع بـالتفـاوض السلمى والتحقيق والوساطـة وان امكن التحكيم والحل القانونى او اللجوء الى الهيئـات والمحافل الاقليمية التى تتبع لها دول النـزاع او اتباع اى تـرتيبات او وسـائل سلميـة اخرى تختـارها تلك الاطـراف المتنازعة.

لقد فشلت جميع الجهود الثنائية لحل ازمـة كشمير بين الهند وباكستان فالشعب الكشميرى ما زال حتى اليـوم يعانى من عدم الاستفتـاء الذى هـو حقه الشرعى فى تقريـر مصيرة ، وهل يكون معنى ذلك الفشل القائم حتى الان ان لا تلجـا باكستان الى وسـائل سلمية احرى كما نصت اتفـاقية شملا نفسها؟ فـالوسائل السلمية الاخرى حـددتها اتفاقية شملا فى اللجـوء الى ميثاق الامم المتحدة حيث نصت المادة (١) منها على ما يلى:

(فى ظل الظـروف الحاليـة الخطيرة فـان الضرورة تقضى بـالاحتكـام الى مجلس الامن الـدولى استنادا للبند رقم ٣٧ من ميثـاق الامم المتحدة الذى ينص على انه اذا فشل اطراف النـزاع وفقا للبند رقم ٣٣ فى التوصل الى حل لذلك النـزاع بالوسائل المحددة فى ذلك البند فـان على تلك الاطراف اللجوء الى مجلس الامن الدولى لـذلك الغرض واذا تبين مجلس الامن ان استمرار النزاع قـد يشكل خطرا على سلام وامن الـدولتين فى البند ٣٦ فإن يصدر توصيـاته بشأن التوصل الى حل لذلك النـزاع كما يراه مناسبا).

(٣) اذا كانت الهند تـدعى بان اتفاقية شملا لا تعطى باكستـان الاحقية فى عرض قضية كشمير على الامم المتحـدة ، فلماذا لجأت هى الى مجلس الامن الدولى بعـد الانتفاضـة الشعبية الكشميريـة وإتهمت بـاكستـان بمسـاندة مـا اسمتـه الارهـاب فى كشمير، وطـالبت مجلس الامن الـدولى بحث بـاكستان على وضع حـد للارهـاب المزعوم فى كشمير وعلى منع الكشميريين من تجاوز خط الهدنـه الحدودى بين شقى الولايـة ؟ أليست هذه المطـالب الهنديـة من مجلس الامن تعد دعـوة الى تدويل القضية والخروج بها عن إطار اتفـاقية شملا؟ أم ان اللجوء الى الامم المتحـدة ومجلس الامن الدولى هو حق فقط للهند وليس حقا لباكستان!!

(٤) ان اى اتفاقيـة يتم التـوصل اليها بين دول مختلفـة لا يمكنها ان تكون بـديلاً لميثـاق الامم المتحدة مـا دامت هذه الدول اعضاء بـا لمنظمة الدوليـة، وإذا كان هناك تناقض بين نصـوص هذه الاتفاقية وميثـاق الامم المتحدة فان الاولوية تكـون لميثاق الامم المتحدة وليس للاتفـاقية؟ وهناك نص ثابت فى ميثـاق الامم المتحدة يحسم هذه المسالة الفقهية فنجـد ان المادة رقم ١٠٣ من الميثاق تنص على ما يلى:

(فى حـالة وجـود خـلاف بين التزامـات الـدول الاعضاء فى الامـم المتحدة فى ظل الميثـاق الحالى والتزاماتها فى ظل اتفاق دولى اخر فان التزاماتها وفقا لهذا الميثاق تكون هى السائدة).

وبهذه الردود الاربعـة على أدعاء الهند ان اتفـاقية شمـلا سلبت باكستان الحق فى اثـارة قضية كشمير امام الامم المتحدة . يتضح ان اتفاقية شملا مـا سلبت هذا الحق ابدا من اطراف النزاع بل هى حلقة اضافية الى جانب قرارات الامم المتحدة وليسـت بديلا لها. وان الاتفاقية لا تشكل باى حال من الاحوال نفيا لقرارت الامم المتحدة ولا يمكنها ان تكون كذلك. واخيرا اذا كانت الهند متاكدة من حقها فى السيطـرة على كشمير فلماذا تخشى اللجـوء الى الامم المتحــدة ؟ ولماذا تخشى التحكيم الـدولى وتركز على نصوص لها الف معنى ومعنى للهروب من مواجهة المجتمع الدولى؟!!

خط الهدنة

ثانيا: الرؤيـة الهندية لاتفاقية شملا تذهب الى ان الاتفـاقية جعلت من كشمير جزءا لا يتجزا من الهند وان القضية حلت حـلا نهائيا من خلال هذه الاتفـاقية وتستند الهند فى اثـارة هذا الادعاء على الفقرة الاتية من الاتفاقية (ان على طرفى النزاع الالتـزام باحترام خط الهدنة فى ولاية جامو و،كشمير الـذى تم اقراره فى اتفـاق وقف اطلاق النـار الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧١ م، دون الاعتـداء على الاوضاع المعترف بها من كلا الطرفين ، ولا يحق لاى من الطـرفين إحداث تغيير من جانب واحد رغم الخلافات بينهما حول القضية وحول الظلال القانونية للاتفاقية).

فالهند تـرى ان هذه العبارة تمثل اعترافا بـالسيادة الهندية على الجزء الـذى تحتله من كشمير والذى تسيطـر عليه لان معناهـا فى نظر الهند ان اتفـاقية شمـلا إعترفت بخط الهدنة الموقع فى ١٧

ديسمبر ١٩٧١ كخط حدود الهند!! والرد على هذا يتمثل فى النقاط الاتية

(١) ان اتفاقيــة شملا لا تنص على ان خــط الهدنة فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١ يمثل حــدوداً للهند، كما انها ايضا ليست حدودا لباكستــان لكن المقصود بالفقرة السابق ذكرهــا هو ان الاراضى الكشميرية التى تـديرها الهنـد وراء خط الهدنة هــى الاراضى الواقعــة تحت سيطرتها العسكـرية. فى حين ان الاراضى التى تديرها حكـومة جامو وكشمير الحرة هى الواقعة تحت سيطرة القيــادة الباكستانية العليا، وهذا الوضع يبقى متناسقا ومتطابقا مع قرارات وقف اطلاق النار التى تبناها مجلس الامن الدولى عام ١٩٤٨ م

٢ ـ إن الاتفاقية نصت على احترام خط (الهدنــة) فى ولاية جامو وكشمير ولم تقل (الحدود) ومن المعروف تاريخيا وفقهيــا ان خطوط الهدنة ما كانت ابدا خطوطا للحــدود بين الاطراف المتصارعة ، وتاريخ القــانون الدولى خير شاهــد على ذلك، لان خط الهدنة هو (حــالة مؤقته) يفـرضها المجتمع الدولى على الطرفين المتنــازعين حتى يتم التوصل الى (حالة دائمــة بعد ذلك ، فكيف تـعتبر الهند خط الهدنة اعترافاً بسيادتها على كشمير المحتلة؟

(٣) ان اعادة التعبير عن الـوضع القائم بكلمات مختلفة فى اتفــاقية شمــلا لا يمكن باى حال من الاحوال ان يغير الوضع القانونى المعترف به من الاطراف المختلفة ، علاوة على ذلك فإن الفقرة التى ترتكز عليها الهند لا تشكل القرار النهائى فى الاتفاقية ، ولكنها مرتبطة باجزاء اخرى فى الفقرة ذاتها والتى تنص على (ودون المساس بالاوضاع المعترف بها لكلا الطرفين) .

ومعــروف لـدى الجميع ان اوضــاع كشمير المعترف بها لـدى الطـرفين هــو ان كشمير ستقــرر مصيرها ومستقبلهــا حسب ارادة شعبها عن طريق إستفتــاء حيادى وحر وعــادل . وهذا ما اكـدته الهنـد مئات مـرات خلال ١٩٤٧ و١٩٤٨ وقبلت بــه عن طريق قبـولها لقرارات الامم المتحـدة فى ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و٥ يناير ١٩٤٩ ، ولكن لم تنفذه حتى الان!!

٤ ـ لا يمكن ان تستنـد الهند على ان اتفاقيــة شملا لم تضع حلولا تفصيليــة لحل قضية كشمير واعتبار ذلك نهاية المطاف (لان هذا لا يعنى باى حال تقسيم الولاية وبقاء الوضع الراهن على ما هو عليــه) لان الحل النهــائى لابد ان يتفـق مع قرارات الامــم المتحدة والتى تنـص اتفاقيــة شمــلا على ضرورة اعتبارها اســاس العلاقات بين البلدين ، وان يكـون الحل النهائى هو حق شعب كشمير فى تقرير المصير عبر إستفتاء حر مستقل بإشراف دولى كما تنص القرارات الدولية..

اخر التطورات

لقد تـزامن عرض الهند الاخير لاجراء محادثــات بشان كشمير مع تصاعد التوتــر فى الجزء الذى تسيطر عليه الهنـد من كشمير وذلك بسبب الحصار الاستفزازى الذى تفرضه قـوات الامن الهندية على مسجد حضرت بال فى كشمير الامر الذى اثار الرأى العــام فى باكستان، كما جاء العرض الهندى

بشان المفاوضات فى الوقت الذى بدات فيه باكستان والعديد من الدول الصديقة فى التخطيط لإستصدار قرار يعبر عن القلق البالغ ويطالب باجراء تحقيقات بشان انتهاكات حقوق الانسان فى ولاية جامو وكشمير ولم يكن المناخ الداخلى فى باكستان مهيا لأستئناف الحوار مع الهند فى الوقت الذى يستمر فيه الحصار مفروضا على مسجد حضرت بال فى كشمير.

ولذلك طالبت باكستان الحكومة الهندية برفع الحصار عن المسجد وتحسين الاوضاع الخاصة بحقوق الانسان فى كشمير الامر الذى من شانه تسهيل اجراء المفاوضات الباكستانية الهندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية. ولقد ادى الرفع الجزئى للحصار المفروض على مسجد حضرت بال وتاكيدات حكومة الهند انه ستتم مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة كشمير ادى الى اقناع باكستان بالموافقة على عقد مفاوضات باكستانية هندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية وفى نفس الوقت تخلت باكستان مؤقتاً عن فكرة استصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة حول انتهاكات حقوق الانسان فى كشمير.

ولقد قبلت باكستان عرض اجراء مفاوضات على اساس حسن النيات. وتوقعت باكستان قيام الهند باتخاذ خطوات لخلق مناخ ملائم للمفاوضات منها الحد من اعمال القمع التى تحدث فى الجزء الواقع تحت السيطرة الهندية من كشمير ، غير انه للاسف لم يحدث اى تغير فى السياسة الهندية والتى تطبق القمع الجماعى وعلى نطاق واسع فى كشمير . وفيما يلى نماذج من الاحداث التى وقعت مؤخرا:

ا ـ قام الالاف من القوات الهندية فى يوم السبت السابع والعشرين من نوفمبر الماضى بحملة على بلدة (سويور) شنت خلالها عمليات مداهمة واسعة النطاق مما أسفر عن مقتل اعداد كبيرة من مواطنى كشمير واضرام النيران فى الكثير من المنازل والمتاجر. وتؤكد التقارير أن مذبحة السابع والعشرين نمن نوفمبر يفوق عدد ضحاياها المذبحة التى وقعت فى نفس بلدة سويور فى يناير عام ١٩٩٣ م والتى أستشهد فيها ما يزيد عن خمسين مواطنا من سكان كشمير واضرام النار فى المئات من المنازل والمتاجر فى البلدة بواسطة القوات الهندية.

استمرار اعتقال العديد من زعماء كشمير امثال سيد جيلانى وغلام نبى لونى ومولفى عباس أنصارى والبروفيسور عبد الغنى وغلام حسين ، كما يتم فرض حظر التجوال بصورة عشوائية ولفترات طويلة بالاضافة الى العديد من المصاعب التى يواجهها سكان كشمير فى الحياة اليومية.

ج ـ استمرار القوات الهندية فى نشر قوات ضخمة من حرس الحدود حول مسجد (حضرت بال) وقد أدى أستمرار الحصار المفروض على المسجد إلى حرمان مواطنى كشمير من أداء صلواتهم بالمسجد.

د ـ لقد وصل عدد القوات الهندية المتركزة فى الجزء المحتل من كشمير طبقا للتقديرات المتحفظة

الى ٤٧٥ ألف جندى . ولقد قامت السلطات الهندية بإرسال مزيد من قوات الجيش الهندى لمساعدة القوات شبه العسكرية فى أداء مهام الامن الداخلى، ومن أمثلة هذه المهام حصار مسجد (حضرت بال) والحملة العسكرية التى تم تنفيذها ضد المجاهدين فى بلدة سوبور ، ولقد تضمنت الصحافة الهندية خلال الاسابيع القليلة الماضية تقاريراً من عدد القتلى من مواطنى كشمير ومن القوات الهندية فعلى سبيل المثال ذكرت الصحف الهندية أن ٣٢ شخصا على الاقل قد لقوا مصرعهم فى الفترة من ١٧ ـ ١٩ ديسمبر.

كما تضمنت أعمال القمع الوحشية التى تنتهجها القوات الهندية الاعتقال العشوائى للزعماء والسياسيين فى كشمير واستخدام أعداد ضخمة من القوات العسكرية لفض المسيرات السلمية الى جانب عمليات القتل العشوائى ضد مواطنى كشمير. ولقد أدى موت الزعيم الكشميرى البارز عبد الغنى الياس الافغانى وهو فى السجن الى حالة من التوتر فى الولاية حيث شهدت سريناجار والمدن الكبرى الاخرى إضرابا عاماً.

كما شهدت الولاية أضطرابات عنيفة ردد خلالها المتظاهرين الشعارات التى تدين أعمال القتل داخل السجون، كما لقى زعيم أخر هو شامول الحق مصرعه وهو فى السجن فى السادس عشر من ديسمبر ١٩٩٣م.

هذكرت الصحافة الهندية ان الفترة من ٢٦ نوفمبر الى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ م شهدت مقتل وأصابة ٤٣٣ من مواطنى كشمير مع مراعاة أن الصحافة الهندية دائما تعطى أرقاماً اقل من الحقيقة بالنسبة لعدد الضحايا الذين يلقون مصرعهم على أيدى القوات الهندية.

لقد قررتُ باكستان عدم المضى قدما فى جهود إستصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة بشان حقوق الانسان فى كشمير بعد قبولها أراء العديد من الدول الصديقة ، والتى أشارت بان إثارة مثل هذا الموضوع الان من شانه إفساد الحوار الثنائى بين الهند وباكستان غير أنه بدا واضحا الان بما لا يدع مجالا للشك ان الحكومة الهندية مصرة على اتباع نفس السياسة المتمثلة فى عمليات الابادة الجماعية لشعب كشمير، ولذلك فان حكومة باكستان طالبت الدول الصديقة، خاصة تلك التى كانت قد نصحت باكستان بعدم اثارة مسالة إستصدار قرار من الامم المتحدة بشان انتهاكات حقوق الانسان فى كشمير ، تطالبها بان تحث الحكومة الهندية على اتخاذ خطوات من شانها الحد من أعمال القمع فى كشمير.

وطبقاً لوجهة نظر الحكومة الباكستانية بتعيين على الهند إتخاذ الخطوات الاتية:

ا ـ سحب القوات المتمركزة فى المنطقة المحيطة بمسجد (حضرت بال)

ب ـ تجنب اللجوء الى القوة لفض الاجتماعات والمظاهرات.

ج ـ اطلاق سراح الزعماء السياسيين والمدنيين المعتقليين فى كشمير والهند.

د ـ وضع نهاية لحملات فرض الحصار والاعتقال ضد المدنيين في كشمير.

هـ ـ السماح لمنظمات حقوق الانسان والاغاثة الانسانية ووسائل الاعلام العالمية بإستطلاع والاحوال في كشمير.

(بي نظير بوتو تتحدث)

وعندما وصلت المحادثات الاخيرة بين الجانبين الى طريق مسدود كالعادة، بسبب إستمرار العناد والمراوغة من جانب الهند لجات باكستان الى الامم المتحدة مؤخراً.

فقد أشارت السيدةبي نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان قضية كشمير في كلمتها أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف وطالبت السيدةبي نظير بوتو الدول الاعضاء بالتمسك بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعمل على وقف المذبحة المستمرة في كشمير المحتلة. كما وصفت السيدةبي نظير بوتو في كلمتها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي ترتكب ضد سكان كشمير الابرياء والعزل بانها عودة الى ايام الظلام لالمانيا النازية، واشارت الى ان الموقف في كشمير لا يحتمل السكوت مطلقاً.

واشارت السيدةبي نظير بوتو الى ان كل ما يطالب به سكان كشمير هو الحصول على حريتهم وذكرت السيدة بوتو أنه بالرغم من سياسة القمع التي تنتهجها الهند إلا انها فشلت في فرض إرادتها على شعب كشمير الذي لا يقهر ، بل تصاعدت مقاومته للوجود الهندي.

وذكرت السيدة بي نظير بوتو في كلمتها أن القيادة السياسية في كشمير والتي تمثل ما يزيد عن ثلاثين حزبا أو جماعة سياسية قد اتفقت بالاجماع على عدم قبول دراسة اي حل يتضمن استمرار الحكم الهندي في كشمير.

وفي اشارة الى المحادثات الباكستانية الهندية التي جرت مؤخرا ذكرت السيدةَ بي نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان أن باكستان كانت تامل ان تتناول هذه المباحثات جميع جوانب النزاع بشان كشمير وقد طالبت باكستان الهند بشدة بضرورة ايجاد حل سلمي لتسوية النزاع حول كشمير وعدم اللجوء الى الخيار العسكري، واتخاذ خطوات حقيقية للحد من أعمال القمع في كشمير، غير أن اعمال العنف (بدلاً من ذلك) قد تصاعدت !! واشارت السيدة بي نظير بوتو الى ان اعمال القمع في كشمير قد أسفرت حتى الان عن مقتل ما يزيد عن ٤٠ ألفا من النساء والاطفال في كشمير!!

وطالبت السيدة بي نظير بوتو بضرورة حضور ممثلين عن شعب كشمير للتحدث أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لإخبار اللجنة بالأعمال القمعية التي يتعرضون لها. كما طالبت بضرورة قيام اللجنة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان هناك.

وقالت السيدة بي نظير بوتو انه قد ان للمجتمع الدولي أن يمارس ضغوطا على الهند من أجل سحب القوات العسكرية الاضافية المتركزة حاليا في كشمير المحتلة بهدف وضع حد لأعمال القمع

التى ترتكبها هذه القوات. وأضافت السيدة بى نظير بوتو انه قد حان الوقت لكى يقوم المجتمع الدولى بالضغط على الهند من اجل اطلاق سراح زعماء كشمير المعتقلين والغاء قوانين الطوارىء الجائرة المفروضة على كشمير ووضع حد لجميع الاعمال القمعية التى ترتكبها قوات الجيش الهندى فى كشمير الى جانب السماح لمنظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية الدولية ورجال الاعلام بزيارة كشمير للتاكد من حقيقة المعاناة التى يعانى منها شعب كشمير.

وأكدت رئيسة وزراء باكستان أن إيجاد تسوية للنزاع حول كشمير ترتكز على تحقيق رغبة شعب كشمير ، فهي المفتاح الرئيسي لتحقيق السلام والتقدم فى منطقة جنوب اسيا .. كما أكدت بى نظير بوتو مجدداً إلتزام باكستان بالعمل على إيجاد حل سلمي للنزاع حول كشمير مع تمهيد الطريق نحو تطبيع العلاقات بين الهند وباكستان.

الفصل السادس

ثورة شعب

بعد ان رفضت الهند كل السبل السلمية لحل قضية كشمير إزاء تلك الجرائم البشعة التى يتعرض لها الشعب الكشميرى المسلم، كان على كشمير ان تعلن الجهاد المسلح لتحرير أرضها بالقوة من الإحتلال الهندى، وتقرير مصير شعبها بحرية كاملة وسيادة تامة.

وهكذا بدأت ثورة الجهاد فى كشمير فى يناير ١٩٩٠ وعلى اثر قيام هذه الانتفاضة التى شملت جميع افراد الشعب الكشميرى، إتحدت جميع الحركات الجهادية تحت راية الاسلام باسم (حركة المقاومة الاسلامية فى ولاية كشمير المسلمة) واصبح (على الجيلانى) هو رئيس الحركة وبعد ايام قليلة اعلنت السلطات الهندية ان هذا الاتحاد غير قانوني، وقامت على الفور باعتقال جميع رؤساء وقادة التنظيمات المشاركة فيه، وعلى رأسهم (على الجيلانى) الذى جرى تعذيبه بصورة وحشية!!

وفى أواخر عام ١٩٩١ م نقلت الحكومة الهندية (على الجيلانى) وبعض قادة الجهاد الاسلامى الى نيودلهى، وأخطرتهم بإنها ستعطى الشعب الكشميرى حريته شريطة ان تكون السيطرة المباشرة والقوانين العامة فى يد الهندوس. ورفض قادة الجهاد ذلك.

ويلاحظ ان الجهاد الكشميرى لم يكن متوقفا قبل تاريخ يناير ١٩٩٠ لكنه كان موجوداً ومستمراً منذ عام ١٩٤٧ م وبصورة عديدة وشتى وإنما لم ياخذ شكله العملى والمنظم الا فى ذلك التاريخ بعد ان تأكد للجميع ان الحل السلمى لن يجدى شيئا ، وان المحادثات والاعتماد على الامم المتحدة لن يعطى الكشميريين حريتهم.

ادرك شعب كشمير المسلم ان الجهاد المسلح فى الداخل ضد الاحتلال الهندى، لابد أن يسانده دور سياسى وإعلامى فى الخارج يعمل على ايصال القضية الى المحافل الاقليمية والدولية الشعبية والرسمية والاعلامية بل والخيرية.

ولهذا تقرر انشاء (حركة تحرير كشمير العالمية) فى يوم ١٩٩٠/٦/٧م اى بعد قيام الانتفاضة المسلحة بحوالى نصف عام لملء ذلك الفراغ السياسى على المستوى الدولى ، ومن اجل مواجهة الدعاية الهندية والرد عليها فى كافة وسائل الإعلام العالمية فهى تقدم تعبيرا صادقا عن أعمال وطموحات الشعب الكشميرى بما يتوافق مع أهداف الثورة وقرارات الامم المتحدة، وقد بدأت الحركة وفروعها فى مختلف قارات العالم منذ العمل الاول لتاسيسها.

اهداف الحركة

تتمثل الاهداف الرئيسية لحركة تحرير كشمير العاليه فى :

١ ـ السعى على المستوى الدولى لتمكين الشعب الكشميرى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره حسب القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والخاصة بهذا الشان.

٢ ـ توفير الدعم والتاييد السياسى وتعاطف الراى العام العالمى للنضال التحررى فى كشمير.

٣ـ حماية ومساندة حقوق الانسان لشعب كشمير.

٤ ـ تزويد الضحايا الكشميريين بالمساعدات الاغاثية عن طريق منظمة الاغاثة الكشميرية العالمية وبمساعدة لجان وهيئات الإغاثة العربية والإسلامية.

٥ ـ تطوير الدراسات الاكاديمية حول قضية كشمير.

٦ ـ تشجيع أنشطة منظمة حقوق الانسان عن طريق المعهد العالمي للدراسات الكشميرية.

٧ ـ كسب تعاطف الرأى العام الدولى من خلال وسائل الاعلام والمنظمة العالمية للاعلام الكشميرى.

إنجازات الحركة

نجحت حركة تحرير كشمير العالمية فى تحقيق الانجازات الاتية.

١ ـ أدخال القضية الكشميرية فى البرامج الانتاخبية للحزبين الرئيسيين فى بريطانيا للمرة الاولى فى تاريخ القضية.

٢ ـ رغبة الحكومة البريطانية فى بدء الحوار حول قضية كشمير فى قمة دول الكومنولث.

٣ ـ ادخال مشروع قرار (حرية كشمير) فى الكونجرس الامريكى، وتقليص حجم للمساعدات الامريكية للهند بمقدار ٢٤ مليون دولار.

٤ ـ توقيع اكثر من ١٥٠ عضوا برلمانيا على مشروع قرار يطالب البرلمان البريطانى باصدار قرار عاجل بشان قضية كشمير.

٥ ـ قرار البرلمان الاوروبى الذى أدان انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند فى كشمير المحتلة ومناشدته للامم المتحدة للعمل على إيجاد حل عاجل للمسالة الكشميرية.

٦ ـ مشاركة وفد كشمير للمرة الأولى فى مؤتمر وزراء منظمة المؤتمر الاسلامى فى استانبول بتركيا وتبنى المؤتمر قرارا بدعم القضية الشكميرية والتنديد بالجرائم الهندية فى الولاية المحتلة.

٧ ـ مشاركة وفد كشمير للمرة الاولى فى مؤتمر القمة لدول منظمة المؤتمر الاسلامى واصدار المؤتمر قرارا يدين انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند فى كشمير وحث الامم المتحدة على تنفيذ قراراتها بشان كشمير.

٨ ـ المشاركة الاولى لوفد كشمير فى موتمر دول عدم الانحياز فى هراوى.

٩ ـ تاييد ما يزيد على ١٠٠ سفير فى هيئة الامم المتحدة للقضية كشمير.

١٠ ـ توقيع ما يزيد على ٣٠٠ عضو برلمانى من جميع دول العالم على عريضة قدمت الى أمين

عام الامم المتحدة من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية كشمير.

١١ ـ قيام الحكومة الالمانية بتوجيه انذار للهند بان بون قد توقف مساعداتها للهند اذا استمرت الهند في السعي لتطوير ترسانتها العسكرية.

١٢ـ صدور العديد من التصريحات لرؤساء ووزراء خارجية دول مختلفة تاييداً للقضية الكشميرية و إستنكاراً للمارسات الهندية في كشمير المحتلة.

١٣ ـ انعقاد المؤتمر الدولي حول النضال التحرري لشعب كشمير ١٣/٧/ ١٩٩١م بمدينة واشنطن.

١٤ ـ نشر ما يزيد على ١٠٠ كتاب وكتيب ومنشور وتقرير لمنظمات حقوق الانسان، اضافة الى التقرير الشهري الذي تصدره الحركة حول القضية الكشميرية.

وبتلك الانجازات على الصعيد الخارجي يتضح أن الجهاد الكشميري له اكثر من جانب، فهو ليس جهادا بالسلاح في الداخل فقط ، لكنه أيضاً جهاد بالكلمة والرأي والطرح الموضوعي والعادل للقضية.

العالم الاسلامي وكشمير

كان لاعلان الجهاد المسلح في كشمير وقيام الانتفاضة في يناير ١٩٩٠ اثر كبير في اتساع نطاق الاهتمام الاسلامي والعالمي بقضية كشمير وذلك لسببين هما.

١ ـان القوات الهندوسية قابلت الانتفاضة وما زالت تتعامل معها بوحشية بالغة القسوة والعنف مما سبب في الحاق اقصى درجات الضرر والدمار والموت لشعب كشمير وهذا الاسلوب الهندوسي البشع كان له الاثر المباشر في هياج مشاعر المسلمين في كافة انحاء العالم وايضا انتقادات كافة المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بحقوق الانسان.

٢ ـ السبب الثاني في اتساع هامش الاهتمام العالمي بكشمير هو ان الكفاح المسلح في الداخل كان يوازية كفاح سياسي وأعلامي في الخارج.

وكانت اوضح المواقف الاسلامية حيال قضية كشمير متمثلة في المواقف الصادرة عن اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامي سواء كانت هذه الاجتماعات لوزراء الخارجية ام على مستوى القمة ويمكن رصد أهم هذه المواقف كما يلي:

اولا: تم ادراج قضية كشمير في جدول أعمال المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في القاهرة في اغسطس ١٩٩٠ وتبنى هذا المؤتمر قرارا يدعو الى تسوية سلمية للقضية وذلك وفقا لقرارات الامم المتحدة بشأنها وعلى النحو المتفق عليه في إتفاقية (شملا).

ثانيا: تبنى وزراءخارجية المنظمة ذات القرار السابق وذلك في اجتماعهم التنسيقي الذي عقد في

نيويورك اول اكتوبر ١٩٩١ ودعا الوزراءالى ضرورة احترام حقوق الانسان وادانوا اعمال العنف ضد شعب كشمير.

ثالثا: فى اغسطس ١٩٩١ اصدر المؤتمر العشرون لوزراء خارجية المنظمة المنعقد فى اسطنبول بتركيا قراره رقم ١١ / ٢٠ حول كشمير الذى ندد فيه بالانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان للشعب الكشميرى ودعا المؤتمر الى احترام هذه الحقوق ومن بينها الحق فى تقرير المصير.

كما دعا الهند للسماح للجماعات الدولية لحقوق الانسان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير.. وطلب المؤتمر من الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى تشكيل لجنة لتقصى الحقائق تقوم بزيارة كشمير.

رابعا: دعا مؤتمر القمة الاسلامى المنعقد فى (داكار) فى ديسمبر ١٩٩٢ الى تحقيق تسوية سلمية لقضية كشمير وفق قرارات الامم المتحدة. وندد زعماء العالم الاسلامى بالانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان التى ترتكبها الهند ضد شعب كشمير المسلم وطالب المؤتمر باحترام الحقوق التى من بينها حق تقرير المصير، ودعا الهند للسماح للجماعات الدولية لحقوق الانسان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير كما وافق مؤتمر القمة على القرارات الصادرة عن المؤتمر العشرين لوزراء الخارجية بشان كشمير.

خامسا فى مارس ١٩٩٢ اوفد مساعد الامين العام للشئون السياسية بمنظمة المؤتمر الاسلامى لزيارة باكستان لمناقشة مسالة كشمير وجمع المعلومات الحقيقة، وقام بالاجتماع مع المشردين واللاجئين من كشمير المحتلة وعاين على الطبيعة . حجم الفظائع التى ترتكبها قوات الامن الهندية، والتى اجبرت هؤلاء المشردين على الفرار من بيوتهم واللجوء الى باكستان.

سادسا: اكدت منظمة المؤتمر الاسلامى فى دورات عديدة قراراتها السابقة.واكدت ايضا القرار الخاص بإيفاد بعثة للمساعى الحميده باشراف رئيس المؤتمر.

لجنة المساعى الحميده

اجرى رئيس المؤتمر العشرين لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامى الاتصالات اللازمة مع حكومة الهند لعرض لجنة المساعى الحميده عليها وذلك طبقا لقرارات مؤتمر القمة الاسلامى السادس وقد قوبل هذا العرض بالرفض من الجانب الهندى. واعلنت الهند ان جامو وكشمير جزء لا يتجزأ منها وان لجنة المساعى الاسلامية هذه تعد تدخلا فى الشئون الداخلية للهند!!!

وعندما طلبت الامانة العامة للمؤتمر الاسلامى فى ٢٣ يناير ١٩٩٣ موافقة حكومة الهند على استقبال بعثة تقصى الحقائق الاسلامية وتمكينها من زيارة جامو وكشمير رفضت الهند هذا الطلب!!

واعلن وزير الشئون الخارجية الهندى بعد هذا الرفض ان بلاده رفضت طلب منظمة المؤتمر

الاسـلامي و(ابلغناهـا ان التـاشيرات لا تمنح لهذا الغـرض) ! فما كان من بعثـة تقصي الحقـائق المشكلة من قبل منظمة المؤتمر الاسلامي الا ان توجهت الى كشمير الحرة من اجل تقييم الاوضاع على الطبيعة وعلى اساس البيانات والاحصـاءات الحقيقة ، وقامت في الفترة من ١٤ الى ١٨ فبراير ١٩٩٢ بزيارات واسعة النطاق الى مختلق المناطق في كشمير الحرة.

ملاحظات البعثة

استطـاعت بعثـة تقصي الحقـائق التابعـة لمنظمـة المؤتمر الاسـلامي ان تستمع الى شهـادات الضحايا الذين استطاعوا عبور خط التفتيش الى كشمير الحرة وتوصلت الى الملاحظات الاتية:

أولا: استطـاع اكثـر ممن ٧٠ الف كشميرى حتى الان خـلال السنـوات الثلاث الماضيـة الفـرار والهروب الى كشمير الحرة تم إسكـان هؤلاء في مخيمات ١١ معسكـراً وتقـوم حكومـة كشمير الحرة برعايتهم ومن بين هـؤلاء النازحين رجال ونساء متقـدمات في العمر واطفال صغـار، وكل هؤلاء اما ضحايا او شهـود للجرائم التى ترتكبها القـوات الهندية، وكذلك قـوات امن الحدود وقوات الشرطة الاحتياطية المركزية.

ثانياً: شاهدت البعثة عدداً كبيراً من ضحايـا التعذيب كان بعضهم قد فقد اعضاء من اجسامهم تم قطعها بـاشياء حادة خـلال عملية الاستجواب في مـراكز الشرطة.. كما رات البعثـة ايضاً بعض النازحين الذين احرقت اجسمهم بالحامض المركز على ايدى القوات الهندوسية.

ثالثا: اشـارت جميع الاقوال الى ان القوات الهندوسيـة تقتل الشباب الكشميرى على الفور وتتبع في ذلك سياسـة (اقبض واقتل) على الذكور مـا بين عمر ٧و ٥٠ سنة وتهدف هذه السيـاسة الى محو وابادة جيل كامل من مسلمي كشمير.

رابعا: تـوصلت البعثة الى ادلة دامغة وبـراهين قاطعة على اتبـاع القوات الهندوسية لسيـاسة اغتصاب المسلمات كاداة من أدوات الترهيب والتخـويف والاهانة ولكي يتم في نهاية الامـر تدنيس الاحسـاس بهوية كشمير المسلم.. وممـا يدعـو للدهشـة والاستهجـان هو ان مثل هـذه السياسـة الوحشية تتبع ضمن سياسة دولة وتقوم بتنفيذها قوات عسكرية نظامية.

خامسـا: التقت البعثة ببعض الجنود الهنـود الفارين الى كشمير الحرة وقد اعترفـوا بكل جرائم الجيش الهندوسي في كشمير.

سادسـا: هناك عـدد كبير من الكشميريين المثقفين والنـازحين الى كشمير الحرة وكانـوا يعملون كمحاضرين واساتذة جامعات واطبـاء في كشمير المحتلة، وقد اتحد هؤلاء المثقفون وشكلوا جمعية لحقوق الانسـان تراقب وتـوثق الادلة الخاصـة بكل الجرائم الهندوسيـة التى ترتكب ضـد شعب كشمير، وقد اجرت بعثـة تقصي الحقائق مقابلات مع هـؤلاء المثقفين ، ورات ادلة محصورة لاعمال القتل والتعذيب وتشوية اجساد المسلمين، ومن بين هذه الادلـة روايات مفصلة بموقعها وتاريخها

وبالصفات المميزة للضحايا ، وتشمل هذه الأدلة ايضا الصفات المميزة للنساء المسلمات اللاتى اصبحن ضحايا لعمليات الاغتصاب الجماعى المنظم على ايدى الجيش الهندوسي.

سابعا: ان الوسائل التكتيكية التى يستخدمها الجيش الهندى للقضاء على إنتفاضة شعب كشمير هى وسائل استبدادية تتم غالبا فى الليل، ويشمل تطويق قرى باكملها واجراء التفتيش من بيت الى اخر وجمع الذكور وقتلهم وعادة ما تتعرض النساء اثناء ذلك الى الاهانة والاغتصاب الجماعى على أيدى مجموعات من الجنود الهنادكة.

ثامناً: توصلت البعثة ايضا الى ان هناك عدداً كبيراً من الحوادث التى وقعت فى المساجد والمكتبات والبيوت التى اشعلت فيها النيران ثم اطلاق الرصاص على اهالى هذه البيوت دون تمييز اثناء هروبهم من الحريق وقد وقعت هذه الحوادث فى سرينجار وكوبوارا وسوبور وعدة مدن وقرى اخرى فى كشمير المحتلة.

تاسعاً: توصلت البعثة ايضا الى أدلة كثيرة على قتل الاطباء المسلمين فى كشمير المحتلة، لإعاقة وصول الدعم الطبى الى هؤلاء المدنيين الكشميريين الذين يصابون بالجروح برصاص قوات الهنادكة كما يتعرض العاملون فى المستشفيات للعقاب لمنعهم من القيام بواجباتهم فى كثير من الاحيان.

وإذا كان المعروف ان الهند تتبع سياسة القاء اللائمة على باكستان وتتهمها دائما بدعم المقاتلين الكشميريين فإن بعثة منظمة المؤتمر الاسلامى خلال زيارتها لكشمير الحرة لم تجد اى دليل يثبت هذه الادعاءات الهندية واكدت حكومة باكستان للبعثة أنها تعتبر أن من واجبها المعنوى أن تقدم دعمها السياسى والدبلوماسى التام للنضال الكشميرى من أجل الحرية، ولكنها فى نفس الوقف لم تقدم السلاح او تقوم بتدريب المقاتلين الكشميريين.

وان موقف باكستان ازاء قضية كشمير قائم على اساس المبادىء المعترف بها دولياً، والمتضمنة ايضا قرارات مجلس الامن الدولى ذات الصلة وترغب باكستان فى إيجاد تسوية سلمية لقضية كشمير وفقا لقرارات مجلس الامن ولإتفاقية شملا.

كما افادت البعثة بان الهند رفضت العرض الذى تقدمت به باكستان بخصوص تسوية قضية كشمير المعلقة ولا تزال قيد البحث والتسوية، وان الادعاءات الهندية بوجود ارهاب فى كشمير تدعمه باكستان لا أساس له من الصحة ولا يمكن اعتباره إلا تعبيراً عن الشعور بالذنب من قبل الهند

الفصل السابع

قالوا

فى افتتاحية عددها الصادر أول يناير الماضى كتبت صحيفة «الخبر» ما يلى تحت عنوان :

«محنة كشمير»

الجرائم البشعة التى تحدث فى ولاية جامو وكشمير ذات الاغلبية المسلمة التى تحتلها الهند، امر لا يمكن قبوله او السكوت عليه.

وقد شهدت نهايه العام الماضى مذبحة مروعة ارتكبتها القوات الهندية فى بلدة «سوبور» واستشهد خلالها مائة مسلم واصيب مائتان اخرون كما تم إعتقال الالاف وتخريب الاف المنازل والمتاجر فى البلده والقرى المحيطة بها !! وتلجا سلطات الإحتلال الهندى الى قمع الغضب الشعبى الذى يندلع فور وقوع أمثال هذه المذابح بكل قسوة وضراوة.

ويتم فرض خطر التجوال فى معظم المناطق لفترات طويلة كما تجرى عمليات الاعتقال العشوائى ومداهمة المساكن بصفة شبه يوميه، فضلاً عن إغتصاب المسلمات جماعياً. والتعذيب البربرى و إطلاق الرصاص على الاطفال والنساء والشيوخ لإرهاب المسلمين و إجبارهم على الاذعان للسلطات الهندوسية فى الهروب الجماعى عبر الحدود الى دول أخرى مثل باكستان وبذلك يتم تفريغ المناطق المسلمة من ذويها!!

وهناك هدم وحصار المساجد الكبرى وأخرها مسجد «حضرت بال» الأثرية الشهير. فضلاً عن حصار المنطقة المحتلة باكثر من ٤٧٥ الف جندى هندى.

وقد اعترفت الصحف الهندية الرسمية بمصرع وعدد من الزعماء الدينيين المسلمين داخل السجون ونشرت الصحف ذاتها أن عدد القتلى والجرحى المسلمين خلال شهر ديسمبر الماضى وحده بلغ ٤٣٣ شخصا سقطوا برصاص القوات الهندية الغاشمة.

وما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الانسان والصحفيين الاجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميرى المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التى جرت مؤخرا بين مسئولين باكستانيين واخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التى يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعدد سكانها.

وما زال المجتمع الدولى الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان أنين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله !!» «الخبر»

الليل والرعب فى كشمير

بقلم الكاتب الكشميرى غلام رسول:

منذ أربعة وخمسون عاما بالتحديد ، أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى باريس باجماع الاعضاء الاعلان العالمى لحقوق الانسان، وكانت السحب القاتمة للوحشية الهتلرية ضد الانسانية قد انقشعت انذاك ولكن ظل هناك خطر تكرارها مرة أخرى (فى اى بقعة من العالم) يلوح فى الافق بشكل كبير يقول الاعلان (١) لكل انسان الحق فى الحياة والحرية والامن (٢) لن يعيش انسان تحت نير العبودية .

(٣) لن يتعرض اى انسان للتعذيب او لمعاملة أو عقوبة قاسية لا انسانية.

تكمن مشكلة جامو وكشمير فى معاناة أجيال من شعب كشمير بسبب انكار حقهم الطبيعى فى تقرير المصير وفى الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان فى كشمير وفى ابادة حيقيقية لشعب محب للسلام.

لقد سجلت منظمات حقوق الانسان غير الحكومية والتى تلقى احتراما كبير على المستوى الدولى الاعمال الوحشية التى ترتكبها قوات الاحتلال الهندية.

ومنذ عام ١٩٩٠م تصدر منظمة العفو الدولية تقارير عن الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان فى كشمير على يد القوات الهندية وعن ممارسات السجن التعسفى وعن تعذيب وقتل الكشميرين المحتجزين بالسجون وعن سياسة ارتكاب جرائم الاغتصاب.

يقول السيد ب.م فندرجات المحاضر بجامعة اكسفورد الذى زار كشمير ١٩٩٢ لقد اصبح الاغتصاب امراً شائعاً وهناك ادلة على استخدامه كوسيلة للترويع، وفى تقريره الذى نشره الاتحاد الدولى لجماعات حقوق الانسان فى باريس يقول السيد فندرجات: ان الاغتصاب الجماعى المشين الذى ترتكبه قوات الجيش الهندى فى كونان شوبورا والذى نشرت أخباره بشكل واسع فى الصحف الهندية والعالمية ما زال حتى يومنا هذا الاكثر اثارة للغثيان من بين امثله التجاوزات الوحشية للقوات الهندية ضد النساء . نعم انه اكثرها اثارة للغثيان ولكنه ليس الحدث الوحيد من نوعه.

كما شمل التقرير ايضا حالات اختفاء الناس وتعذيب الشباب فى كشمير بشكل يومى وحالات الاعدام غير القانونية والتى تتكرر بشكل مفزع.

حتى عناوين التقارير التى تصدرها منظمات حقوق الانسان والصحف الشهيرة تصور الاوضاع الخطيرة فى كشمير، وفيما يلى بيان ببعض التقارير التى صدرت خلال عام ١٩٩٣م.

«الجنة تحترق» : تقرير اعده تم جوسيل . بالانابة عن مجموعة البرلمان البريطانى.

«عار الهند:» تقرير نشرته جريدة لندن صنداى أوبزرفار يوم ١٧ يناير ١٩٩٣م.

الاجراءات الصارمة فى كشمير (تعذيب المحتجزين والاعتـداء على المجتمع الطبى) ، تقرير اعدته منظمة اسيا لحقوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

حالات الاعـدام دون محاكمة «الاغتصـاب» الاعتقالات التعسفيـة حالات الاختفـاء وانتهاكـات اخرى لحقـوق الانسان الاساسية على يـد قوات الامن الهندية فى كشمير التى تـديرها الهند. تقـرير اعده اتحاد المحامين الدولى لحقوق الانسان.

انتهاكات حقوق الانســان التى ترتكبها قوات الامن الهندية فى جامـو وكشمير تقرير أعده اتحاد المحامين الدولى لحقوق الانسان.

الاغتصــاب فى كشمير : جريمـة من جرائم الحرب، تقـريـر أعدتـه منظمة اسيـا لمراقبة حقـوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

ويستخلص التقرير اعدته منظمة اسيا لمراقبة حقوق الانسان وفرع من منظمة حقوق الانسان (فى نيـويورك وواشنطن) ومنظمـة الاطباء لحقـوق الانسان فى (بـوسطن) والذى صـدر فى يونيـو ١٩٩٣م الاتى.

فى اطار جهودهـا لسحق حركة الانفصاليين المسلحين فى كشمير ، تنتهك قوات الحكومـة الهندية حقوق الانسان الدولية والقانون الانسانى بشكل منتظم ، ومن أسوا تلك الانتهاكات اعدام مئات من الـذين تحتجزهم قـوات الامن الهنـديـة فى كشمير بعد محاكمات صـوريـة وقد اصبحت مثل هـذه الحـالات من القتل سياسة ثابتة يتم تنفيذها.

وتتضمن أساليب التعذيب اللجوء الى الضرب العنيف واستخـدام الصدمات الكهربية والتعليق من الارجل أو الايـدى وحـرق الاجســام والتحــرشــات الجنسيـة والاذلال النفسى كما انـه من بين الاساليب الشائعة للتعذيب سحق عضلات الارجل عن طريق استخدام بكرات خشبية ثقيلة.

لقد لقى عشرات الالاف من سكان كشمير مصرعهم على ايدى القـوات الهندية خلال أربع سنوات تقريبا منذ أن بـدأت الهند حملتها القمعية فى يناير ١٩٩٠ م، والتى اسفـرت عن اصابة اعداد كبيرة بحالات مختلفة من العجز الكامل وبتر الاعضـاء . هذا وليست هناك احصائيات محددة عما أسفرت عنه حملـة القمع الهندية من خســائر فى الارواح والممتلكات غير أن الاحصــائيات المتوافـرة توضح مدى اصرار شعب كشمير على إستعادة حقوقه.. والان وبعد مرور أربعة أعوام يتواصل كفاح شعب كشمير بعزيمة قوية بما لا يـدع مجالا للشك فى ان شعب كشمير لم يذعن للاحتلال الهندى ولم ولن يقبل الحكم الهندى.

ولقـد قـامت السيده بى نظير بـوتـو رئيس وزراء بـاكستـان فى خطابها الى الامـة عبر الاذاعـة والتليفزيـون بمطالبة شعب كشمير الحره وشعب كشمير المحتلـة وشعب باكستان بتاييـد دعوة تنظيم اضراب عــام فى الخامس من فبراير والـذى دعت اليـه لجنـة كشمير للتجمع القومى. وقـالت

السيده بى نظير بوتو ان هذا الاضراب سيثبت للعالم ان شعـب كشمير يريد حلا للمشكلة من خلال اجراء استفتاء عام طبقا لقرارات الامم المتحدة الصادرة فى هذا الشان.

وقـد حث الــزعماء البـارزين والمنظمات الكبرى فى جـامـو وكشمير شعب كشمير على ارسـال الخطـابات والتلغـرافات ورسـائل الفاكسيملى الى لجنــه حقوق الانسـان فى جنيف موضحين فيهـا محنتهم المؤسفة.

وفى لاهـور قامت لجنـة كشمير فى البرلمان البـاكستانى بمـراجعـة الترتيبات الخاصـة بتنظيم الاضراب العام فى البلاد يوم السبت ٥ فبراير تعبيرا عن التضامن مع شعب كشمير الذى يناضل من أجل الحصول على حقه فى تقرير المصير، وراس اجتماع اللجنة السيد / نواب زاده نصر الله خان.

وقد أصـدر المجلس المحلى لبلوتستان بـاجماع الاعضاء قراراً يدعـو فيه حكومـة الهند الى وقف الاعمال الوحشيـة اللا انسانية ضـد شعب كشمير ويدعو أهالى بلـوتستان الى المشاركة الكـاملة فى الاضراب المقرر تنظيمه يوم الخامس من فبراير للاعراب عن تضامنهم مع شعب كشمير الشقيق.

السكوت عار على الامة.

وقـال إمام الحرم المكى الشريف الشيخ السـديس فى إحـدى خطبه « أصحبكم اليـوم من مهبط الوحى والـرسالة حيث تنعمـون بالأمن والامـان الى اقصى شبه القارة الهنـدية حيث تقع كشمير.. قطعة من الجمال الخلاب والحدائق والغابـات.. والبحيرات والأنهار.. معالم كشمير الأمس تغيرت اليوم وتبدلت واستحالت ناراً مستمره.. كانت بالأمس نضرة ضاحكة .. ولكنها اليوم تبدو باكية.. وكيف لا نبكى وقـد قتل رجالها وعـذب شيـوخها ورملت نسـاؤهـا وثكلت أمهاتها ويتمت أطفـالها وانتهكت أعراض نساؤها ، وهدمت منازلها ومسـاجدها ، وذبلت نضارتها وتحولت جحيما مستعراً ومسرحا للعدوان وميداناً للظلم والوحشية على يد حثالة من اسافل البشر يكفى من خساستهم أنهم يعبدون البقـر.. فى حقد اعمى وتنكـر لكل ما يمت لـلاسلام بصلة يمارسـون حرب إبـادة جماعية للشعب الكشميرى المسلم، ولكن لماذا كل هذا؟ والإجابة «وما نقموا منهم إلا أن يـؤمنوا بالله العزيز الحميد».

كشمير أنين لا يسمع .. وجــرح ينــزف. ودم يجرى . ودمع لا يجفف. شغل عنهــا جمع كبير. وتجاهلها الاعلام العالمى. وخذلها الاعلام الاسلامى، فاصبحت قضية تكاد تكون منسية . وفى ثنايا الاحداث مغمورة.

كم من أم وثكلى افقدوها زوجهـا ووليدها ؟ وكم من طفل برىء يحتاج لمسـة حنان ووقفة عطف وشفقـة افقدوه أبـوته الحانيـة؟ إن كشمير تقف على فوهــه بركـان بوشك أن ينفجـر.. فيقضى على الأخضر واليابس.. الوضع فى حالة غليان مروع.. الشارع الكشميرى تغيرت معالمه فاصبح مسرحاً للكمائن.. المنازل تحولت الى ثكنات عسكرية ، ووصلت انتهاكـات حقوق الانسان الى درجة مذهلة ،

تعطل النظام و إنهار الاقتصاد، ومنع وصـول المواد الغذائية والطبية. وفـرض حظر التجوال.. كل ذلك من أجل إخفاء المأساة عن الرأى العام العالمى والإنسانى وتتحدث اخر الاحصاءات الموثقة عن أرقام لولا أنها حقـائق ثابتة لعدت من درب الخيـال .. فقد بلغ عدد الضحايـا ٤٠,٠٠٠ مسلم، وقد اعتقل ضعف ذلك .. وشردت ٣,٠٠٠,٠٠٠ أسرة.. وانتهك عرض أكثر من ألف امـرأة.. وبقرت بطون أكثر من ٦٠٠ بريئة وأحرقت الاف البيوت والمنازل ودمر كثير من المساجد وغير ذلك مما يقشعر من هوله الابدان.

فيالخزى الأمة وياللعار الذى حل بها .. اين الغيرة والحمية ؟ اين النخوة والمروءة؟..»

أن مأساة كشمير ليست وليدة اليـوم ولكن دخلت عقدها الخامس، والوثنيـون الحاقدون عبده البقر يمارسـون أبشع وسائل القمع الـوحشي ضد الشعب الكشميرى المسلم دون ذنـب جناه ومن غير جريمـة اقترفها سـوى إصراره على عقيدته وكـرامته والعيش فـوق أرضه فى سـلام ولكن اعداء الاسلام والانسانية لم يرقبوا فيهم ولا ذمة فلجأوا الى لغة الحديد والنار لابتلاع بلاد كشمير الوادعة وتصفية شعبهـا المسلم الابى.. ارتكبوا جرائم وحشية يـاباها الدين والشرف ونصبـوا المجازر فى ابشع صورة لانتهاكات حقوق الانسان.

لقـد وقف العالم كلـه بهيئاتـه ومؤسسـاته ووسـائل إعلامـه ووكالات أنبـائه فى صمت محير وتخاذل رهيب.

إن مأسـاة كشمير تمثل صفحـة من مـاسي أمتنـا. فيـا أيها السـادة والقـادة.. يـا أيها العلماء والمصلحـون.. يا أيها الأثـرياء والغيـورون.. يـا أيها الاعلاميـون.. مـا لكم صامتـون وعن نصرة أخـوانكم محجمـون؟! إن الوضـع المأساوى هنـاك يتطلب حلـولاً عـاجلـة من الهيئات العـالميـة والحكومات الاسلامية والمنظمات الاغاثية.. فهل من غضبة لله على دينه ووقفة عند حدوده؟

إن كل الغيورين من أبناء المسلمين يستنكـرون الوسائل القمعية الوثنية. ويهيبـون بحكومات الدول الاسلامية أن يهبوا لنصرة الشعب الكشميرى المضطهد، ويقفوا الى جوار إخوانهم فى كشمير.

حتى يعود للشعب الكشميرى حقـه المشروع، ويسلم من القمع والاحتلال الهنـدوسي.. (والله غالب على أمره) ولكن أكثر الناس لا يعلمون)..

خاتمة

إن مصير عشرة ملايين مسلم كشميرى مرهون بما سيفعله العالم الاسلامى إزاء هذه المحنة التى اكملت عامها السابع والاربعين.. وما زال الضحايا يتساقطون بالعشرات كل يوم.. ومن لم يقتله رصاص الاحتلال الغاشم ، يقتله الذل لإغتصاب إمرأته أو إبنته أو أمه أمام عينيه.. ويا لها من حياه أرحم منها الموت تحت سياط الجلادين!!

فريق ثالث من مسلمى كشمير يفتك بهم البرد فى المخيمات الواقعة بمنطقة جبلية تغطيها الثلوج طيلة الشتاء ، وتتفشى فيها الأمراض والمجاعة لقلة ما يصلها من إمدادات طبية وغذائية.

لقد ضرب الإحتلال الغاشم إقتصاد كشمير بلا رحمة، وأهلك كثيراً من الحرث والنسل.. حتى الثروات الطبيعية فى الغابات بددها المخربون الهندوس كيلا ينتفع بها الثوار الأحرار من أبناء كشمير البواسل، الذين يصابرون ويجاهدون بأقل الإمكانيات لتحرير الأرض والعرض وبكل صراحة فإن موقف الدول الإسلامية تجاه قضية كشمير المسلمة يتسم بالتخاذل والفتور.. ومن المؤسف أن معظم الدول الإسلامية ما زالت ترتبط بعلاقات وطيدة مع النظام الحاكم فى نيودلهى رغم جرائمة البشعة المستمرة فى كشمير المسلمة!!

إن مجرد مصافحة بعض حكام المسلمين لحكام نيودلهى ذوى الأيدى القذرة الملطخة بدماء الأشقاء من أبناء كشمير البائسة ، لهى مصيبة كبرى لو كانوا يعملون!! وقد حان الوقت لكى يتدخل هؤلاء لدى أصدقائهم فى نيودلهى لمطالبتهم بوضع حد لمعاناة شعب مسكين لا ذنب له وهناك المنابر الدولية إذا عجزت الإتصالات الثنائية عن كبح جماح المعتدين ويمكن ممارسة ضغوط فعالة على الهند بإعادة النظر فى العلاقات معها سواء الاقتصادية أو التجارية أو العلمية أو الثقافية وغيرها وربطها بشرط منطقى هو وقف الممارسات القمعية وإنتهاكات حقوق الانسان الحالية فى كشمير..

وأضعف الإيمان هو إن تبادر الدول والهيئات الإسلامية بإرسال الإمدادات الطبية ومواد الإغاثة الضرورية الى مئات الألوف فى مخيمات اللاجئين البائسين بكشمير المحررة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الأرواح المعذبة بغير جريرة (إلا إن يقولوا ربنا الله) .. صحيح أن بعض لجان الإغاثة العربية تقوم بجهد مشكور فى مجال تقديم بعض المساعدات ، إلا انها ما زالت اقل بكثير من القدر المطلوب، ويتمثل فى الحد الأدنى الضرورى للحفاظ على أرواح هؤلاء اللاجئين، وتوفير بعض الرعاية الصحية والمعيشية لهم فى المخيمات.. ومن الضرورى كذلك ان تستخدم الدول الاسلامية ما لها من نفوذ وتأثير فى المحافل الدولية لحث الهيئات والمنظمات الانسانية العالمية على المشاركة فى إغاثة شعب كشمير، وتقديم كل المساعدات الممكنة للمشردين واللاجئين، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ.. وعلى أجهزة الإعلام فى الدول الإسلامية أن تتولى توعية الرأى العام العالمى

والإسلامـي بابعاد القضيـة، وتفنيد مزاعم الهنـد، والمطالبـة بإنهاء معانـاة شعب كشمير المسلم، وإحترام حقه المشروع في تقـرير المصير عبر إستفتاء حر مستقـل طبقاً لقرارات الشرعية الـدولية.. «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون» صدق الله العظيم .

ألا هل بلغت.. اللهم فاشهد .

حمدى شفيق

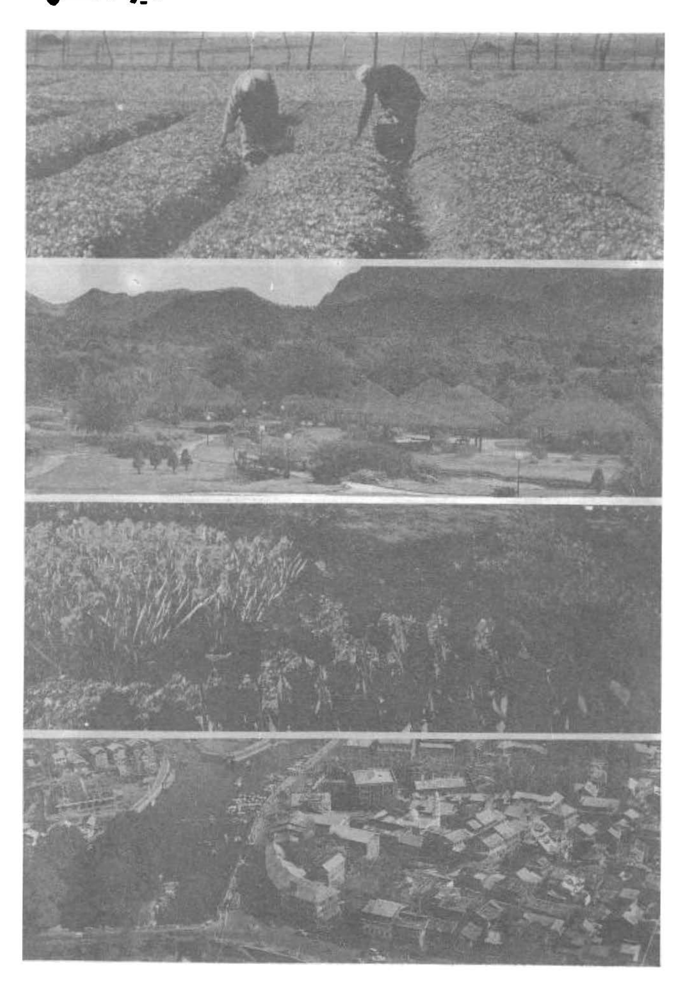
القاهرة في أول نوفمبر ١٩٩٤م

الفصل الثامن

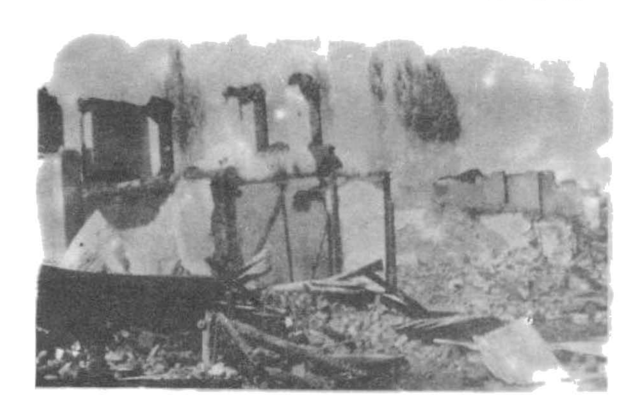
جرائم الهندوس بالصور

الكاميرا لا تكـذب.. والصورة الحيـه أقوى من ألـف كلمة وألف طلقـة.. والصورة المعبرة لا تحتاج إلى تعليق.. وفى هذا الفصل الأخير نعرض مجموعة حية من الصور التى تظهر بشاعة ممارسات قـوات الأحتلال الهندى لكشمير البائسة. بعضها لجثث القتلى التى شوهتهـا حراب وأسلحة الـوحوش وبعضهـا لأهالى الضحايـا المنكوبين وأمهاتهم الثكـالى واطفالهم الأيتام.. وبعضهـا لأنقاض البيوت والمزارع والمتـاجر ... وأخـرى لجنود يضربـون المتظاهـرين بكل قسـوة .. ولم نجد داعيـاً لكتابـة تعليق خاص بكل صورة.. بل تركنا التعليق للقارىء والحكم للتاريخ.

كشمير الأمـــس



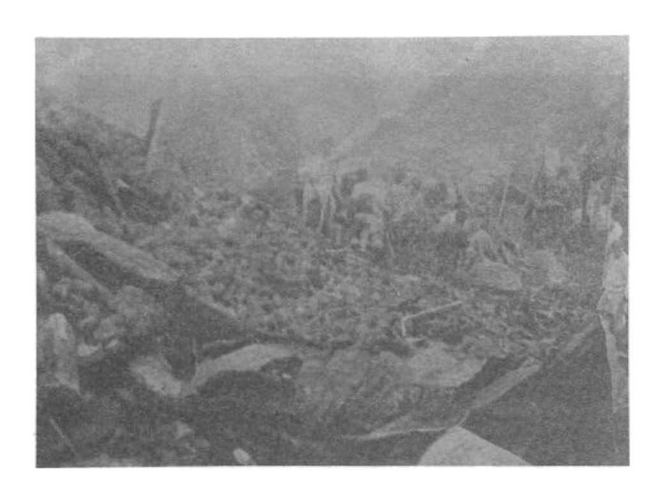
كشمير اليـــوم























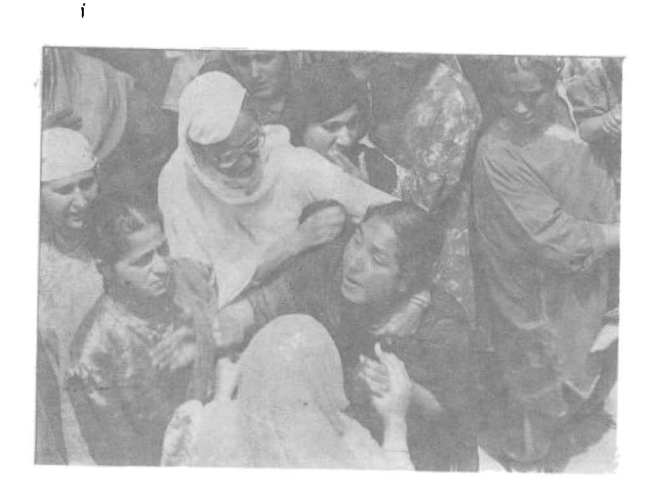




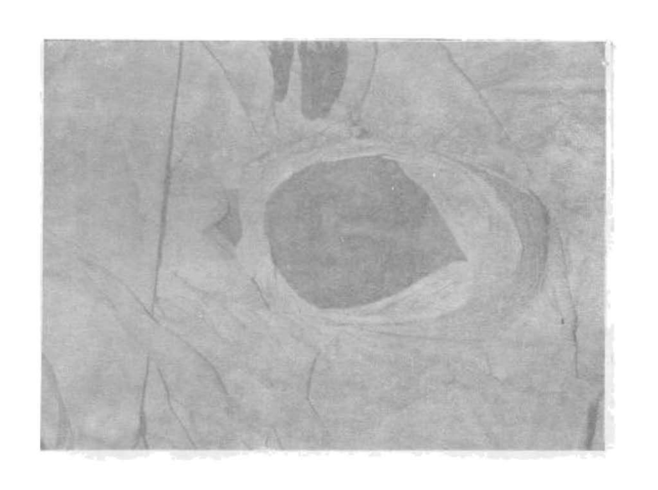


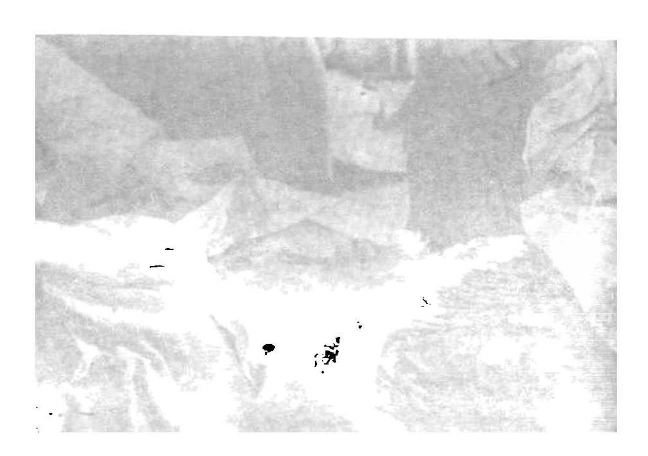






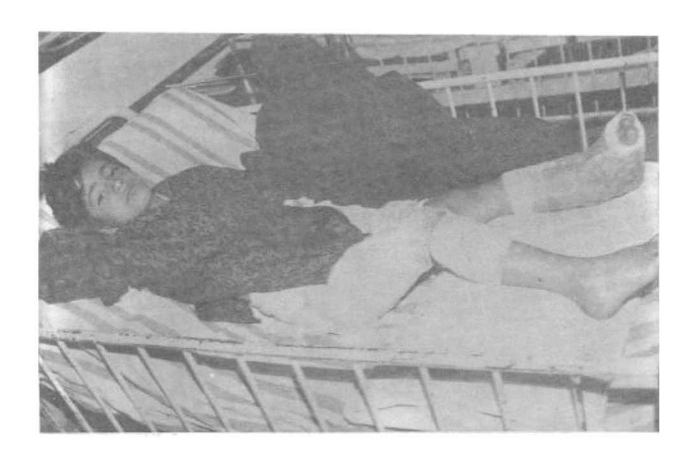
























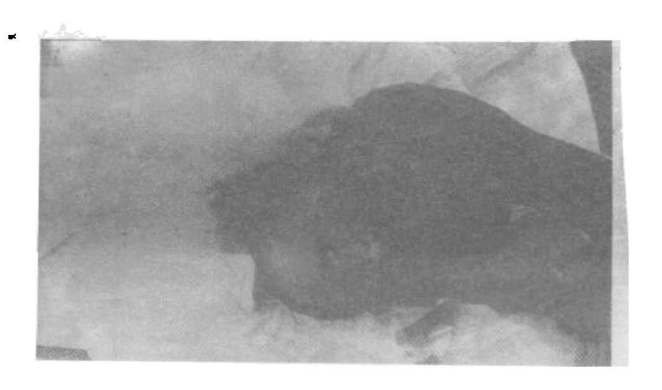




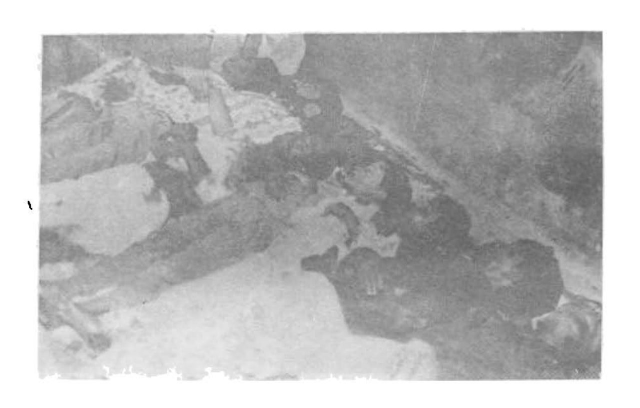














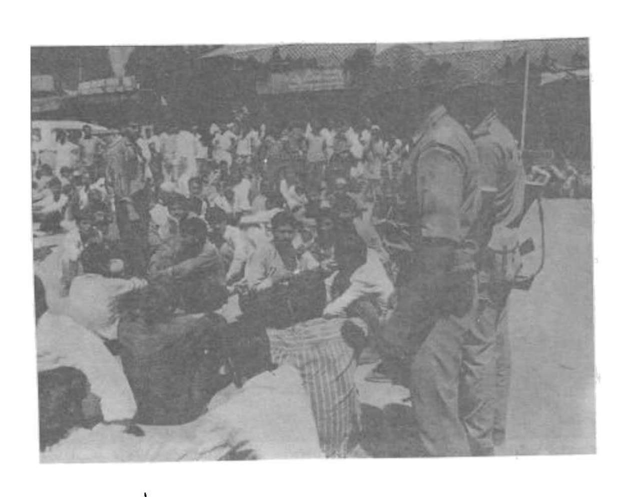



EMISTS











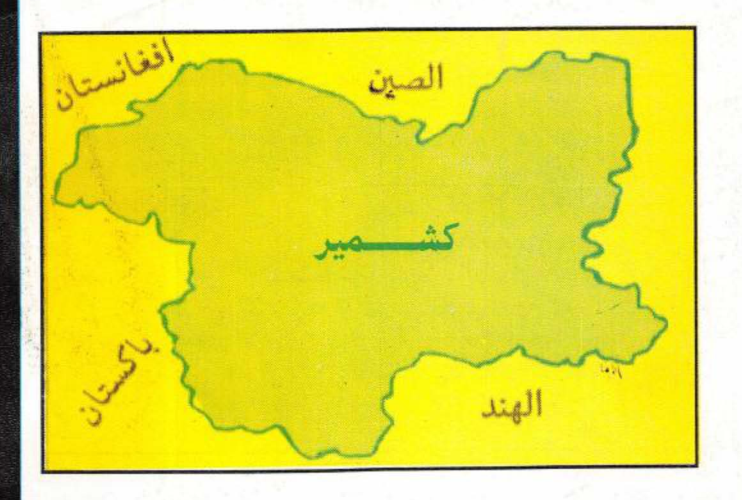






رقم الإيداع ١٠٤٦٦ / ٩٤
I. S. B. N 977 - 00 - 7969 - 3

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢



ما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الانسان والصحفيين الاجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميرى المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التى جرت مؤخرا بين مسئولين باكستانيين واخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التى يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعداد سكانها.

وما زال المجتمع الدولى الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان أنين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله !!»

وفى هذا الكتاب يفضح المؤلف الصحفى المصرى حمدى شفيق جرائم الاحتلال الغاشم ويفند مزاعم الهند حول كشمير المسلمة.

الناشـــر